لعبة البترودولار

الاقتصاد السياسي للأموال العربية في الخارج

الكتاب : لعبة البترودولار

الكاتب : رضا هلال

الطبعة : الأولى ١٩٩٢

الناشر : سينا للنشر

المدير المسئول : راوية عبد العظيم

١٨ شارع ضريح سعد - القصر العيني - القاهرة
جمهورية مصر العربية - تليفون : ٣٥٤٧١٧٨ / ٠٢٠٢

الغلاف : عماد حليم

الاخراج الداخلي : إيناس حسني

الصف : سينا للنشر

كاريكاتير الغلاف من كتاب «جمليوتر» للفنان نبيل السلمى

رضا هلال

لعبة البترودولار

الاقتصاد السياسي للأموال العربية في الخارج





إهـــــــداء

إلى أبي :

الفـــلاح المصري الفصــيح ..

علّمني مالم أتعلّمه من الكـتب والمعــاش والسـفر .

رضــا هـــلال

مقدمـــــة

قبل أربعة أعوام ، طلب مني معهد البحوث والدراسات العربية ، التابع لجامعة الدول العربية ، كتابة بحث عن توظيف العائدات النفطية فى الثمانينيات [١] .

وقدر لى بعد ذلك ، أن أمكث لفترة فى المملكة العربية السعودية، وأن أقيم قرابة عام فى دولة الكويت ، وأعرج على بعض إمارات الخليج والعراق. كما قمت بزيارة غير قصيرة للولايات المتحدة الأمريكية التقيت خلالها بمسئولين فى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وبورصة نيويورك والبنوك العربية والأمريكية الكبرى، إضافة إلى مستثمرين عرب دوليين.

وانشغلت خلال تلك الأعوام بمسألة توظيف العائدات النفطية فى الدول العربية الخليجية واستثمارات تلك الدول فى أسواق المال بالدول الصناعية الغربية . وكانت الملاحظة الأساسية ، كثرة الكتابات عن دور العائدات النفطية فى الاقتصاد والمجتمع فى الدول العربية النفطية . أما مسألة فوائض البترودولار العربية المستثمرة فى الخارج ، فقد كانت محاطة دائماً إما بالتكتم أو بالمزايدة . ولذلك ، بدت مهمة مناقشة مسألة « الأموال العربية فى الخارج» جد صعبة. ومكّنتنى المقابلات الشخصية مع المسئولين فى بنوك ومؤسسات مالية خليجية ودولية، إضافة إلى الزيارات الميدانية ، والوثائق والتقارير والدراسات ذات العلاقة ، من أن أحيط ببعض جوانب المسألة .

---

(١) انظر : رضا هلال ، تراجع الفورة النفطية وتكيف الاقتصادات العربية فى توظيف العوائد النفطية فى الثمانينيات ، معهد البحوث والدراسات العربية ومركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بجامعة القاهرة، ١٩٨٨ .

وكان القصد فى البدء ، رصد نشأة وتطور وتوزيع الأموال العربية المستثمرة فى الخارج .

وكانت الفرضية الأساسية موضع المناقشة ، هى إلتباس العلاقة بين فوائض البترودولار العربية المستثمرة فى الخارج ، والاقتصادات العربية النفطية وغير النفطية .

فقد اعتمدت الدولة العربية النفطية على المال النفطى « ريع النفط » ، دون أن تتمكن به من تنويع قاعدتها الاقتصادية المحلية ، رغم جهودها فى هذا الإتجاه ، لإعطاء الأفضلية لتراكم فوائض مالية ضخمة فى الخارج (حوالى ٦٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٠)* بهدف توليد «ريع مالى» يحل تدريجياً محل « ريع النفط».

وفى هذا الإطار ، توزعت فوائض البترودولار العربية على أسواق المال الدولية فى الدول الصناعية الكبرى؛ خاصة الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية ، إضافة إلى الدول المصنعة حديثاً فى جنوب شرق أسيا . كما نشأت بنوك عربية دولية فى لندن وباريس ولكسمبرج ونيويورك إلى جانب البنوك الخارجية فى البحرين ، للمساهمة فى حركة فوائض البترول إلى الخارج فى سوق القروض المصرفية والسندات الدولية .

ورغم أن الدول العربية غير النفطية ، أفادت من المال النفطى فى شكل تحويلات عمالة وقروض ومنح من الدول النفطية ، إلا أن حركة فوائض البترودولار ، فى المنطقة العربية ، كانت جد محدودة . حيث لم يتجاوز رصيد مساعدات الحكومات والصناديق العربية عن ٦٠ مليار دولار ، خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات ، أى بنسبة لاتزيد عن ١٠ بالمائة من فوائض البترودولار العربية فى الخارج ، فى حين بلغ الرصيد الإجمالى للديون الخارجية للدول العربية ، خلال تلك الفترة، إلى حوالى ٢٠٠ مليار دولار .

(*) تشير تقديرات شبه رسمية عربية (صندوق النقد العربى والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار) إلى أن الأصول المالية العربية فى الخارج بلغت بنهاية عام ١٩٩٠ ماقيمته ٦٧٠ مليار دولار . إلا أننا سنعتمد على تقديرات البنك المركزى البريطانى (بنك أوف انجلند) ، بحوالى ٦٠٠مليار دولار فى نهاية ١٩٩٠ . ولايشمل المبلغ الأخير أموال الأفراد ومؤسسات القطاع الخاص – فى الدول العربية غير النفطية – فى الخارج، والتى تقدر بحوالى ٢٠٠ مليار دولار.

ولئن كان من الممكن تفسير ذلك بضعف وتخلف أسواق المال العربية وانخفاض معدل العائد على الاستثمار ودرجة أمان أصل الاستثمار مقارنة بالأسواق الدولية ، إلا أنه من المؤكد أن غياب الإرادة السياسية هو العائق الأساسى أمام تدوير فوائض البترودولار فى المنطقة العربية .

بيد أنه كان وراء التوجه لتراكم أصول مالية عربية فى الخارج ، منذ منتصف السبعينيات، افتراض أساسى مفاده الاستفادة من فوائض البترودولار فى توليد عوائد مالية تحل تدريجياً محل عائدات النفط حال تراجعها . وجاءت ظرف الصدمة النفطية المعاكسة ، لتزيد قناعة الدول العربية النفطية بذلك التوجه ، فقد أدى تدهور أسعار النفط العالمية إلى أقل من ٩ دولارات للبرميل فى السوق الفورية عام ١٩٨٦ ، بما أدى إلى تدهور العائدات النفطية. ومثلت « عائدات الأصول المالية فى الخارج » رديفاً لعائدات النفط المتراجعة، فتوجهت دول عربية نفطية إلى السحب من عائدات أصولها الخارجية النفطية لتغطية العجز فى موازناتها الحكومية (السعودية والكويت)، بينما قامت دول عربية أخرى بالسحب من أصولها الخارجية نفسها (الجزائر وليبيا والعراق) .

وبذلك تكشفت حقيقة الارتباط بين العائدات النفطية وعائدات الأصول الخارجية، ففى فترة طفرة العائدات النفطية تراكمت الأصول المالية الخارجية ، وفى فترة تراجع العائدات النفطية غطت عائدات الأصول المالية الخارجية أو الأصول نفسها جانباً هاماً من عجوزات الموازنات الحكومية وموازين المدفوعات .

بيد أنه كان من الضرورى ، تناول افتراض استمرار توجه الدولة العربية النفطية نحو تحويل الثروة النفطية (الناضبة) إلى أصول مالية خارجية ، وبالتالى« توليد الريع المالى» من الفوائض المالية فى الخارج ، لتعويض تناقص «الريع النفطى» بدلاً من تنويع مصادر الناتج غير النفطى محلياً .

وباعتماد التحليل السكونى ، فإن الدولة العربية النفطية (خاصة إمارات الخليج) قد تستمر فى هذا التوجه حتى آخر برميل من النفط . وعند هذه النقطة التى يمكن أن تكون بعد ثلاثة أجيال (٧٥ سنة) ، فإن الدولة العربية النفطية تكون قد وصلت نقطة النهاية ، حيث تكون أموال الدولة والأفراد النشطين اقتصادياً ، أصولاً بالخارج ، دون أن يكون هناك مايمكن أن يولد « الريع» بالداخل

بعد استنفاد النفط – أو مايمكن أن تدافع الدولة عنه ، أو يعيش الأفراد من أجله، إلا الحنين لمضارب القبيلة . إلا أنه يمكن تفادى ذلك السيناريو المأساوى من خلال استهداف تنويع، وبالتالى زيادة الناتج غير النفطى ، من خلال إعادة تدوير جانب هام من الفوائض الخارجية محلياً ، وبما يعنى تحمل تكلفة انخفاض الريع المتولد من الأصول المالية الخارجية حالياً من أجل المستقبل .

وجاءت أزمة الخليج ، عقب الغزو العراقى للكويت ، لتستنفد قسماً هاماً من فوائض البترودولار العربية فى الخارج ، حيث حملت دول مجلس التعاون الخليجى ، التزامات مالية تفوق ١٧٠ مليار دولار. وأكدت الأزمة فى التحليل النهائى توجه الدول العربية النفطية لتراكم أصول مالية فى الخارج وحجبها عن الاستثمار فى المنطقة العربية من ناحية، ومن ناحية ثانية ، طرحت الأزمة علامات استفهام عديدة حول مستقبل «الدولة» فى منطقة الخليج.

فعندما تمكن العراق بعد غزو الكويت من السيطرة على أبار النفط الكويتية ، ثم إشعال النار فى معظمها عند انسحابه ، مثلت الأصول المالية الخارجية لدولة الكويت «اقتصاد منفى» خارج الإقليم الجغرافى للدولة تمكن من تغطية جانب من نفقات الحرب. وكانت القناعة أنه دون الأصول المالية الخارجية ماتحررت الكويت، وبما أكد لدى إمارات الخليج الأخرى (خاصة أبو ظبى وقطر) أهمية التوجه لتراكم أصول مالية فى الخارج .

ورغم أن الأزمة طرحت مسألة توزيع الثروة النفطية العربية ، ونصيب دول العسر العربية منها ، إلا أنها رسخت لدى الدول العربية النفطية منطق أن تهديد الثروة النفطية هو عربى المصدر – فى الغالب – وأن الأمن – بالتالى – لابد وأن يكون مصدره أجنبياً . فى حين تراجع منطق حماية الثروة بالثروة ، وبما يدعم اتجاه فوائض البترودولار إلى الخارج وليس إلى المنطقة العربية .

ومن ناحية أخرى ، بينت أزمة الخليج كيف كان وجود أصول مالية خارجية للحكومة الكويتية والأفراد ، أحد أسباب تسهيل الغزو العراقى لدولة الكويت ومغادرة العائلة الحاكمة والعائلات الثرية إلى المنفى ، وبما يطرح للنقاش مستقبل الدولة فى إمارات الخليج .

لذلك ، كان تقسيم الكتاب إلى ستة فصول رئيسية وخاتمة :

الفصل الأول : حقبة البترودولار .ويبين دور المال النفطى «الريع النفطى» .. فى الاقتصادات العربية ، واتجاه الدول العربية النفطية إلى استثمار الفوائض المالية فى الخارج، بهدف توليد «ريع مالى» يحل محل «ريع النفط » الآخذ فى التناقص والناتج من ثروة «ناضبة» .. مستقبلاً .

الفصل الثانى : فوائض البترودولار العربية فى الخارج . ويتناول نشأة وتطور رصيد الاستثمارات العربية فى الخارج من حوالى ٥٠ مليار دولار عام ١٩٧٤ إلى حوالى ٦٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٠ ، وتركز تلك الاستثمارات ، جغرافياً فى الولايات المتحدة ودول السوق الأوروبية المشتركة ، ونوعياً فى الودائع المصرفية ، والأسهم والسندات الحكومية ، مع إشارة خاصة للاستثمارات الخليجية .

الفصل الثالث : تحديات الاستثمارات العربية فى الخارج . ويستعرض تجربة الاستثمارات الكويتية كمثال ، وفرص ومخاطر الاستثمارات العربية فى الخارج من جهة العائد ومحاذير تقلبات أسعار الصرف والفائدة واحتمالات التجميد، ويتطرق إلى أموال القطاع الخاص والأفراد الهاربة إلى الخارج من الدول العربية .

الفصل الرابع : البنوك العربية فى الخارج . ويعرض لتواجد ٣٣٠ وحدة مصرفية عربية خارج المنطقة العربية ، ولأزمة ومصير البنوك العربية الدولية على خلفية ماحدث فى بنك الاعتماد والتجارة الدولى .

الفصل الخامس : تدوير فوائض البترودولار فى المنطقة العربية . ويبحث ضعف حركة مساعدات الحكومات والصناديق العربية ، والمشروعات العربية المشتركة والصعوبات التى تعترض إعادة تدوير جانب من الفوائض فى المنطقة العربية .

الفصل السادس : أزمة الخليج ومستقبل فوائض البترودولار العربية . ويناقش دور النفط وفوائض البترودولار فى الأزمة ، وتأثير الأزمة على العائدات النفطية والفوائض المالية الخليجية .

الخاتمة : الاقتصاد السياسى للدولة العربية النفطية . ويبين أن الأداء الاقتصادى للدولة العربية النفطية المتمثل فى تحويل الثروة النفطية إلى أصول مالية فى الخارج، قد يستمر إلى آخر برميل من النفط . إلا أنه عند هذه النقطة تفتقد الدولة الموارد المحلية التى تضمن استمرارها ، وقد يهجرها مواطنوها ركضاً وراء أموالهم فى الخارج .

إن الأمر لم يكن يسيراً لرصد حركة الأموال العربية فى الخارج ، ولذلك كان الاعتماد بشكل أساسى على التقارير المصرفية والمالية ، خاصة تقارير صندوق النقد الدولى ، و بنك التسويات الدولية ، وبنك أوف انجلند، واليوباف، والبنك الفرنسى للتجارة الخارجية، ومورجان ستانلى، وسالمون برذرز، إضافة إلى تقارير ودراسات صندوق النقد العربى، والصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط «أوابيك» ، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار .

كما استفدت من الكتابات السابقة فى الموضوع للدكاتره : حازم الببلاوى ، ومحمود عبدالفضيل ، وهنرى عزام ، والمصرفى العربى حكمت النشاشيبى .

ولا يفوتنى أن أشكر صديقى الأستاذ عماد الدين أديب رئيس تحرير جريدة العالم اليوم، لإفادتى بالخدمات الإخبارية للفايننشيال تايمز والاندبندنت وداو جونز. كما أشكر للصديقين الأستاذ مصطفى الحسينى والدكتور محمد السيد السعيد الملاحظات الثاقبة . التى أبدياها على المخطوطة الأولى للكتاب . وأقدر للأستاذ مصطفى نبيل والأستاذ محمود المراغى ، ما منحانى من وقت وألفة ومودة ، حين تناقشت معهما حول أفكار هذا العمل.

وثمة أشخاص آخرون أعزاء ، وضعوا بين يدى نصوصاً أفدت منها فائدة جمة ، وزودونى بمعلومات وآراء سديدة ، ولأنهم طلبوا منى تجنب ذكرهم ، فإنى أحمل لهم فى النفس الولاء الجميل والوفاء الدائم .

هم جميعاً شركاء لى، إن كانت للكتاب ميزة ..

وأتحمل وحدى مسئولية كل نقيصة ..

والله من وراء القصد.

رضا هلال

المريوطية ، يناير ١٩٩٢

الفصل الأول

حقبة البترودولار

« هؤلاء الناس لايملكون النفط..

إنهم يعيشون فوقه فقط »

وليم سايمون

وزير الخزانة الأمريكى الأسبق

عندما سُئل وزير الخارجية جيمس بيكر ، عن السبب الجوهرى الذى من أجله خاضت بلاده الحرب فى الخليج ، قال : إذا كنتم تريدون تلخيص الجواب فى كلمة واحدة فهذه الكلمة ستكون « الأشغال : Business »

حرب عاصفة الصحراء ، إذن ،كانت فى أحد أبعادها ، حرباً من أجل البترودولار العربى (عائدات تصدير النفط) وفوائض البترودولار . فإضافة إلى أهمية دول الخليج فى إمدادات النفط الخام ، جعل البترودولار من المنطقة سوقاً شرهة للصادرات الأمريكية والغربية من السلع والخدمات والسلاح . وفى الوقت نفسة تتدفق فوائض البترودولار إلى الاقتصادات الأمريكية والغربية .

ولئن كان يبدو من الصعب اعتبار الدول الخليجية قد انتصرت فى الحرب ، إلا أنه من المؤكد أنها كانت أكبر الخاسرين فيها، حيث كانت المكاسب على طول الخط من نصيب الولايات المتحدة والدول الغربية . وكانت مكاسب الدول الغربية هى خسائر الدول الخليجية .

الحرب من أجل « البيزنس» حسب وزير الخارجية الأمريكى ، فرضت على الكويت إنفاق حولى ٧٠. مليار دولار خلال الفترة (٩٠ - ١٩٩٥) لتمويل الحرب وإعادة الإعمار والتسليح. وتكلفت السعودية ٦٠. مليار دولار لتمويل عاصفة الصحراء وتوفير الوقود والخدمات لقوات التحالف الدولى ، ومشتريات السلاح ، وإزالة أثار الحرب (خاصة تلوث الشواطئ). كما ساهمت الدول الخليجية الأخرى فى تمويل العمليات العسكرية وساعدت الدول المتضررة من الغزو العراقى . وأمام ذلك ، اندفعت الدول الخليجية لزيادة الطاقة الإنتاجية النفطية باستثمارات تقدر بحوالى ٣٠. مليار دولار .

أما العراق ، الذى قام بغزو الكويت من أجل البترودولارات وفوائض البترودولار الكويتية، فقد قدرت خسائره بنحو ١٢٠. مليار دولار عند أدنى تقدير .

ومامن مصدر لتمويل ذلك البيزنس الأمريكى - الغربى ، غير البترودولار وفوائض البترودولار العربية .

إن الأهمية الحاكمة للبترودولار لاتظهر فى منطقة ، كما تظهر فى المنطقة العربية . فالمال النفطى ، كان مورداً كافياً - فى حالات عديدة - لبقاء دول فى المنطقة تفتقد مقومات الدولة جغرافياً وديموجرافيا وسياسياً ، ومثل - بحد ذاته - إغراء لتهديد أمن بل ووجود دول عديدة فى المنطقة ، كما تكفل بالإنفاق على ردع ذلك التهديد . وشكل المال النفطى مصدر الشرعية للعديد من الأنظمة فى دول المنطقة ، حيث أصبحت وظيفة الدولة التى تضع تحت تصرفها

عائدات النفط – توزيع المزايا والمنافع على أفراد المجتمع . وبذلك ، تحدد دور الدولة الأساسى باعتبارها مؤسسة لتوزيع المنافع والمكاسب [1] . ولم تكتف الدولة النفطية بأن تكون مصدر الثروات الخاصة وتوزيع المنافع ، بل أصبحت المصدر الرئيسى للتوظيف ، كأكبر مستخدم للعمالة . وبمعنى آخر ، أصبح المال النفطى أساس شرعية واستقرار الدولة – المحتكرة لحقوق التصرف به – ففى غياب الشرعية الدستورية تبرز شرعية الدولة الكفيل لكل الرعية ، ومع استبعاد الاستقرار القائم على تمثيل ومشاركة المجتمع المدنى ، يظهر استقرار دولة التراضى بالمغانم والعقاب بالمغارم !

كذلك ، كان المال النفطى ، خلال فترة الفورة النفطية – العامل الرئيسى فى تطور الاقتصادات العربية لدرجة تقسيم اقتصادات الدول العربية إلى اقتصادات نفطية وأخرى شبه نفطية . فقد اعتمدت اقتصادات الدول الخليجية والعراق وليبيا والجزائر على إنتاج وتصدير النفط . ومثلت إيرادات النفط العنصر الغالب على النشاط الاقتصادى بما أدى إلى تشكيل الهيكل الاقتصادى اعتماداً على النفط . فإيرادات النفط تمثل أكثر من ٩٠٪ من الصادرات، وحوالى النسبة نفسها من إيرادات الميزانية . كما أن إنتاج النفط يمثل مابين ٦٠ – ٨٠ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى .

وعلى الجانب الآخر ، أفادت اقتصادات الدول العربية ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، من الفورة النفطية . فقد ساعد التوسع الاقتصادى الذى شهدته الدول النفطية فى تهيئة الفرص لانتقال العمالة العربية من الدول غير النفطية وشبه النفطية لتنفيذ المشروعات المقامة بالدول النفطية .

ولئن كان المال النفطى ، قد قسم الدول العربية إلى دول فائض ودول العجز ، فإن الفوائض المالية التى تحققت للدول النفطية ، قد أفضت إلى انتقال جزء من رؤوس الأموال النفطية إلى دول العجز سواء فى شكل قروض ومنح من خلال مؤسسات التمويل العربية أو فى شكل استثمارات مباشرة من خلال المشروعات العربية المشتركة . ولا تتبدى أهمية «المال النفطى» كعامل رئيسى فى تطور الاقتصادات العربية ، إلا من خلال رصد دوره إبان فترة الفورة النفطية (٧٤ – ١٩٨١) أولاً، وثانياً برصد تأثير تراجع الفورة النفطية بعد عام ١٩٨٢ على الاقتصادات العربية .

---

(١) د . حازم الببلاوى ، الدولة الريعية فى الوطن العربى ، المستقبل العربى ، السنة العاشرة ، ع ١٠٣ ، سبتمبر ١٩٨٧ .

(١) الفورة النفطية

إن أهمية وحيوية دور المال النفطى فى الاقتصادات العربية خلال فترة الفورة النفطية يمكن الاستدلال عليها من خلال كافة الأنشطة الاقتصادية فى الدول العربية . فقد تضاعفت عائدات الدول العربية أعضاء أوبيك إضافة إلى البحرين وعمان من تصدير النفط من ٢٣ر٨ مليار دولار عام ١٩٧٣ إلى ٢١٢ مليار دولار عام ١٩٨٠ ، لتشكل نسبة كبيرة من الصادرات الكلية العربية ، تراوحت بين ٨٧ر٩٪ عام ١٩٧٣ و ٨٩ر٥٪ عام ١٩٨٠ .

وكان من شأن الإرتفاع فى العائدات النفطية فى فترة السبعينيات أن بلغ معدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية خلال الفترة من عام ١٩٧٠ إلى ١٩٨٠ بالأسعار الجارية نحو ٢٦٪ ، إذ ارتفع الناتج المحلى الإجمالى من ٣٩ر٦ مليار دولار لعام ١٩٧٠ إلى ٤٠٨ر٥ مليار دولار عام ١٩٨٠ [١] .

كما أدى تزايد العائدات النفطية إلى تحقيق الدول النفطية (باستثناء الجزائر) فائضاً هائلاً فى موازينها التجارية ، فأدى ، بالتالى إلى تحقيق فائض من موازين مدفوعاتها الجارية، بحوالى ٦٠ مليار دولار فى المتوسط سنوياً خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨١ ، بينما عانت الدول العربية غير النفطية وشبه النفطية من عجز مزمن ومتزامن فى الحساب التجارى والحساب الجارى لموازين مدفوعاتها خلال الفترة ٧٣ - ١٩٨١ . وقد بلغ متوسط العجز فى الحساب الجارى حوالى ١٠ مليارات دولار سنوياً؛ أى حوالى ١٧ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وإن كانت تحويلات العاملين والمنح الخارجية الحكومية (ومعظمها من الدول العربية النفطية) قد ساهمت بصورة كبيرة فى تخفيف هذا العجز .

وكان لتزايد العائدات النفطية ، الدور الأكبر فى زيادة إيرادات الموازنات الحكومية خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨١ . وقد حققت الموازنات الحكومية للدول العربية خلال تلك الفترة فائضاً كلياً بلغ ١١ مليار دولار عام ١٩٧٥ أو ١٢ر٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، وارتفع إلى ٤٦ر٨ مليار دولار عام ١٩٨٠ .

وعلى صعيد الدول العربية المصدرة للنفط ، هيأ المال النفطى لها إنفاق استثمارات كبيرة فى البنية الأساسية التى استحوذت على النسبة الكبرى من الإنفاق العام لأسباب منها أن

---

(١) د. مرفت وهبه بدوى : عوائد النفط وتأثيرها على الأقطار العربية ، النفط والتعاون العربى، ع ٥٣، ١٩٨٨.

مشروعات الأعمال العامة تتمخض عن آثار سياسية مظهرية واضحة للجمهور العريض، يمكن أن يشاهدها كل ذى عينين [١] .

كما شهدت الدول العربية النفطية ، بتأثير المال النفطى ، نمواً إنفجارياً فى الإنفاق على الواردات السلعية والخدمية التى ارتفعت قيمتها من حوالى ٣ مليارات دولار لعام ١٩٧٠ إلى ٨٧٫٩ مليار دولار عام ١٩٨٢ ، لتتضاعف ٢٩ مرة خلال فترة الفورة النفطية .

وبفعل المال النفطى ، تضاعف الإنفاق العسكرى على التسلح فى الدول العربية النفطية ١٢ مرة بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٨٣ ، ليصل إلى ٣٧٫٩ مليار دولار مقارنة بقيمة ٣٫٤ مليارات دولار فى بداية الفترة .

وتمكنت الدول العربية النفطية ، من خلال المال النفطى ، من زيادة الإنفاق الاجتماعى على الخدمات والتعليم والصحة ليصل إلى متوسط ٣٠٪ من الإنفاق العام خلال فترة الثورة النفطية.

كما أن المال النفطى قد ساهم فى زيادة الإنفاق الاستثمارى الزراعى والصناعى فى الدول العربية النفطية إلا أن تلك الدول شهدت تدهوراً فى نصيب الاستثمارات الزراعية وتراوحت مساهمة القطاع الصناعي بين ٢٫٤٪ و٥٪ من الناتج المحلى غير النفطى خلال فترة الفورة النفطية من ٥٫٩٪ عام ١٩٧٣ إلى ٢٫٧٪ عام ١٩٨١ من الناتج المحلى الإجمالى لهذه الدول خلال الفترة نفسها[٢].

وشهدت فترة الفورة النفطية ، كذلك ، تراكم فوائض مالية فى الخارج للدول العربية النفطية ، فى شكل استثمارات وودائع فى الولايات المتحدة وأوروبا والدول الصناعية . ووصل إجمالى المتراكم من تلك الاستثمارات بنهاية ١٩٨٣ ، حوالى ٣٥٧ مليار دولار، منها ١٢٩٫٣ مليار فى استثمارات قصيرة الأجل ، ٢٢٧٫٨ مليار فى استثمارات طويلة الأجل[٣].

أما الدول الدول العربية غير النفطية وشبه النفطية ، فقد أفادت من المال النفطى خلال فترة الفورة النفطية من خلال تحويلات العاملين والقروض والمعونات المتأتية من الدول النفطية .

وقد ارتفعت تحويلات العاملين فى هذه الدول من ٨٩٨٫٣ مليون دولار عام ١٩٧٣ إلى حوالى ٥٫٤ مليار دولار عام ١٩٨٠ ثم ارتفعت مرة أخرى إلى ٦٫٤ مليار دولار عام ١٩٨٥

---

(1) Dudley Seers: The Mechenism of an On Open Petroleum Economy, paper no. 47 , New Haven conn .

(٢) مرفت وهبة بدوى : عوائد النفط وتأثيرها على الأقطار العربية ، م . س . ذ .

(٣) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - تقرير الأمين العام السنوى ١٩٨٤ ص ١٠٢ .

أو مايعادل ٣٤٪ من مجموع صادرات هذه الدول عام ١٩٨٥ مقارنة بـ ١٨٪ عام ١٩٧٣. كما مثلت هذه التحويلات أكثر من ١٠٠٪ من كل من صادرات اليمن الشمالى والأردن وحوالى ٨٦٪ لليمن الجنوبى و ٦٧٪ من صادرات مصر عام ١٩٨٥ .

وفيما يخص القروض والمعونات والتحويلات الأخرى بدون مقابل ، يتضح أنها قد ارتفعت من ٣ر١ مليار دولار عام ١٩٧٣ إلى ٩ر٧ مليار دولار عام ١٩٨٥ ، لتشكل حوالى ٣٤٪ من الصادرات و ٥٪ من الناتج المحلى عام ١٩٨٥مقارنة بـ ٢٦٪ و ٤٪ على الترتيب عام ١٩٧٣ . ومثلت القروض والمعونات ٢٥٢٪ من الصادرات فى اليمن الشمالى ، و٤ر١٦٢٪ فى الأردن و ٣ر١٠١٪ فى سوريا و ٩ر٨٣٪ فى مصر عام ١٩٨٥ [١] .

وهكذا يتضح أن المال النفطى ، كان المتغير الأهم فى تطور الاقتصادات العربية إبان فترة الفورة النفطية ، تستوى فى ذلك الدول العربية النفطية والدول غير النفطية وشبه النفطية . فى المجموعة الأولى، عائدات نفطية للإنفاق على الواردات والتسليح ومشروعات البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية والاستثمار فى الخارج. فى المجموعة الثانية، تحويلات عاملين وقروض ومنح من المجموعة الأولى .

ومن هنا ، فإن صفة «الريعية» التى وصفت بها الدول العربية النفطية خلال فترة الفورة النفطية ، قد امتدت لتشمل الدولة العربية الأخرى ، بدرجة أو أخرى ، حسب نصيبها من ريع النفط ، لتصبح الدول العربية فى النهاية دولاً نفطية [٢]. يقول د . الببلاوى : «إن الظاهرة النفطية قد طبعت الاقتصاد العربى فى مجموعه بخصائصها الريعية .. ولم يعد من قبيل المبالغة القول بأن الدول العربية قد عرفت مع النفط حقبتها الريعية ، وحيث لم يفلت من الفورة النفطية وآثارها أحد .. لقد غلب الاقتصاد النفطى على المنطقة ، وغلبت أخلاقيات الريع والفصل بين العائد والعمل . فالعائد لم يعد مجازاة على العمل الجاد ، بقدر ماهو نتيجة الصدفة وحسن الحظ ، وبعبارة أخرى ، فقد ساد منطق الريع وغاب منطق الإنتاج» [٣] .

---

(١) مرفت بدوى : المصدر السابق .

(٢) يرجع مفهوم الدول الريعية (Rentier States) إلى الاقتصادى الإيرانى حسين مهداوى

H. MAHDAWY, Patterns and problems of Economic Development in Rentier States : The case of Iran, in : M. A . Corok ed .., Studies in Economic History of the Middle East : From the Rise of Islam to the present Day, London, Oxford university press , 1970, pp 428 - 476.

(٣) د . حازم الببلاوى : الدولة الريعية فى الوطن العربى ، مصدر سبق ذكره .

(٢) تراجع الفورة النفطية

These People do not own oil .. They only sit on it.

تلك العبارة ، قالها وليم سايمون وزير الخزانة الأمريكية ، فى أعقاب الصدمة النفطية الأولى ١٩٧٤/٧٣، وأعيد ترديدها بعد الصدمة النفطية الثالثة « المعاكسة» عام ١٩٨٦ ، فى إطار محاولة تفسير تراجع الفورة النفطية .

يقول باحث عربى : «إن تراجع الفورة النفطية تم التخطيط له بعناية من قبل الدول الصناعية المستهلكة للنفط التى استطاعت أن تفرض شروطها وسياساتها على الدول النفطية، وبالتالى فإن العملية تدخل فى باب المباريات السياسية، أكثر مما تدخل فى باب التفاعلات الاقتصادية ..» (١) .

بيد أن القول بوجود « خطة تآمرية » يجد مغزاه فى تدنى سعر برميل النفط إلى أقل من ٩ دولارات فى يوليو ١٩٨٦ ، ويعنى أن الإرتفاع الكبير ثم الانخفاض الحاد فى أسعار النفط، يقع تفسيرهما خارج إطار السوق ، وفى إطار التحليل السياسى .

وفى الحق ، أن التفسير الاقتصادى وحده غير كاف لتحليل ذلك التطور، ومن ثم يلزم أن نأخذ فى الاعتبار العوامل السياسية والاستراتيجية من حيث أنها تعمل فى المدى القصير، إلى جانب المحددات الاقتصادية من حيث كونها فاعلة فى المدى الطويل . فيمكن القول بأن الولايات المتحدة كانت وراء - أو كان من مصلحتها - رفع أسعار النفط فى السبعينيات وخفضها فى الثمانينيات ، مثلما يمكن القول بأن الدول المصدرة ، عدمت وجود استراتيجية محددة للأسعار (٢) .

ويكشف باحث عربى عن خطة أمريكية ، بدأ التخطيط لها عام ١٩٦٧ تعتمد على تكثيف الاستثمارات فى ميدان الكشف والاستغلال لاحتياطى إضافى من النفط المحلى وإنتاج موارد طاقوية إحلالية . ولتحقيق ذلك «أصبح من الضرورى رفع أسعار النفط فى

---

(١) د . برهان الدرجانى: تراجع الفورة النفطية وتأثيراته المحتملة والمتوقعة على البلاد العربية ، فى : عرب بلا نفط ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ١٩٨٦ ، ص ١٩٦ وص ١٩٧ .

(٢) رضا هلال : تراجع الفورة النفطية وتكيف الاقتصادات العربية فى : توظيف العوائد النفطية فى الثمانينيات ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، أبريل ١٩٨٨ .

السوق الدولية حتى يتسنى للشركات البترولية تحويل جزء من استثماراتها إلى الولايات المتحدة [1]، كما أن ارتفاع سعر النفط « يقلل من المقدرة التنافسية لمنتجات الصناعة اليابانية والأوروبية وذلك برفع كلفتها .. ويجعل الولايات المتحدة الممون الرئيسى لليابان وأوروبا [2].

وفقاً للخطة كان تقرير حد أدنى لسعر البترول عند ٧ دولارات لعام ١٩٧٤ ، ثم كان ظهور الوكالة الدولية للطاقة عام ١٩٧٥ ، ثم كان تحويل الشركات النفطية لجزء من استثماراتها إلى مناطق جديدة منتجة للنفط وإلى مصادر طاقوية إحلالية (فحم وغاز ، طاقة نووية ... إلخ) . وتزامن كل ذلك مع غياب استراتيجية لـ «أوبيك» لاستقرار الأسعار . ويعنى ذلك ، أنه فى السبعينيات كان من مصلحة الولايات المتحدة والشركات النفطية والدول المنتجة للنفط زيادة أسعار النفط .

فماذا حدث فى الثمانينيات ؟

تطور عجز الحساب الجارى لميزان المدفوعات الأمريكى لحد خطير ، من ٨ر١ مليار دولار عام ١٩٨٢ إلى ٤٦ ملياراً لعام ١٩٨٣ إلى ٤ر١٠٧ ملياراً عام ١٩٨٤ إلى ٧ر١١٣ ملياراً عام ١٩٨٥ [3]، ودفع ذلك الولايات المتحدة للتخلى عن الخطة الطاقوية والاستفادة منها فى مجالات أخرى .. وبالتالى ، كان من مصلحة الولايات المتحدة العودة لأسعار منخفضة للنفط. وبالنسبة للشركات النفطية الدولية الكبرى ، فقد استهدفت إقصاء الشركات التجارية ورأت فى خفض السعر مايحقق لها ذلك . وبالنسبة للدول المنتجة للنفط ، فإنها لم تتبع سياسة سعرية معتدلة ، وفى عام ١٩٨٦ تخلت « أوبيك » عن نظام الأسعار الرسمية . ثم كان دخول بعض دول «أوبيك» وثيقة الصلة بالولايات المتحدة - حرب الأسعار مع الدول المصدرة خارج «أوبيك»، وقيام السعودية بزيادة إنتاجها بشكل كبير . فهكذا ، كان تراجع الفورة النفطية بإرادة وسيطرة الدول المستهلكة والشركات النفطية الكبرى وبمشاركة الدول المنتجة .

لقد أصاب تراجع الفورة النفطية ، كل الاقتصادات العربية ، بدرجة استفادتها من الريع النفطى إبان فورة النفط خلال الفترة منذ عام ١٩٧٣ وحتى منتصف الثمانينيات .

على صعيد الاقتصادات العربية ككل ، أدى انهيار أسعار النفط إلى تراجع كبير فى إيرادات الدول العربية النفطية أعضاء «أوبيك» إضافة للبحرين وعمان لتصل إلى ٨ر٥٤مليار دولار عام ١٩٨٦ وبما يعادل ٤١٪ من إيرادات عام ١٩٨٥ مقابل إيرادات بلغت عام ١٩٨٠

---

(١) د . عمر خليف : سوق النفط واستراتيجية الأطراف فى ندوة آثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية العربية ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ١١ - ١٣ يناير ١٩٨٧ .

(٢) د . عمر خليف : المصدر السابق .

(3) IMF , World Economic Outlook, April 1986 washington, D.C , P . 213 .

حوالى ٢١٢ مليار دولار. ورغم التحسن النسبى فى أسعار النفط عامى ١٩٨٧، ١٩٨٨ ، لم تزد الإيرادات النفطية لتلك الدول عن ٦٦ر٣٥ مليار دولار عام ١٩٨٩ (جدول ١-١) .

ولقد أثر ذلك على الميزان التجارى السلعى ، حيث تحول الفائض البالغ ١٢٧٫٧ مليار دولار عام ١٩٨٠ ، إلى عجز بلغت قيمته حوالى ٥ مليارات دولار عام ١٩٨٧ . وكشف الموقف الكلى لموازين مدفوعات الدول العربية عام ١٩٨٨ ، عن عجز بقيمة ٥ مليارات دولار.

كما انعكس تراجع الإيرادات النفطية على الموازنات الحكومية للدول العربية فقد تحول الفائض البالغ ٣٩٫١ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى عجز بقيمة ٣٣٫٥ مليار دولار عام ١٩٨٨، وبنسبة تمثل حوالى ١٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى نفس العام [(١)] .

وعلى صعيد اقتصادات الفائض ، تناقصت الاحتياطات الدولية للدول العربية أعضاء «أوبيك» من حوالى ٥١ مليار دولار عام ١٩٨٢ إلى ٣٢٫٤ مليار دولار عام ١٩٨٩ ، وذلك لمواجهة الهبوط الكبير فى متحصلات النقد الأجنبى (جدول ٢-١) .

كما لجأت الدول العربية النفطية إلى خفض الإنفاق الحكومى ، من ١٣٧٫٧ مليار دولار عام ١٩٨٣ إلى ٩١٫٥ مليار دولار عام ١٩٨٩ ، لمواجهة النقص الكبير فى الإيرادات النفطية، ورغم ذلك تزايد العجز فى الموازنات الحكومية لتلك الدول ليصل إلى مايزيد عن ٣٢ مليار دولار عام ١٩٨٧ . ووصل عجز الموازنة فى السعودية إلى ١٨٫٢ مليار دولار، و فى الجزائر إلى ٥٫٥ مليار دولار ، وفى ليبيا إلى ٣٫٢ مليار دولار، وفى الإمارات إلى ٢٫٣ مليار دولار، وفى الكويت إلى ٢٫٦ مليار دولار خلال نفس العام . وأسفرت سياسات نقص الإنفاق العام والسحب من الاحتياطات الدولية إلى تناقص العجز الكلى فى موازنات الدول العربية النفطية إلى حوالى ١٥ مليار دولار [(٢)] .

أما اقتصادات دول العجز ، فقد تحملت من مغارم التراجع بقدر ما أصابت من غنائم الفورة، فى شكل تراجع إيراداتها النفطية ، وتناقص تحويلات العمالة وانحسار التحويلات الرأسمالية ، وبما أدى إلى تفاقم عجز موازين المدفوعات والموازنات الحكومية فى تلك الدول . فقد هبطت الإيرادات النفطية فى مصر من ٣٫٤ مليار دولار عام ١٩٨١ إلى ٧٣٠ مليون دولار عام ١٩٨٦ إلى ٤٦٠ مليون دولار عام ١٩٨٩ . وفى سوريا من ١٫٣ مليار دولار عام ١٩٨١ إلى ٣٣٦ مليون دولار عام ١٩٨٦، وفى تونس من ١٫٣ مليار دولار عام ١٩٨١ إلى ٦٢٠ مليوناً عام ١٩٨٦ إلى ٥٣٠ مليوناً عام ١٩٨٩ [(٣)] . كما تراجعت تحويلات العاملين

---

(١) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨٧ و ١٩٨٩ .
(٢) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، المصدر السابق .
(٣) التقرير الاقتصادى العربى الموحد، المصدر السابق .

جدول (١ - ١)

العائدات النفطية (١٩٧٣ - ١٩٨٩)

(بالمليون دولار)

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
الإمارات	١١٠٦ر١	٥٥٠٠ر٠	٦٠٠٠ر٠	٧٠٠٠ر٠	٩٠٠٠ر٠	٨٠٠٠ر٠	١٢٧٨٦ر٠	١٩٤٥٠ر٠	١٣٧٦١ر٠	١٠٧٩٥ر٠	٨٨١٢	١٣٠٠٠ر٠	٦٠٦٠ر٠	٤٨٦٤ر٠	٥٤٦٠ر٠	٤١٤١ر٠	٥٨٠٠ر٠
البحرين	١٤٤ر٣	٢٦٢ر٠	٢٨٠ر٠	٣٩٥ر٠	٤٣٧ر٠	٤٩٥ر٠	٧٧٧ر٠	١٢١٠ر٠	١٤٨٠ر٠	٣٠٠٠ر٠	٢٥٨٥ر٠	٢٧١٢ر٠	٩٩٧ر٠	٦٥٧ر٠	٦٦٠ر٠	٦٨٨ر٠	٨٠٠ر٠
الجزائر	٣١٨٧ر٨	٣٧٠٠ر٠	٣٤٠٠ر٠	٤٥٠٠ر٠	٤٣٠٠ر٠	٥٠٠٠ر٠	٧٥١٣ر٠	١١٣٨٠ر٠	١٠٧٠٠ر٠	٨٥٠٠ر٠	٩٧٠٠ر٠	٩٤٠٠ر٠	٩٣٠٨ر٠	٦١٦٧ر٠	٤٥٣٦ر٠	٤٠٩١ر٠	٥٣٢ر٠
السعودية	١٢٩٠٤ر٨	٢٢٦٠٠ر٠	٢٥٧٠٠ر٠	٣٣٥٠٠ر٠	٤٠٤٠٠ر٠	٣٥٨٠٠ر٠	٢٧٥٢٢ر٠	١٠٢٥٠٠ر٠	١٠١٨١٥ر٠	٧٠٤٧٨ر٠	٣٧٣٥١ر٠	٤٣٧٠٠ر٠	٢٤٤١٣ر٠	١١٤٦٧ر٠	١٧٩٩٩ر٠	١٦٦٣٨ر٠	٢٠٣٠٠ر٠
العراق	١٥٠٠ر٠	٥٧٠٠ر٠	٧٥٠٠ر٠	٨٥٠٠ر٠	٩٤٠٠ر٠	٩٨٠٠ر٠	٢١٢٩١ر٠	٢٦١٣٦ر٠	١٠٣٨٨ر٠	٩٥٠٠ر٠	٤٨٠٠ر٠	١٠٤٠٠ر٠	١٠٦٥٨ر٠	١١٤٦٧ر٠	١١٤١٦ر٠	١٠٩٥٢ر٠	١٤٢٤٠ر٠
قطر	٤٠٠ر٠	٢٦٠٠ر٠	١٧٠٠ر٠	٢٠٠ر٠	١٩٧٥ر٠	٢٠٠٠ر٠	٣٥٧٧ر٠	٥٣٨٧ر٠	٤٧٠٠ر٠	٣٥٠٠ر٠	٢٨٠٠ر٠	٣٩٠٠ر٠	٣٠٦٨ر٠	٦٩٠٥ر٠	١٨٢٩ر٠	١٧٢٩ر٠	٢١٠٠ر٠
عمان	٢٧٣ر٧	١١٢٣ر٣	١٤١٥ر٨	١٤٩١ر٠	١٥٢٥ر٨	١٤٥٠ر٥	١٦٤١ر٦	٧٣١٥ر٠	٤١٣١ر٥	٤٠٨٢ر٢	٣٨٩٩ر٨	٣٧٦٩ر٦	٤٤٧٨ر٠	١٧٢٠ر٠	٣٢٠٩ر٠	٢٦٨٢ر٠	٣٤٤٠ر٠
الكويت	١٩٠٠ر٠	٦٩٩٩ر٨	٧٤٩٩ر٧	٨٥٠٠ر١	٨٥٠٠ر١	٩١٩٩ر٩	١٦٥٥٦ر٠	٢١٢٧٩ر٤	١٠٩٤٦ر٠	٩٠٢٠ر٢	٨١٠٨ر٩	١٠٩٧ر٠	٧٦٣١ر٠	٦١٣ر٠	٦٢٣٧ر٠	٦٧٧٥ر٠	٩٤٨٥ر٠
ليبيا	٢٣٠٠ر٠	٦٠٠٠ر٠	٨٩٠٠ر٠	٧٥٠٠ر٠	٨٩٠٠ر٠	٨٦٠٠ر٠	١٤٨٠٠ر٠	٢١٧٣٠ر٠	١٥٦٠٠ر٠	١٤٠٠٠ر٠	١٢١٠٠ر٠	١٠٣٩٩ر٠	٦٢١٥ر٠	٣٤٢٢ر٠	٤٠٦٥ر٠	٣٥٠٠ر٠	٤٥٥٠ر٠
المجموع	٢٣٧١٦ر٧	٥٣٤٨٥ر٢	٥٨٥٩٥ر٥	٧٣٣٨٦ر٢	٨٤٤٣٧ر٩	٨٠٣٤٥ر٤	١٣٦٤٦٣ر٦	٢٠٨٣٨٧ر٤	١٧٥٣٢١ر٥	١٣٢٨٧٥ر٤	٩٢٨٥٦ر٨	١٠٨٠٧٧ر٦	٧٢٨٣٤ر٠	٤٤٣٢٩ر٠	٥٥٤١٠ر٠	٥١١٧٦ر٠	٦٦٠٣ر٠

المصادر :

(١) الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى وآخرون ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، أعداد مختلفة .

(٢) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، تقرير الأمين العام السنوى ، أعداد مختلفة .

جدول (٢ - ١)
الاحتياطات الرسمية للدول العربية (١٩٨٥ - ١٩٨٩) (*)

الدول	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
الإمارات	٣٢٠٤ر٣	٣٣٦٩ر٩	٤٧٢٥ر٣	٤٤٣٣ر٥	٤٤٥٦ر٦
البحرين	١٦٥٩ر٧	١٤٨٩ر٤	١١٤٨ر٥	١٢٥١ر٧	١٠٥٠ر٠
الجزائر	٢٨١٩ر٠	١٦٦٠ر٠	١٦٤٠ر٠	٩٠٠ر٠	٨٤٧ر٠
السعودية	٢٥٠٠٤ر٠	١٨٣٢٤ر٠	٢٢٦٨٤ر٠	٢٠٥٥٣ر٠	١٦٧٤٨ر٠
العراق	–	–	–	–	–
قطر	٤٤٦ر١	٥٧١ر٩	٦١٨ر٤	٤٧٤ر٥	٥٤٠ر٥
عمان	١٠٩٠ر٢	٩٦٧ر٩	١٤٠٢ر٢	١٠٥٤ر٢	١٣٥٤ر٣
الكويت	٥٤٧٠ر٧	٥٥٠١ر١	٤١٤١ر٦	١٩٢٣ر٥	٣١٠١ر٩
ليبيا	٥٩٠٤ر٠	٥٩٥٣ر٠	٥٨٣٨ر٠	٤٣٢٢ر٠	٤٣٣٣ر٠
المجموع	٤٥٥٩٨ر٠	٣٧٨٣٧ر٢	٤٢١٩٨ر٠	٣٤٩١٢ر٤	٣٢٤٣١ر٣

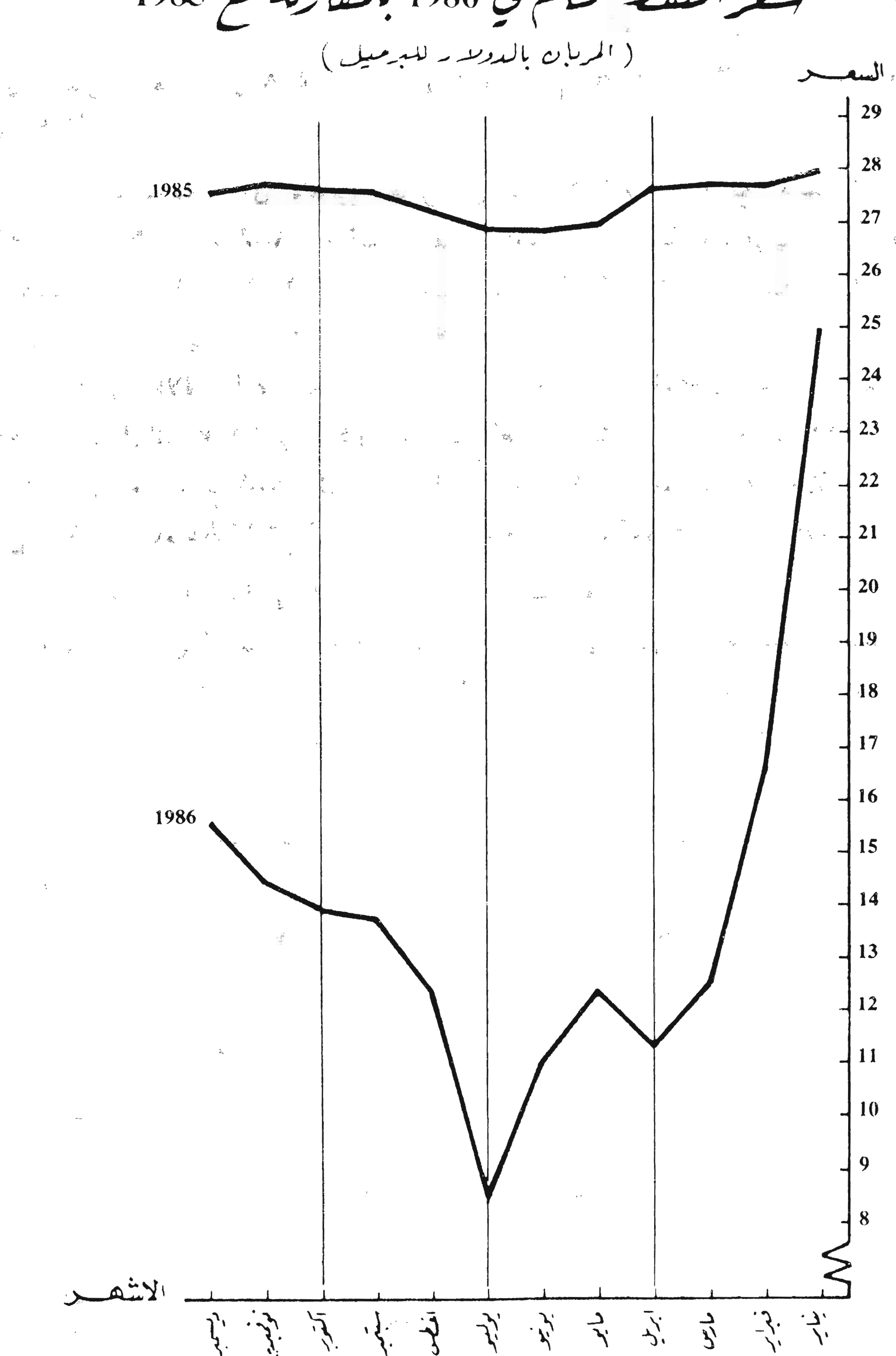
المصدر:

International Monetary Fund , International Financial Statistics , March , 1990.

(*) باستثناء الذهب.

سعر النّفط الخام في 1986 بالمقارنة مع 1985

(المرباب بالدولار للبرميل)



من تلك الدول فى الدول العربية النفطية ، فبعد أن وصلت لأعلى مستوى لها (٨٢٩١ مليونا دولار) عام ١٩٨٤ ، شهدت تراجعاً مستمراً خلال النصف الثانى من الثمانينيات. ففى الأردن تراجعت من ١٢٣٦٫٧ مليون دولار عام ١٩٨٤ إلى ٦٢٧ مليون دولار عام ١٩٨٩، وفى السودان من ٢٨٤٫٨ مليون دولار عام ١٩٨٤ إلى ١٣٧٫٨ مليون دولار عام ١٩٨٧، وفى اليمن الشمالى من ١٠١٥٫٨ مليون دولار عام ١٩٨٤ إلى ٢٦٤٫٣ مليون دولار عام ١٩٨٩[١].

وكذلك ، تراجع العون الإنمائى العربى من نسبة ٢٫٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٨١ إلى ٦٪ عام ١٩٨٨ ، فقد انخفضت المساعدات الإنمائية العربية للدول النامية من ٩٫٥مليار دولار عام ١٩٨١ إلى ٢٫٣ مليار عام ١٩٨٨ ، وتناقصت تدفقات العون الإنمائى العربى للدول العربية من ٣٫٩٩ مليار دولار عام ١٩٨١ إلى ٤٧٠ مليون دولار عام ١٩٨٩. ويشير التقرير الاقتصادى العربى الموحد إلى تراجع العون الإنمائى العربى ، بدءاً من عام ١٩٨١ ليصل إلى ٨٦٫٧٪ مما كان عليه فى العام السابق ، ثم تراجع إلى ٦١٪ عام ١٩٨٢ ثم إلى ٥٤٫٨٪ عام ١٩٨٣ ثم إلى ٤٦٫٥ ٪ عام ١٩٨٢ ثم إلى ٥٤٫٨٪ عام ١٩٨٣ ثم إلى ٤٦٫٥٪ عام ١٩٨٤ ثم إلى ٢٤٫٣ ٪ عام ١٩٨٨ مما كان عليه عام ١٩٨٠ [٢] .

لقد ساهم المال النفطى إبان فترة الفورة النفطية فى التخفيف من حدة الأزمة فى الاقتصادات العربية شبه النفطية وغير النفطية ، وبتراجع الفورة النفطية وانحسار المال النفطى، تكشفت الأزمة المتفاقمة فى تلك الاقتصادات ، بازدياد العجز فى موازين الحسابات الجارية والموازنات الحكومية وتراكم الديون الخارجية . ففى مصر ، تضاعف عجز الحساب الجارى من ٤١١ مليون دولار عام ١٩٨٣ إلى ١٤١٣ مليون دولار عام ١٩٨٨، وفى الأردن من ٤١٫٩ مليون دولار عام ١٩٨٦ إلى حوالى ٢٨٥ مليون دولار عام ١٩٨٨، وفى السودان من ٢٢٫٢ مليون دولار عام ١٩٨٦ إلى ٣٢٣٫٦ مليون دولار عام ١٩٨٨ . كما تزايد العجز فى الموازنة الحكومية فى الأردن من ١٨٨ مليون دولار إلى ٥٩٧ مليون دولار ، وفى السودان من ٤٢١ مليون دولار إلى ٨٧٠ مليون دولار، وفى المغرب من ٩٨٧ مليون دولار إلى ١٢٧٧ مليون دولار بين عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٨ [٣] .

---

(١) صندوق النقد العربى، موازين المدفوعات والدين العام الخارجى للدول العربية (١٩٧٩ - ١٩٨٩)، ديسمبر ١٩٩٠ .

(٢) التقرير الإقتصادى العربى الموحد، ١٩٨٩ .

(٣) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٩٠ .

(٣) من « الريع النفطى » إلى « الريع المالى »

كشفت الحقبة النفطية، سواء فى فترة الفورة أو فى فترة التراجع، مدى اعتماد الاقتصادات العربية على «المال النفطى» أو «الريع النفطى» المتولد ليس عن نشاط إنتاجي - فى الغالب - وإنما نتيجة عوامل خارجية .

وبذلك ، اعتبرت الاقتصادات العربية النفطية « اقتصادات ريعية » ينفصل فيها العمل عن العائد كلياً ، ولايتعدى فيها الجهد الإنتاجى حدود تدوير - فتح - أنبوب استخراج النفط فى الحقل وإعادة تدويره - غلقه - فى اللحظة المرغوب فيها ، وإزاء هذه العملية يتم الحصول على أموال نفطية ضخمة من دون أية مساهمة فاعلة فى الاقتصاد الوطنى المنتج [١].

وقد كان من نتائج تصحيح أسعار النفط مرتين فى ١٩٧٣/ ١٩٧٤ و ١٩٧٩ / ١٩٨٠. وزيادة إنتاج النفط المصدر من الدول العربية النفطية، تضاعف العائدات النفطية «والريع النفطى»، وتواجد فوائض مالية قابلة للاستثمار، خاصة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجى.

وقد ساهم « الريع النفطى » فى توسع أسواق المال فى الدول الخليجية بنوعيها : أسواق رأس المال (أسواق الأوراق المالية) ، وأسواق النقد (البنوك) .

فبعد أن كانت سوق الأوراق المالية فى الكويت ، تعد الوحيدة فى منطقة الخليج ، شهدت الحقبة النفطية نشأة وتنظيم أسواق الأوراق المالية فى البحرين (١٩٧٥) وسلطنة عمان (١٩٧٧) والإمارات ، والسماح بتداول أسهم الشركات المساهمة فى السعودية . ووصل عدد الشركات المتداولة أسهمها فى أسواق الدول الخليجية الست إلى ٢٧٥ شركة مساهمة .

أما بالنسبة لسوق النقد ، فقد شهدت تزايد عدد البنوك التجارية فى الدول الخليجية الست، ليبلغ ٤٤ بنكاً ، ووصل إجمالى أصولها إلى ١٦٣٫٦ مليار دولار عام ١٩٨٨. بيد أن أسواق رأس المال الخليجية ، لضيق طاقتها الإنتاجية لم تتمكن من استقطاب قسم هام من الفوائض المالية القابلة للاستثمار، وعندئذ توجهت الدول العربية النفطية لاستثمار فوائض الريع النفطى فى الأسواق المالية .

---

(١) د . عبد الأمير السعيد : الريع البترولى والدولة الريعية ، م . س . ذ .

وقد كان الاقتراض الرئيسى وراء هذا التوجه أن جميع ممتلكات وحيازات القطاعين الحكومى والخاص من الأصول الأجنبية ، هى موجهة بالأساس لخدمة هدف معين ، هو توليد أشكال من «الدخل الريعى المالى» لتحل تدريجياً محل عائدات النفط ، والتى سوف تأخذ فى التناقص مع اقتراب أجل وأفق نضوب النفط [1]. إن اعتبار عائدات فوائض البترودولار العربية المستمرة فى الخارج «ريع مالى»، يجد أساسه فى انفصال العائد عن العمل وتولد الفوائض وعائداتها خارج الجهاز الإنتاجى وانفصالها عن العملية الإنتاجية فى الداخل .

فالفوائض المالية العربية المستمرة فى الخارج لاتعبر عن إنتاج متجدد مثل الفوائض المالية للدول الصناعية ، بل تعبر عن تحويل الثروة النفطية الناضبة إلى موجودات مالية . وهى بذلك ليست نتاجاً لتراكم رأسمالى وإنما وليدة تكاثر مالى. كما أن الاستثمارات العربية فى الخارج، ظلت محصورةً فى إطار العمليات المالية التداولية (سندات ، أسهم ، قروض ..) ورغم وجود بعض العمليات الاستثمارية الخارجية فى المجال الصناعى، إلا أنها ظلت منفصلة عن الاقتصاد الوطنى، حيث لم تؤثر على حلقات توسيع العملية الإنتاجية فى النشاط الاقتصادى. وذلك لكون معظم الاستثمارات الصناعية يلج مجالاً صناعياً متطوراً، مما يصعب الحديث عن نقله ميكانيكيا - على افتراض أن ذلك ممكناً - لبنية اقتصادية لاتستوعبه[2].

وفى الحق، أن فوائض البترودولار العربية ، تزامنت مع تطور هام فى الاقتصاد الدولى المعاصر، ومثلت إضافة حاسمة له فيما بعد .

ذلك التطور ، هو الانفصام المتزايد بين الاقتصاد العينى المتمثل فى تدفقات السلع والخدمات والاقتصاد النقدى المالى المتمثل فى تدفقات النقود والائتمان ، حيث أخذت هذه التدفقات الأخيرة تكتسب استقلالية منذ النصف الأولى من السبعينيات . ونتيجةً لذلك ، أصبحت هناك مفاضلة بين الاقتصاد الحقيقى والاقتصاد الرمزى ، كما أصبحت هناك مفاضلة متزايدة بين استخدام رأس المال فى الديون واستخدامه فى الإنتاج ، وأيضاً بين المضاربة والاستثمار . وأصبح الريع مفضلاً على الربح ، والرسملة على العائد السنوى [3].

وفى هذا الإطار، فإن السوق الأوروبية للدولار فى لندن ، يبلغ المعدل اليومى لدوران رأس المال فيها ٣٠٠ مليار دولار يومياً، أى ٧٥ تريليون دولار سنوياً. كما أن عمليات تبادل

---

(1) Mohamed Wafic Khouja, The Economy of Kuwait : Development and Role of International Finance, London , Macmillan , 1979 .

(٢) د . عبد الأمير السعيد: م . س . ذ .

(٣) د . فؤاد مرسى : الرأسمالية تجدد نفسها ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٩ ص ٢٣٩ .

العملات فى أهم مراكز المال فى العالم ، يدور فيها حوالى ١٥٠ مليار دولار يومياً؛ أى مايقرب من ٣٥ تريليون دولار فى السنة [١].

وقد ارتبط بغلبة الطابع المالى على الاقتصاد الدولى ، تطور آخر هام تمثل فى التدويل المضطرد للاقتصادات الوطنية ، حيث لم تعد محصنةً كما كانت بقيود حمائية فيما يتعلق بتحويل عملاتها وأسعار صرفها وتدفق رؤوس الأموال منها وإليها واستثمارها فى شتى الأدوات المالية ، وهو التطور الذى انعكس على أسواق المال الدولية . وهيأ ذلك التطور الفرص للمال العربى الذى جَوب أسواق المال فى الدول الصناعية المتقدمة ونشط فى التسوق عبر العالم .

وخلال فترة الفورة النفطية ، وعلى مدى سبع سنوات من ١٩٧٤ إلى ١٩٨١ ، ظلت الدول العربية النفطية تودع كل يوم نصف مليار دولار فى حساباتها لدى البنوك الدولية [٢] .

وبنهاية عقد السبعينات ، قدرت الفوائض المالية المستثمرة فى الخارج للدول العربية الأعضاء فى «أوبيك» بحوالي ٣٠٠ مليار دولار ، توزعت بين ودائع مصرفية ومحافظ مالية واستثمارات مباشرة وأوراق حكومية وقروض للدول النامية وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى[٣]. وشهدت لندن وباريس وجنيف ولكسمبرج ونيويورك ، إنشاء عدد من البنوك العربية الدولية إضافةً إلى بنوك « الأوفشور» فى البحرين . ودخلت تلك البنوك أسواق المال الدولية عبر المساهمات المختلفة فى القروض المصرفية الدولية حيث استطاعت قيادة قروض مصرفية قيمتها الإجمالية ٤٨ مليار دولار للمقترضين من مختلف دول العالم، منها ٢١ مليار دولار للمقترضين العرب فى فترة ماقبل حدوث الصدمة النفطية المعاكسة عام ١٩٨٦ [٤] .

وخلال فترة الفورة النفطية - أيضاً - استخدمت فوائض البترودولار فى إقراض صندوق النقد الدولى . ففى عام ١٩٧٤ و ١٩٧٥، أقرضت المملكة العربية السعودية صندوق النقد الدولى مايوازى ٢ر٢٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة فى إطار التسهيل النفطى. كما حصل الصندوق من السعودية على ١ر٩٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة فى إطار التسهيلات المالية إضافة إلى ٣ر١٨ مليار وحدة آلت إلى السعودية صكوكها من الدائنين الأصليين .

---

(١) د . فؤاد مرسى: المصدر السابق ص ٢٤٢ .

(٢) د . فؤاد مرسى : التحدى العربى للأزمة الإقتصادية العالمية ، العربية للدراسات والنشر ، د . ت . ص١٥٧ .

(3) The Bankes , September , 1981 P . 121 .

(٤) اتحاد المصارف العربية ، المصارف العربية بالخارج ، يونيو ١٩٨٩ .

وفى عام ١٩٨١، إتفق الصندوق مع السعودية على أن تقدم له قرضاً قيمته ٨ مليارات وحدة حقوق سحب خاصة خلال عامين للمساهمة فى تمويل برامج صندوق النقد لإقراض الدول النامية التى تسعى لإعادة التوازن إلى موازين مدفوعاتها [١] .

وبانتهاء فترة الفورة النفطية ، وتراجع أسعار وصادرات نفط الدول العربية الأعضاء فى «أوبيك»، تناقصت العائدات النفطية «الريع النفطى» للدول العربية. ونتج عن ذلك، تراجع الفائض المالى السنوى القابل للاستثمار من جهة، والسحب من الفوائض المتراكمة وعائداتها من جهة ثانية .

ففى نهاية سبتمبر ١٩٨٦ ، بلغ إجمالى الموجودات المالية فى الخارج للدول العربية أعضاء «أوبيك» حوالى ٤٣٠ مليار دولار ، وبما يعنى أن إجمالى الموجودات التى تراكمت خلال الفترة (١٩٨١ - ١٩٨٦) حوالى ١٣٠ مليار دولار ، مقابل ٣٠٠ مليار دولار خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٠) [٢] .

وبسبب تراجع العائدات النفطية بدءاً من عام ١٩٨٢ ، توجهت دول مجلس التعاون الخليجى الأعضاء فى «أوبيك» إلى تغطية العجز فى موازناتها الحكومية الناشئ عن نقص عائدات النفط ، من عائدات استثمارات خارجية دون المساس بالاستثمارات نفسها . فقد بدأت السعودية منذ عام ١٩٨٣ بالسحب من عائدات استثماراتها الخارجية التى تتراوح بين ١٠ مليارات و ١٥ مليار دولار سنوياً ، وكذلك الحال بالنسبة للكويت التى تراوحت عائدات استثماراتها الخارجية بين ٦ و ٨ مليارات دولار سنوياً.

أما الجزائر وليبيا والعراق ، فقد قامت بالسحب من موجوداتها الخارجية نفسها [٣] .

وإلى هنا، يمكن القول إن الأداء الاقتصادى للدول العربية النفطية ، يتمثل فى توليد «الريع النفطى» من استخراج وتسويق النفط ، إلى جانب توليد «الريع المالى» من الأصول المالية فى الخارج. وبمعنى آخر ، يتمثل الأداء الاقتصادى للدول الريعية النفطية فى المنطقة العربية ، فى عملية تحويل الثروة النفطية الناضبة إلى أصول مالية خارجية. وخلال هذه العملية تتكفل الدولة بالصرف على الطرق والإنشاءات والخدمات الاجتماعية والأمن وتوزيع المنافع على الأهل .

وباعتماد التحليل السكونى ، فإن هذا الأداء يمكن أن يستمر حتى آخر قطرة من النفط.

---

(١) د . فؤاد مرسى : المصدر السابق ص ٢٤٥ .

(٢) النشرة الفصلية لبنك انجلترا ، نوفمبر ١٩٨٧ .

(٣) د . عبد الرحمن النمر : أرباح الاستثمارات الخارجية تعوض العائدات النفطية ، عالم التجارة ، لندن ، نوفمبر ١٩٨٤ .

الفصل الثانى

فوائض البترودولار العربية فى الخارج

«إن فوائض البترودولار الخليجية
ترقى إلى نهر مسيسبى
يتدفق بالمياه المالية بجلال صوب
نيويورك ولندن ..»

توماس فيرجسون ١٩٩١

(١) الفوائض النفطية العربية

كان من ضمن القضايا التى طرحتها حرب الكويت: قضية الفوائض المالية النفطية العربية، أو «فوائض البترودولار العربية »[*].

بيد أن الأنظار ، داخل المنطقة العربية ، لم تكن قد تجاهلت يوماً، منذ الفورة النفطية ٧٣ / ١٩٧٤ ، قضية فوائض البترودولار العربية واستثمارها فى الخارج ، سواء بالنظر إلى حاجة الاقتصاديات العربية إلى مساهمة تلك الفوائض فى تحقيق التنمية الاقتصادية العربية ، أو بالنظر إلى المخاطر التى تواجهها تلك الفوائض المهاجرة إلى أسواق المال العالمية من جهة تقلبات أسعار الصرف والفائدة، وانهيار البورصات العالمية، واحتمالات التجميد .

كما تركزت الأنظار ، داخل المنطقة العربية وخارجها ، على فوائض البترودولار العربية بالخارج ، بعد تدهور أسعار النفط العالية إلى أقل من ٩ دولارات للبرميل فى السوق الفورية عام ١٩٨٦ . فقد ساهمت عائدات تلك الفوائض فى مواجهة النقص فى سعر النفط والمحافظة على استقرار اقتصاديات الدول العربية النفطية .

إلا أن الجدير بالاهتمام والمناقشة ، بداية ، هو التعرف على «طبيعة » فوائض البترودولار العربية ، أولاً باعتبارها فوائض ناتجة عن ثروة ناضبة « النفط»، وثانياً من جهة كونها فوائض دول عربية بذاتها ولفترة زمنية بعينها .

لقد كان للزيادة الكبيرة فى أسعار النفط، فى الفترة ١٩٧٤/٧٣ (الصدمة النفطية الأولى)، أثرها الكبير فى تضاعف عائدات تصدير النفط فى الدول العربية المصدرة له . وبتصحيح أسعار النفط ثانية فى الفترة ٧٩/ ١٩٨٠ (الصدمة النفطية الثانية) وزيادة حجم الصادرات، فى ظروف الطاقة الاستيعابية المحدودة لاقتصادات الدول العربية النفطية ، تراكمت العوائد النفطية خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٨١) .

فبعد أكتوبر ١٩٧٣ (الصدمة النفطية الأولى) ، ارتفع سعر برميل النفط من ٥ر٣دولار إلى ٥ر١٠ دولار . وعقب الثورة الإيرانية ١٩٧٩ والحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ ، ارتفع سعر برميل النفط من ١٣ دولاراً فى يناير ١٩٧٩ إلى ٣٠ دولاراً فى ١٩٨٠ وإلى ٥ر٣٥ دولاراً فى يناير ١٩٨١ (الصدمة النفطية الثانية) .

واستطاعت الدول العربية المنتجة للنفط الأعضاء فى منظمة «أوبيك» من زيادة صادراتها

إلى مايزيد عن ٢٠ مليون برميل يومياً ، عام ١٩٧٩، وحوالى ١٩ مليون برميل يومياً عام ١٩٨٠ (جدول ١-٢). وأدت زيادة إنتاج وأسعار النفط المصدر من الدول العربية الأعضاء فى«أوبيك» إضافة إلى البحرين وعمان ، إلى زيادة عائداتها النفطية من ٢٣ر٧ مليار دولار عام ١٩٧٣ إلى ٢٠٨ر٣ مليار دولار عام ١٩٨٠ (الجدول ١ - ٢) .

وشهدت الدول العربية النفطية ظاهرة «فوائض البترودولار»، أى تواجد فوائض من العائدات النفطية ، وقد حالت محدودية القدرة الاستيعابية للاقتصاد المحلى فى تلك الدول دون استثمارها محلياً. أى تواجد فوائض من النقد الأجنبى تفوق احتياجات الإنفاق الإنمائى والجارى بالنقد الأجنبى ، ومن ثم تتوجه للاستثمار خارجياً .

ويتحدد الفائض المالى النفطى ، بالفائض فى ميزان العمليات الجارية لميزان المدفوعات . إن هناك فرقاً بين الفائض فى الميزان التجارى لميزان المدفوعات، والفائض فى الميزان الجارى ، حيث تدخل فى حساب الآخر التحويلات الرأسمالية وبالتالى فإن حساب « فوائض البترودولار» يتم حسب الشكل التالى :

عائدات الصادرات النفطية

(-)

واردات السلع والخدمات

(-)

التحويلات الرأسمالية

(=)

الفائض فى الميزان الجارى (Investment Surplus)

وقد استطاعت ٩ دول عربية (الدول الأعضاء فى أوبيك إضافة إلى عمان والبحرين) تحقيق فائض إجمالى فى ميزان الحساب الجارى ، بلغ ٣٢٣ مليار دولار خلال الفترة بين ١٩٧٣ و ١٩٨١ (جدول ٢- ٢) وبلغ فائض الدول العربية الأعضاء فى أوبيك وهى السعودية والكويت وقطر والإمارات والعراق وليبيا والجزائر ، حوالى ٩٣٪ من مجمل فائض دول أوبيك الذى بلغ ٣٦٢ مليار دولار . كما أن أربع دول هى الكويت والسعودية وقطر والإمارات ، حققت فائضاً بقيمة ٢٨٨ مليار دولار وبنسبة ٩٠٪ من إجمالى فائض الدول

جدول (١ - ٢)

نسبة انتاج النفط الخام فى الدول العربية أعضاء أوبيك إلى إجمالى إنتاج المنظمة

ألف برميل يومياً

	١٩٧٣	١٩٧٩	١٩٨.	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
مجموع « أوبيك »	٣.٩٨٩	٣.٩٢٩	٢٦٨٧٨	٢٢٥٩٩	١٩.١٣	١٦٩..	١٦٣١٨	١٥٨.٥	١٨٣٣٦	١٨٦٢٨	١٩٦٨٧	٢١٩.٦
الإمارات	١٥٣٣	١٨٣١	١٧.٢	١٥.٢	١٢٤٩	١١٤٩	١.٧٤	١٣.٩	١٣٧.	١٦.١	١٥٧٨	١٨٤٥
الجزائر	١.٩٧	١١٥٤	١.٢.	٧٩٨	٧.٥	٦٦١	٦٩٤	٦٧٢	٦..	٦٤٨	٦٤.	٦٤٨
السعودية	٧٥٩٦	٩٥٣٣	٩٩.١	٩٨.٨	٦٤٨٣	٤٥٣٩	٤.٧٥	٣١٧٥	٥.٤٢	٤٥٣١	٤٩٤٢	٥٣٣٢
العراق	٢.١٨	٣٤٧٧	٢٦٤٦	٨٩٧	١.١٢	١.٩٩	١٢٢.	١٤.٤	١٦٨٨	٢.٨٩	٢٦.٥	٢٨٣.
قطر	٥٧.	٥.٨	٤٧١	٤١٥	٣٣٢	٢٦٩	٣٢٤	٢٩.	٣٣٣	٣٣٢	٣١١	٣٩٥
الكويت	٣.٩.	٢٥..	١٦٦٤	١١٣.	٨٢٤	١.٥٤	١.٥٣	٩٣٦	١٤١٦	١٤٦٥	١٤٦٣	١٧٤١
ليبيا	٢١٧٥	٢.٩٢	١٨٣.	١٢١٨	١١٣٦	١١.٥	١.٧٧	١.٢٤	١.٣٤	١..٢	١.٣٩	١١.١
مجموع الدول العربية أعضاء « أوبيك »	١٨.٧٩	٢١.٩٥	١٩٢٣٤	١٥٧٦٨	١١٧٤١	٩٨٧٦	٩٥١٧	٨٨١.	١١٤٨٣	١١٦٦٨	١٢٧٨	١٢٨٩٢
نسبة إنتاج الدول العربية أعضاء أوبيك إلى إجمالى إنتاج المنظمة	٥٨ر٣.٪	٦٨ر٢٪	٧١ر٦٪	٦٩ر٨٪	٦١ر٨٪	٥٨ر٤٪	٥٨ر٣٪	٥٥ر٦٪	٦٢ر٦٪	٦٢ر٦	٦٣ر٩٪	٥٨ر٩٪

المصادر :

OPEC Anmual Statistical Bulletion , 1983

التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٩. .

جدول (٢ - ٢)

تطور ميزان الحساب الجارى (١٩٧٣ - ١٩٨٨)

بالمليون دولار

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٩
الإمارات	٦٤٣ر.	٣٥٦٨ر.	٢٨٥٣ر.	٣٤١٩ر.	١٨٨٦ر.	١٤٨٥ر.	٥٢٥٥ر.	١٠٠٦٩ر.	١٠٩٢٧ر.	٧٠٠١ر.	٥٢٥٧ر.	٧٤٦٤ر.	٦٩٤٦ر.	٢٣٧٠ر.	٣٨٦٨ر.	٢٣٥٦ر.
البحرين	-	-	(٣٠٢ر.)	(٣٦٠ر.)	(٣٢٤ر.)	(٣٧٥ر.)	(٢٧٣ر.)	(٢٥٧ر.)	٤٣٠	٥٧٠ر.	١٧٩ر.	٢٠٥ر١	٥١ر٦	(٦٦ر٢)	(١٥٣ر.)	-
الجزائر	(٤٧٧ر.)	١٧٦ر.	(١٦٦١ر.)	(٨٨٦ر.)	(٣٢٢٣ر.)	(٣٥٣٨ر.	(١٦٣١ر.)	٢٤٩ر.	٨٥ر.	(١٨٣ر.)	(٨٥ر.)	٧٤ر٨	١٠١٤ر٣	(٢٣٠ر٣)	(١٤٠ر٩)	(٢٠٤٠ر.)
السعودية	٢٥٢٠ر.	٢٣٠٢٥ر.	١٤٣٨٥ر.	١٤٣٦٠ر.	١١٩٩١ر.	(٢٢١٢ر.	١١١٦٧ر.	٤٢٧٥٤ر.	٤١١٢٩ر.	٧٥٧٥ر.	(٧١٤٢ر.)	١٨٤٠١ر.	(١٢٩٣٥ر.)	(١١٧٩ر.)	(٩٧٧٥ر.)	(٧٣٤١ر.)
العراق	٨٠٢ر.	٢٦١٩ر.	٢٧٠٥ر.	٢٤٩٤ر.	٢٩٩٠ر.	٤١٤٧ر.	١١٠٦٩ر.	١١٠٠٨ر.	١١٢١٦ر.	١٤١٤١ر.	(٥٩٨٥ر.)	-	-	-	-	-
قطر	٣٤٦ر.	١٧٢٠ر.	١١٩٠ر.	٩٩٧ر.	٥٨٥ر.	٩٢٤ر.	١٢٨٨ر.	٢٦٤٧ر.	٢٣٨٤ر.	١١٢٤ر.	٤١٠ر.	٨٢٩ر٦	٥٤٩ر.	(١٨٨ر٨)	(١٦٩ر٣)	(٢٦١ر.)
عمان	-	١٧٩ر.	٥٧ر.	٣٦ر.	٢٧٧ر.	(٥٠ر.)	٥٤٩ر.	٩٤٢ر.	١٣٦٠ر.	٥٠٣ر.	٥٠٦ر.	٣١٨ر٥	٢٨٣ر٧	(٩٩٦ر١)	(٨٢٤ر٤	(٢٨٨ر٧)
الكويت	٢٥٣٨ر.	٩٠٦٦ر.	٥٩٣٠ر.	٦٩٢٩ر.	٤٥٦١ر.	٦١٣٠ر.	١٤٠٣٢ر.	١٥٣٠٢ر.	١٣٧٧٨ر.	٤٨٧٣ر.	٥٢٨٧ر.	٦٣٧٤ر٥	٤٨١٤ر٦	٥٣٧٩ر١	٤٦٧٧ر١	٤٧١٣ر١
ليبيا	٦٦ر.	٢٧٠٠ر.	٣٩٢ر.	٢٨٤٤ر.	٢١٥٩ر.	٧٣٨ر.	٣٧٧ر.	٨٢١٤ر.	(٣٩٦٣ر.)	(١٥٦٠ر.)	(١٦٤٣ر.)	(١٤٥٦ر٥)	١٩٠٦ر٧	(١٥٤ر٩)	(١٥٦٥ر٩)	(٢٢٦٠ر٤)
المجموع	٦٤٦٨ر.	٤٣٠٥٣ر.	٢٥٦٤٨ر.	٢٩٨٣٣ر.	٢١٨٠٢ر.	٧٢٤٩ر.	٤٥٢٢٧ر.	٩٠٩٢٨ر.	٥٣١٩٤ر.	٥٧٦٢ر.	(١٣٢١٦)	(٤٥٩٠ر٨)	٢٥٤٦ر٥	(٧٦٦٢ر٢)	(٢١٥٢ر٨)	(٥١٢٥ر.)

المصادر :

OPEC Ammual Statistical Bulletion 1987 IMF , IFS, 1988 .

التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٨٩ و ١٩٩٠ .

العربية الأعضاء في أوبيك (٢٣١ مليار دولار) ، وحوالى ٨٠٪ من إجمالى فائض دول أوبيك [١] . إلى هنا ، أثار تراكم فوائض البترودولار خلال الفترة (٧٣ - ١٩٨١) مشكلة ذات جانبين . فمن جانب ، كانت الدعوة للمحافظة - على الثروة النفطية والحد من استخراج النفط ، إذ أن تلك الفوائض ناتجة عن ثروة ناضبة ، كما أن تراكم الفوائض تم دون اعتبار لاحتياجات التنمية الحالية والمستقبلية فى الدول المصدرة للنفط ، إضافة إلى أن تلك الفوائض تتآكل قدرتها الشرائية بسبب التضخم وتقلبات أسعار صرف العملات الدولية .

ومن جانب ثان ، اعتبرت فوائض البترودولار العربية بمثابة فوائض لدول عربية بذاتها ، وفى الأجل المتوسط فحسب ، إذ أنها مرتبطة بمحدودية قدرة اقتصاديات الدول العربية النفطية على استيعاب العائدات النفطية. أما إذا نوقشت القضية على المستوى العربى القومى ، فمن الممكن ألا يوجد عندئذ معنى لما يسمى « الفائض » فى الأمد الأطول [٢] .

وماذا عن سنوات تراجع الفورة النفطية ؟

لقد شهد عقد الثمانينيات ، تراجع الفورة النفطية ، ومن ثم تراجع العائدات النفطية العربية، لانخفاض أسعار وصادرات النفط . فقد انخفضت أسعار النفط من حوالى ٣٧ دولاراً للبرميل عام ١٩٨١ إلى ٢٨ دولاراً للبرميل عام ١٩٨٥ ، ثم تدهور سعر برميل النفط إلى أقل من ٩ دولارات للبرميل فى يوليو ١٩٨٦ فيما سمى « الصدمة النفطية المعاكسة» وبفارق حوالى ٢٥ دولاراً للبرميل عن مستويات الأسعار السائدة عقب الصدمة النفطية الثانية.

وانخفض إنتاج «أوبيك» من ٧ر٣٠ مليون برميل يومياً عام ١٩٧٩ إلى ٩ر١٥ مليون برميل يومياً عام ١٩٨٦، ولم تتجاوز الصادرت النفطية للدول العربية الأعضاء فى «أوبيك» ١١ مليون برميل يومياً مقابل ٣ر٢٠ مليون برميل يومياً عام ١٩٧٩ .

ونتيجة لذلك ، تراجعت العائدات النفطية من حوالى ٢٠٨ مليارات من الدولارات عام ١٩٨٠ إلى حوالى ٥١ مليار دولار عام ١٩٨٦ ، بالنسبة للدول العربية الأعضاء فى «أوبيك» إضافة إلى البحرين وعمان .

وعملت تلك الدول على خفض وارداتها ، إلا أن الميل الحدى للاستيراد ظل مرتفعاً ، الأمر

---

(١) عبد الكريم صادق ، إعادة تدوير الأصول العربية المستثمرة فى الخارج للمنطقة العربية ، الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية ، الكويت - مارس ١٩٨٩ ، ص ٨ .

(٢) د . محمود عبد الفضيل ، النفط والوحدة العربية : تأثير النفط على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية ، دار المستقبل العربى - القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٨٩ .

الذى أدى - لتناقص صادرات النفط - إلى انخفاض الفائض فى الميزان التجارى من ١٢٧ر٧ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى حوالى ٢٦ مليار دولار عام ١٩٨٥ (١).

وإذا انتقلنا إلى الحساب الجارى ، نجد أن التناقص المستمر فى فائض الميزان التجارى - لتناقص الصادرات النفطية أساساً - ولاستمرار العجز فى حساب الخدمات والتحويلات ، قد أديا إلى تحول الفائض فى الحساب الجارى إلى عجز منذ عام ١٩٨٣ بقيمة ١١ر٨ مليار دولار، ثم بقيمة ١٠ مليارات من الدولارات عام ١٩٨٤ ، و ٢ر٤ مليار دولار عام ١٩٨٥، و ١١ر٧ مليار دولار عام ١٩٨٦ ، وذلك بالنسبة للدول العربية أعضاء أوبيك إضافة للبحرين وعمان (عدا العراق) .

وخلال الفترة (١٩٨٧ - ١٩٩٠) حدث تحسن محدود للعائدات النفطية .

كما انخفض العجز فى الحساب الجارى للدول العربية النفطية - بدءاً من عام ١٩٨٧ .

وهكذا فإن الفوائض المحققة فى الفترة الأولى (٧٣ - ١٩٨١) ، تم استنفاد جزء منها خلال الفترة الثانية (١٩٨٢ - ١٩٨٦) من جراء انخفاض أسعار وحصص الإنتاج .

ومثلما أدى تراجع العائدات النفطية إلى عجز الموازين الجارية للدول العربية النفطية، تأثرت الموازنات الحكومية بشدة بانخفاض العائدات النفطية ، إذ تحول الفائض الكلى للموازنات الحكومية فى الدول العربية أعضاء أوبيك والبحرين وعمان إلى عجز وصل نحو ٢٨ر٠٩ مليار دولار عام ١٩٨٧ وبنسبة ١١ر٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى للمجموعة ، ثم انخفض إلى ١٣ر٨ مليار دولار عام ١٩٨٩ بنسبة ٩ر٦٪ ثم إلى ١٣ر٦ مليار دولار عام ١٩٨٩ بنسبة ٦ر٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى (٢) وبعد أن كان الفائض فى الموازنات الحكومية لدول المجموعة ، هو المصدر الرئيسى للاحتياطيات الدولية، أدى العجز إلى السحب من الاحتياطيات الدولية لدول المجموعة ، لتتناقص من ٤٥ر٦٪ مليار دولار عام ١٩٨٥، إلى ٣٧ر٨ مليار دولار عام ١٩٨٦، إلى ٣٢ر٤ مليار دولار عام ١٩٨٩ (جدول ٤ - ٢) .

واضطرت بعض دول المجموعة إلى الاقتراض الخارجى لتمويل العجز (العراق والجزائر) ، فيما لجأ معظم دول المجموعة إلى الاقتراض المحلى، من خلال أذون وسندات الخزانة .

لقد كان من المهم التطرق إلى نشأة وحجم وتطور فوائض البترودولار العربية . فمن جهة النشأة، كان من الضرورى التأكيد أنها نشأت عن تحويل الموجودات النفطية إلى أصول مالية

---

(١) رضا هلال ، تراجع الفورة النفطية ، م . س . ذ ص ٧

(٢) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٩٠ .

سائلة، أى تسييل موجودات ناضبة غير متجددة ، وبذلك تختلف فى طبيعتها عن الفوائض المالية للدول الصناعية مثل اليابان وألمانيا التى تعبر عن إنتاج ودخل متجددين .

كما ارتبط حجم وتطور فوائض البترودولار العربية ، بتصحيح أسعار النفط مرتين فى أوائل ونهاية السبعينات من جهة ، والطاقة الاستيعابية المحدودة للاقتصاديات النفطية العربية من جهة ثانية ، بما يعنى أن تراكم الفوائض المالية العربية ، لم يكن نتيجة لتطور وتوسع هياكل الاقتصاديات العربية مثلما حدث بالنسبة للاقتصاديات المتطورة .

إضافة إلى ذلك ، فإن القيمة الإسمية الحقيقية للفوائض المالية النفطية العربية ، تحددت ستظل تتحدد بالتطورات الحادثة فى البيئة الدولية الخارجية، سواء من ناحية تأثير الطلب على النفط وأسعاره على القيمة الإسمية للفوائض، أو من ناحية تأثير معدلات التضخم فى الدول الغربية الصناعية وتقلبات أسعار صرف عملاتها على القيمة الحقيقية للفوائض .

ويبقى أن الدول العربية صاحبة الفوائض النفطية ، قد تجاوزت منذ سنوات فترة التراكم للفوائض ، إلى فترة استنفاد جزء منها ، بما يطرح مسألة مصير تلك الفوائض .

(٢) الاستثمارات العربية فى الخارج

تجمعت «الموجودات المالية العربية فى الخارج» نتيجة للطفرة النفطية وما حققته الدول العربية المصدرة للنفط (خاصة أعضاء أوبيك) من فوائض مالية نفطية ، بشكل أساسى، خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٨١) . فقد قامت الدول العربية النفطية ، بتوظيف قسم هام من «فوائض البترودولار » فى أسواق الدول الصناعية المتقدمة ، فى ظل اعتبارات مختلفة أهمها ضيق الطاقة الاستيعابية لأسواق رأس المال (البنوك - شركات الاستثمار - بورصات الأوراق المالية) فى الدول النفطية ، ومحدودية تلك الأسواق - بوجه عام - فى معظم الدول العربية . وذلك فى الوقت الذى وفرت فيه أسواق الدول الصناعية - نسبياً - لهذه الفوائض ، عناصر الجذب مثل الحرية والأمان والعائد، ووجود مؤسسات مالية على درجة عالية من الكفاءة والخبرة، إضافة إلى تنوع أدوات الاستثمار . إلا أن أهم الاعتبارات وراء هذا التوجه هو توليد ريع مالى يحل محل الريع النفطى تدريجياً، رغم أن الموجودات المالية العربية فى الأسواق الدولية ، لم تكن دائماً مأمونة ومجزية العائد، وباتت أقرب إلى وضعية «الارتهان» والتآكل.

النشــأة

بعد تصحيح أسعار النفط (٧٣ - ١٩٧٤) ، وخلال السنوات (٧٤ - ١٩٧٩) تحققت لدول «أوبيك » فوائض مالية ، قدرت بحوالى ٢٦٧٫٢٥ مليار دولار (جدول ٣ -٢)، ومثلت حصة الدول العربية الأعضاء فى أوبيك (الدول الخليجية والعراق وليبيا والجزائر) مايزيد عن ٩٠٪ من تلك الفوائض .

جدول (٣ - ٢)

الفوائض المستثمرة خارجياً لدول أوبيك (٧٤ - ١٩٧٩ (*)

السنـة	الفوائض المستثمرة خارجياً (مليار دولار)	النسبة المئوية		
		الولايات المتحدة	السوق الأوربية	الدول المتقدمة الأخرى
١٩٧٤	٦١٫٥٠	١٩	٣٧	٢٣
١٩٧٥	٤٠٫٢٥	٢٠	٢٠	٢٥
١٩٧٦	٣٩٫٢٥	٢٨	٢٨	٢٨
١٩٧٧	٤٣٫٧٥	١٧	٢٧	٢٣
١٩٧٨	١٦٫٢٥	٢٠	١٥	٣٧
١٩٧٩	٦٦٫٧٥	١١	٤٣	١٦
الإجمالى	٢٦٧٫٧٥			

(*) المصدر : النفط والتعاون العربى ، مجلد ١٢ ، العدد ٤١٣ ، ١٩٨٦ ص ١٤١ عن إحصاءات الخزانة الأمريكية .

وقد توزعت استثمارات «أوبيك» خلال الفترة (٧٤ - ١٩٧٩) ، بين الولايات المتحدة الأمريكية، ودول السوق الأوربية، ودول أخرى فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية . كما توجه جزء من الفوائض المستثمرة خارجياً ، خلال تلك الفترة ، لتنمية احتياطيات دول أوبيك من الذهب والعملات الحرة لدى المؤسسات النقدية الدولية. ويشير الكتاب السنوى للإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولى عام ١٩٨١ ، إلى أنه خلال الفترة (٧٣ - ١٩٨٠) تضاعفت احتياطات دول «أوبيك» من الذهب، وزادت الاحتياطيات الأخرى لها إلى مالايقل عن ٧ أمثال ماكانت عليه فى بداية الفترة .

ويأتى عام ١٩٨٠ ، لتزيد استثمارات أوبيك فى نهايته إلى ٣٣٠ مليار دولار ، بزيادة وصلت ٦٢ مليار دولار خلال عام ١٩٨٠ (جدول ٤-٢) . ووصل نصيب الدول العربية النفطية أعضاء «أوبيك» إلى ٢٩٧ مليار دولار .

وتوزعت الاستثمارات ، من حيث طبيعة الاستثمار ، بين ودائع مصرفية (بنسبة ٥ر٤٨٪) ، ومحافظ مالية واستثمارات مباشرة (بنسبة ٩ر٢٠٪) ، وأوراق حكومية (بنسبة ١ر١٢٪) ، وقروض للدول النامية (بنسبة ٩ر١٣٪) ، وقروض لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى (بنسبة ٦ر٤٪) .

أما الدول المضيفة للاستثمارات ، فقد جاءت الولايات المتحدة فى المرتبة الأولى (بنسبة ٢ر١٨٪ من إجمالى الاستثمارات) ، وتلتها فى المرتبة الثانية المملكة المتحدة (بنسبة ٧ر٦٪) .

وتوجهت نسبة ٣ر٣٪ من إجمالى الاستثمارات إلى ألمانيا واليابان ، ونسبة ٦ر١٠٪ إلى دول أخرى فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، ونسبة ٩ر١٣ ٪ إلى الدول النامية، ونسبة ٧ر٤٢٪ إلى سوق البنوك الأوربية . وكان نصيب صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ٦ر٤٪ من استثمارات أوبيك فى نهاية عام ١٩٨٠ .

وخلال عقد الثمانينيات ، شهدت الفوائض المالية المستثمرة فى الخارج لدول أوبيك ، تطوراً كمياً وكيفياً . فقد أدى انتهاء فترة الفورة النفطية (٧٤ - ١٩٨١) إلى تراجع أسعار وصادرات نفط أوبيك ابتداء من عام ١٩٨٢ . وبما أدى إلى تراجع العائدات النفطية وبالتالى انخفاض الفائض المالى السنوى القابل للاستثمار فى الخارج . فخلال الفترة (٧٤ - ١٩٨١) وصلت فوائض أوبيك المستثمرة فى الخارج إلى ٣٧٥ مليار دولار ، بمتوسط سنوى ٥٥ مليار دولار . وخلال سنوات التراجع (٨٢ - ١٩٨٦) ، لم تزد فوائض أوبيك المستثمر فى الخارج عن ٧٣ مليار دولار، بمتوسط زيادة سنوى حوالى ١٨ مليار دولار . إلا أنه بعد تحسن أسعار النفط والعائدات النفطية بدءاً من عام ١٩٨٧، عاودت فوائض أوبيك المستثمرة فى الخارج التزايد بمعدل أكبر لتصل إلى ٦٥٣ مليار دولار عام ١٩٨٩، مقارنة بحوالى ٤٧٨ مليار عام ١٩٨٦ ، ولتحقق نفس مستوى الفائض السنوى خلال الفترة (٧٤ - ١٩٨١) . وقد ارتبط بهذا التطور الكمى تطورات كيفية سواء من ناحية التوزيع الجغرافى أو التوزيع النوعى

جدول (٤ - ٢)

استثمارات أوبيك فى نهاية عام ١٩٨٠ (*)

طبيعة الاستثمارات	مليار دولار	نسبة مئوية
أوراق حكومية :		
الولايات المتحدة	٢٥	
المملكة المتحدة	٤	
ألمانيا واليابان	١١	
	٤٠	١٢٫١٪
ودائع مصرفية :		
دولارات فى الولايات المتحدة	٦	
استرلينى فى المملكة المتحدة	١٣	
غيرها (بما فى ذلك ودائع الدولار والاسترلينى لغير المقيمين)	١٤١	
	١٦٠	٤٨٫٥٪
منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية :		
الولايات المتحدة	٢٩	
المملكة المتحدة	٥	
دول أخرى	٣٥	
	٦٩	٢٠٫٩٪
صندوق النقد الدولى والبنك الدولى	١٥	٤٫٦٪
قروض للدول النامية	٤٦	١٣٫٩٪
الإجمالى	٣٣٠	١٠٠٫٠٪

المصدر :

The Banker , September , 1981 , P . 121 .

جدول (٥ - ٢)

استثمارات أوبيك فى سبتمبر ١٩٨٦ (*)

طبيعة الاستثمارات	مليار دولار	نسبة مئوية
ودائع مصرفية :		
المملكة المتحدة	٤٥٫٥	
دول أوروبا الغربية الأخرى	٢٥٫١	
الولايات المتحدة	٢١٫٢	
دول صناعية أخرى	٣١٫١	
مراكز الأوفشور	٤٠٫٨	
	١٦٤٫٧	٣٦٫٩٪
أوراق حكومية :		
الولايات المتحدة	٢٧٫٤	
المملكة المتحدة	٤٫٠	
	٣١٫٤	٧٫٠٪
محافظ مالية واستثمارات :		
الولايات المتحدة	٢٦٫٢	
المملكة المتحدة	٧٫٣	
دول أوروبا الغربية الأخرى	٦٠٫٩	
دول صناعية أخرى	٤٦٫٩	
	١٤١٫٣	٣١٫٤٪
أصول فى صندوق النقد	٣٩٫٠	٨٫٧٪
قروض للدول النامية	٥٩٫٥	١٣٫٣٪
قروض لمؤسسات غير مصرفية	١٢٫٠	٢٫٧٪
الإجمالى	٤٤٧٫٩	١٠٠٪

المصدر :

- Bank of England Querterly Bulletion November 1986 .
- Harry churchil, Foreign Financial Investment Strategi, es of the G.C.C Member States , Gulf Centre for Strategic Studies , 1987 .

للاستثمار . فبعد أن كانت الولايات المتحدة تمثل المكان الأفضل للاستثمارات خلال السبعينيات ، حدث تحول واضح باتجاه المملكة المتحدة ودول السوق الأوروبية الأخرى . كما تزايد الاهتمام بأسواق الدول المصنعة حديثاً وفى مقدمتها دول الشرق الأقصى .

أما من ناحية التوزيع النوعى ، فقد لوحظ زيادة ودائع (القطع الأوروبى)(*) اليورو دولار Eurocurrency مقارنة بودائع الدولار الأمريكى، حيث بلغت الأولى ٨٤٫٦ مليار دولار ، والثانية ٢٢٫٢ مليار دولار فى نهاية سبتمبر ١٩٨٦ . ورجع ذلك بصفة أساسية إلى انخفاض قيمة الدولار وانخفاض مستوى الفائدة على الودائع بالدولار ، وتحول بعض المستثمرين إلى تنويع ودائعهم المصرفية بالعملات الأوروبية .

ومن جانب ثان ، انخفضت قيمة ونسبة الاستثمارات فى الأوراق الحكومية مقارنة بالودائع المصرفية والاستثمارات الأخرى . وظلت الموجودات السائلة وشبه السائلة مثل الودائع المصرفية والذهب والأوراق المالية الحكومية وبعض الاستثمارات ، تمثل النسبة الغالبة من إجمالى الموجودات ، فيما كانت النسبة الأقل تستثمر فى أدوات طويلة الأجل مثل القروض المقدمة إلى الدول النامية، والمؤسسات غير المصرفية، وغيرها من الاستثمارات بما فى ذلك العقارات .

وبلغ نصيب الدول العربية أعضاء أوبيك حوالى ٩٠٪ من إجمالى الموجودات المالية فى الخارج لدول المنظمة؛ أى بقيمة تصل إلى ٤٣٩ مليار دولار بنهاية سبتمبر ١٩٨٦، (جدول٥-٢) .

وفى عام ١٩٨٩ ، تزايد إجمالى الموجودات المالية لدول «أوبيك» العربية فى الخارج إلى حوالى ٥٨٨ مليار دولار ، لتمثل نسبة ٩٠٪ من إجمالى الموجودات المالية لدول منظمة أوبيك التى قدرت فى نفس العام بحوالى ٦٥٣ مليار دولار (جدول ٦ - ٢) .

وفى نوفمبر ١٩٩٠ ، بلغ إجمالى الموجودات المالية لدول « أوبيك» العربية فى الخارج حوالى ٦٠٠ مليار دولار .

جدول (٦ - ٢)

تطور إجمالى استثمارات أوبيك

السنة	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨٦	١٩٨٩
القيمة	٢٦٧٫٧٥	٣٣٠٫٠	٤٧٧٫٩	٦٥٣٫٠

المصدر : الجداول ٣ ، ٤ ، ٥ - ٢

Bank of England Quarterly bulletion , Agust 1991 .

(*) الموجودات بالأموال المودعة فى مصارف «غير مقيمة» تتولى استعماله. وبعكس ما يوحيه هذا التعبير، فظاهرة القطع الأوروبى لا تقتصر على أوروبا، وليست العملات الأوروبية وحدها المعنيّة (ثلاثة أرباع الموجودات مكوّنة من الدولار الأوروبى). والمودعون ليسوا من الأوروبيين فقط، فالشركات الأميركية المتعددة الجنسيات والبلدان المنتجة للنفط هم أصحاب هذه الموجودات الرئيسيّون.

(٣) الاستثمارات الخليجية فى الخارج

يمكن اعتبار الفترة بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٨٣ ، فترة مميزة فى تاريخ الدول الأعضاء فى مجلس التعاون الخليجى (المملكة العربية السعودية، الكويت، دولة الإمارات العربية المتحدة، قطر ، عمان ، البحرين). فخلال تلك الفترة ، وصل سعر برميل النفط إلى أعلى نسبة له، وشهد إنتاج دول المجلس من النفط مستوى ١٤٫٦٧ مليون برميل يومياً .

وأتاحت العائدات النفطية المرتفعة، خلال تلك الفترة، التوسع فى الإنفاق العام الذى ارتفع من ٧٫٨ مليارات من الدولارات عام ١٩٧٣ إلى ١٢٩٫٩ مليار دولار عام ١٩٨٢. وأدى ذلك إلى التوسع فى المشروعات الإنمائية ومشروعات البنى الأساسية ، لتصل قيمة الاستثمارات فى دول المجلس إلى مستوى ٥٠ مليار دولار سنوياً خلال السنوات الثلاث الأولى من الثمانينيات. وارتبط ذلك بتوسع فى الإنفاق الجارى (الخدمات والإعانات والدفاع).

وتمكنت دول التعاون الخليجى الأعضاء فى أوبيك (السعودية والكويت وقطر والإمارات) من زيادة حجم مساعداتها الإنمائية للدول النامية من ٣٢١ مليون دولار عام ١٩٧٠، إلى ٣٢٠٥ مليون دولار عام ١٩٨٣[1] .

ومقابل ذلك ، وصلت الفوائض المستثمرة فى الخارج لدول مجلس التعاون الخليجى عام ١٩٨٠ إلى ٢٣٠ مليار دولار .

لقد كان توجه الفوائض الخليجية للاستثمار فى الأسواق الدولية ، البديل أمام الدول الخليجية للتغلب على مشكلة ضيق الطاقة الاستيعابية لاقتصادياتها ، وللحصول على عائدات مجزية من تلك الفوائض يمكن أن يكون بديلاً لعائدات النفط .

وشجع الدول الخليجية ، ارتفاع أسعار النفط بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٨٠ ، على زيادة فوائضها المالية المستثمرة فى الخارج ، من خلال زيادة تصدير النفط بدلاً من المحافظة عليه كاحتياطى وذلك فى محاولة للاستفادة من ارتفاع أسعار النفط ومن عائدات الاستثمارات فى آن معاً (جدول ٧-٢) .

---

(١) التقرير الاقتصادى العربى الواحد ، ١٩٨٥ .

جدول (٧-٢)

تطور العائد على الاستثمارات وأسعار النفط (*)

(٧٤ - ١٩٨٠)

طبيعة الاستثمار	المعدل المتوسط لعائد الاستثمار فى الأسواق الدولية	السعر السوقى لسنوات الخزينة الأمريكية	السعر الإسمى لبرميل النفط
١٩٧٤	١٧ر١	٤٥ر٥٧	٢ر١١
١٩٧٥	١٩ر٧	٤٤ر٥٧	٩ر١٠
١٩٧٦	٤٩ر٦	٩٦ر٥٨	٧ر١١
١٩٧٧	٠٩ر٦	٨٩ر٥٦	٨ر١٢
١٩٧٨	٦٨ر٦	٢٦ر٥١	٩ر١٢
١٩٧٩	٦٥ر٩	٩٩ر٤٧	٦ر١٨
١٩٨٠	٤٥ر١٢	-	٥ر٣٠

(*) المصادر :

IMF Occosional Papers , April 1983 , P . 17 .

التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، أعداد مختلفة .

وقد احتلت الودائع المصرفية المرتبة الأولى فى الموجودات المالية العربية فى الخارج عام ١٩٨٠ ، بنسبة ٧ر٤٨ ومثلت الأوراق الحكومية من سندات وأذون خزانة النسبة ٢ر١٢٪ بما يعكس قيمة الودائع المصرفية والأوراق الحكومية فى مجمل الموجودات ، بنسبة تقارب ٦١٪. وبلغت نسبة المساهمات والاستثمارات المباشرة ٩ر٢٠٪ (جدول ٨ - ٢)

جدول (٨ - ٢)

استثمارات دول التعاون الخليجى فى الخارج عام ١٩٨٠ (*)

طبيعة الاستثمار	القيمة بالمليار دولار	نسبة مئوية
ودائع مصرفية	١١٢	٧ر٤٨
أوراق حكومية	٢٨	٢ر١٢
مساهمات واستثمارات مباشرة	٤٨	٩ر٢٠
احتياطيات أجنبية	١٠	٣ر٤
قروض للدول النامية	٣٢	٩ر١٣
الإجمالى	٢٣٠	٠ر١٠٠

(*) المصدر : The Banker , Septamber 1981 , P . 121 .

أما من حيث توزيع تلك الاستثمارات، فقد استقطب سوق العملات الأوروبية النصيب الأكبر من الاستثمارات، وتلتها الولايات المتحدة، ثم الدول الأخرى فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، فالمملكة المتحدة ، ثم ألمانيا واليابان ..

وبنهاية عام ١٩٨٣ ، وصلت الاستثمارات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجى إلى ٣٠٦ر٢ مليار دولار ، بزيادة تقدر بحوالى ٧٦ر٢ مليار عن إجمالى الاستثمارات فى عام ١٩٨٠ .

وقُدرت نسبة الاستثمارات الخليجية فى السوق الأوروبية المشتركة بنهاية عام ١٩٨٣ ، بحوالى ٢٨ر١٪ (٨٦ مليار دولار) ، فى حين قُدرت حصة السوق الأمريكية فى هذه الاستثمارات بنسبة ٢١ر١٪ (٦٤ر٦ مليار دولار)، والدول الأخرى من منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (خاصة اليابان ودول الشرق الأقصى)، بنسبة ١٦ر٩٪ (٥١ر٧ مليار دولار) والدول النامية (خاصة الدول العربية) بنسبة ١٤ر٢٪ (٤٣ر٥ مليار دولار). وتساوت نسبة الودائع المصرفية فى مراكز الأوفشور(*) offshore بنسبة الاحتياطيات لدى صندوق النقد (٨ر٩٪) .

أما من ناحية التوزيع النوعى للاستثمارات الخليجية فى الخارج عام ١٩٨٣ ، فقد بلغت حصة الأصول السائلة وشبه السائلة مثل الودائع المصرفية والذهب والاحتياطيات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولى والأوراق الحكومية حوالى ٥١ر٥٪ من إجمالى الاستثمارات . فى حين استثمرت النسبة الباقية فى أدوات طويلة الأجل مثل الاستثمارات فى الدول النامية والاعتمادات لغير المصارف وسندات وأسهم الشركات وغيرها من الاستثمارات المباشرة (جدول ٩ - ٢) .

الاستثمارات الخليجية فى فترة التحول

أثر تراجع العائدات النفطية على موازين الحسابات الجارية لدول مجلس التعاون الخليجى ، إذ تناقص الفائض فى موازين الإمارات والكويت وقطر ، وتحول إلى عجز فى حالة السعودية، وذلك بدءاً من عام ١٩٨٣ ، وبما اضطر الدول الخليجية إلى السحب من احتياطياتها الخارجية أو الاقتراض من الأسواق المحلية والخارجية .

(*) الأوفشور: المصارف الخارجية.

جدول (٩ - ٢)

الاستثمارات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجى (*)

بالمليار دولار

	١٩٨٣		١٩٨٩	
	القيمة	٪	القيمة	٪
السوق الأوروبية المشتركة	٨٦ر٠	٢٨ر١	١٢١ر٨	٣٥ر٠
الولايات المتحدة	٦٤ر٦	٢١ر١	٥٠ر٥	١٤ر٥
دول أخرى فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية	٥١ر٧	١٦ر٩	٥٥ر٦	١٥ر٩
				١١ر٢
ودائع مصرفية فى مراكز الأفشور	٢٧ر٥	٨ر٩	٤٠ر٢	
استثمارات فى الدول النامية	٤٣ر٥	١٤ر٢	٤٤ر٦	١٢ر٨
صندوق النقد الدولى والبنك الدولى	٢٧ر١	٨ر٩	٢٧ر٠	٧ر٨
استثمارات أخرى (**)	٥ر٨	١ر٩	٩ر٧	٢ر٨
الإجمالى	٣٠٦ر٢	١٠٠ر٠	٣٤٩ر٤	١٠٠ر٠٠

المصادر :

Bank of England , Quarterly Bulletion Nov . 1989 .

(**) تشمل سندات وأسهم الشركات والعقارات وغيرها من الاستثمارات المباشرة .

ونتيجة لذلك ، انخفض تدفق الاستثمارات الخليجية إلى الخارج ، خلال الفترة (١٩٨٣ - ١٩٨٩) ، حيث بلغ إجمالى تدفقات الفترة ٤٣٫٢ مليار دولار ، ليصل إجمالى الاستثمارات ٣٤٩٫٤ مليار دولار عام ١٩٨٩ ، مقابل ٣٠٦٫٢ مليار ، دولار عام ١٩٨٣ (جدول ٩ -٢) ويكشف التوزيع النوعى للاستثمارات الخليجية فى الخارج عام ١٩٨٩ ، عن احتفاظ الدول الخليجية بنسبة ٤٢٪ من أصولها الخارجية (١٤٦ مليار دولار) فى صورة ودائع غالبيتها بالدولار فى الولايات المتحدة ودول السوق الأوربية والدول الأخرى فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، إضافة إلى مراكز الأوفشور العالمية وتبدو أهمية ذلك التطور فى ضوء حقيقة أن الودائع هى أكثر الأصول استجابة لتقلبات موازين الحسابات الجارية .

كما ارتفعت نسبة الأصول السائلة وشبه السائلة عموماً مثل الودائع، والأوراق الحكومية والذهب، والاحتياطيات لدى صندوق النقد، إلى إجمالى الاستثمارات الخارجية من ٥١٫٥٪ عام ١٩٨٣، إلى ٦٤٫٦٪ ، وذلك لمرونتها العالية فى الاستجابة لمقابلة تغير العوائد النفطية.

أما الفئة الثانية التى تلى الأصول السائلة، وتتمثل فى سندات وأسهم الشركات، والعقارات وغيرها من الاستثمارات فى الدول الصناعية ، فقد بلغت قيمة الاستثمارات فيها ٦٨٫٨ مليار دولار ، بنسبة ١٩٫٧٪ من إجمالى الاستثمارات الخليجية فى الخارج، منها استثمارات فى الأسهم بحوالى ٤٢ مليار دولار أى بنسبة ١٢٪ من إجمالى الاستثمارات .

كما انخفضت نسبة الاستثمارات الخليجية فى الدول النامية (ومنها العربية) من ١٤٫٢٪ عام ١٩٨٣، إلى ١٢٫٨٪ عام ١٩٨٩ ورجع ذلك ، بشكل مباشر ، لانفجار أزمة مديونية الدول النامية بعد عام ١٩٨٢ مع توقف بعض دول أمريكا اللاتينية عن سداد وخدمة ديونها (جدول ٩ - ٢) .

وعلى صعيد التوزيع الجغرافى للاستثمارات الخليجية ، استقطبت السوق الأوروبية المشتركة نسبة ٣٥٪ منها، فى حين قدرت حصة السوق الأمريكية بنسبة ١٤٫٥٪ وبما يعنى زيادة الاهتمام بالسوق الأوروبية وانخفاضه بالسوق الأمريكية . وذلك أحد أهم تطورات الفترة (١٩٨٣ - ١٩٨٩) . كما تأكد الاهتمام بأسواق الدول الصناعية الأخرى خاصة الدول المصنّعة حديثاً فى الشرق الأقصى (جدول ١١ - ٢) .

وقد دفع إلى ذلك التحول من السوق الأمريكية إلى السوق الأوروبية وأسواق الشرق الأقصى، تنامى العجز فى ميزان المدفوعات الأمريكى، وانخفاض سعر صرف الدولار ومستوى الفائدة، وانهيار الأسهم ، خلال الفترة (١٩٨٣ - ١٩٨٨) .

طبيعة المستثمرين الخليجيين فى الأسواق الدولية .

يشتمل إجمالى الاستثمارات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجى ، على استثمارات للقطاعين العام والخاص . وتتضمن استثمارات القطاع العام الموجودات الخارجية للسلطات النقدية (مؤسسات النقد والبنوك المركزية) ولهيئات الاستثمار (مثل هيئة الاستثمار الكويتية وهيئة أبو ظبى للاستثمار ..) وشركات الاستثمارات الحكومية الخارجية ، إضافة إلى الاحتياطيات الرسمية والأرصدة التى تحتفظ بها الحكومات الخليجية لدى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، وكذلك القروض المقدمة إلى الدول النامية .

أما المستثمرون من القطاع الخاص ، فيتوزعون بين البنوك التجارية، وشركات الاستثمار والتأمين، وبعض المؤسسات الخدمية والصناعية الأهلية ، إضافة إلى المستثمرين الأفراد من أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب الدخول العالية .

واستناداً إلى الإحصاءات الأخيرة ، فقد قدر صافى الأصول الخارجية للقطاع العام بحوالى ٢٠٠ مليار دولار ، وبما يعنى أن القطاع الخاص فى دول مجلس التعاون الخليجى يسيطر على أصول خارجية بقيمة تصل إلى حوالى ١٥٠ مليار دولار [١] .

ومن نتائج الاستطلاع الذى أجراه بنك الخليج الدولى للتعرف على اتجاهات الاستثمار فى أوساط المستثمرين الأفراد ، تبين أن الاستثمار فى الأسهم قد احتل رأس قائمة أولويات الاستثمار، وجاءت أسواق الأسهم فى الولايات المتحدة فى المرتبة الأولى، تليها أسواق الأسهم فى ألمانيا ثم اليابان وأخيراً المملكة المتحدة . واحتلت الودائع المصرفية المرتبة الثانية من حيث أولوية قنوات الاستثمار ، وتركزت غالبيتها فى الدولار .

أما الاستثمار فى العقارات ، فيحتل المركز الثالث بالنسبة لمجمل الاستثمارات . وتأتى الاستثمارات العقارية فى السوق الأمريكية فى المقدمة، تليها السوق البريطانية، ثم الأسواق الأوروبية الأخرى وبشكل رئيسى فى فرنسا وأسبانيا .

وتأتى السندات فى المركز الرابع ، وعلى رأسها السندات الأمريكية، ثم السندات المقومة بالجنية الإسترلينى والمارك الألمانى والين اليابانى .

---

(١) د . هنرى عزام ، المستثمر الخليجى فى الأسواق الدولية ، بنك الخليج الدولى ، البحرين . ١٩٩٠ .

وقد تراجع اهتمام المستثمر الخليجى فى السنوات الأخيرة بالذهب وغيره من المعادن الثمينة، فى حين تركز الاستثمار فى السلع على النفط ومنتجاته فى الغالب .

وتوضح نتائج الاستطلاع السابق ، أن المستثمر الخليجى فى الأسواق الدولية ، محافظ بطبيعته ، يفضل الابتعاد عن قنوات الاستثمارات غير الآمنة (مثل المضاربة على المعادن الثمينة والسلع وخيارات الشراء والعقود الأجلية) ، وعن الأسواق غير المألوفة له (وذلك مايعكس تفضيل الأسواق الأمريكية والأوربية) . كما يفضل المستثمر الخليجى أن تتكون حافظته الاستثمارية من أصول سائلة (الودائع المصرفية والأسهم والسندات) ، وقد يضحى بالعائد المرتفع مقابل التملك المأمون والمضمون ولو بعائد أقل (الاستثمارت فى العقارات) ، وذلك إضافة إلى تفضيل «السرية» التى تدفع المستثمر الخليجى للاستثمار فى الودائع والسندات .

الفصل الثالث

تحديات الاستثمارات العربية فى الخارج

«إن السحوبات المتوقعة من الأصول الأجنبية بحجم يهدد اقتصاد الولايات المتحدة، يمكن أن تبرر استخدام الرئيس لسلطات الطوارئ ووقف تحويل تلك الأصول»

وزارة الخزانة الأمريكية ١٩٧٩.

(١) تجربة الاستثمارات الكويتية الخارجية

تمكنت الكويت خلال أقل من عشرين سنة ، من تراكم أصول واستثمارات فى الخارج بقيمة تزيد عن ١٠٠ مليار دولار ، منها أكثر من نسبة ٦٠٪ فى استثمارات مباشرة تتركز فى الولايات المتحدة ، وتنشط فى بريطانيا وأسبانيا وألمانيا واليابان ، وتمتد إلى أوروبا الشرقية وجنوب شرق آسيا .

وإذا كان تراكم الأصول والاستثمارات الخارجية ، قد تم عبر اقتطاع نسبة من الإيرادات النفطية ، فإن الاستراتيجية الاستثمارية الكويتية ، التى جعلت من الكويت مستثمراً نشطاً ومحترماً على الصعيد الدولى ، قد وصلت بعائدات الاستثمارات الخارجية إلى مستوى العائدات النفطية ، فى فترة تراجع الفورة النفطية بعد الصدمة النفطية المعاكسة .

وعندما تمكن العراق من السيطرة على آبار النفط الكويتية - بعد الغزو - ثم إحراق معظمها، كانت الاستثمارات الخارجية رديف النفط لتوقف تصديره وعائداته . وتحولت الأصول والاستثمارات الكويتية فى الخارج ، لأن تكون « اقتصاداً منفياً » خارج الإقليم الجغرافى للدولة ، تمول أصوله وعائداته مصروفات الدولة .

نشأة وتطور الاستثمارات فى الخارج (١)

اعتمد اقتصاد الكويت قبل النفط على أنشطة التجارة والملاحة وصيد اللؤلؤ ، التى كانت تستوعب القسم الأكبر من القوة العاملة ، وذلك بسبب الموقع الاستراتيجى وخبرة الكويتيين الواسعة بخطوط الملاحة البحرية إلى الهند وأفريقيا .

وكان اكتشاف حقل « البرقان » المصدر الرئيسى لنفط الكويت الخام ، عام ١٩٣٨ ، بداية عهد اقتصادى جديد . وفى عام ١٩٤٦ ، بدأت شحنات النفط الخام تتدفق من أول منشأة تحميل فى ميناء الأحمدى . وبلغ حجم إنتاج النفط فى ذلك العام مامقداره ٥ر٩ مليون برميل، أما عوائده المالية فكانت ضئيلة ، إذ بلغت ٢٢٠ ألف دينار .

وبحلول عام ١٩٥٠ ، حقق إنتاج النفط وعوائدة المالية زيادةً كبيرةً ، فبلغ الإنتاج ٧ر١٢٥ مليون برميل بعوائد مالية قدرها ٨ر٤ ملايين دينار .

---

(١) اعتمدنا بشكل أساسى فى هذا المبحث على :

رضا هلال ، الصراع على الكويت : مسألة الأمن والثروة ، دار سينا - القاهرة ، ١٩٩١ .

وفى عام ١٩٥٥ ، قفز إنتاج النفط وعوائده ، حيث بلغ الإنتاج ٢ر٧ ٤٠٢ مليون برميل، ووصلت العوائد إلى ٥ر ١٠٠ مليون دينار .

وكان السبب الرئيسى فى تلك الطفرة ، تطبيق صيغة مناصفة الأرباح بين الحكومة وشركات النفط ، ومنح امتياز جديد لشركات النفط الأمريكية المستقلة للتنقيب عن النفط .

ومع مطلع الستينيات ، زاد حجم إنتاج النفط إلى ٣ر٦٣٪ مليون برميل بعوائد مالية قيمتها ٥ر١٥٩ مليون دينار عام ١٩٦١ ، إلى ٥ر٨٦١ مليون برميل بعوائد مالية قدرها ٢ر٢٠٦ مليون دينار عام ١٩٦٥ . وكان من أسباب تلك الزيادة ، التوصل إلى اتفاقية ١٩٦٢ ، التى نصت على تنازل شركة نفط الكويت المحدودة عن حوالى ٦٠٪ من مساحة امتيازها لشركة البترول الوطنية الكويتية التى أنشئت عام ١٩٦٠ ، ثم انضمام الكويت إلى منظمة «أوبيك» .

وحققت العائدات النفطية الكويتية ، طفرة هائلة خلال عقد السبعينيات ، نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية ، عقب الصدمة النفطية الأولى (بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣)، والصدمة الثانية (بعد الثورة الإيرانية واندلاع الحرب العراقية الإيرانية ٧٩/ ١٩٨٠) . فقد قفزت من ٩٢١ مليون دولار عام ١٩٧٠ إلى حوالى ٧ مليارات دولار عام ١٩٧٤ إلى ٣ر١٧ مليار دولار عام ١٩٨٠ .

ونتيجةً لذلك ، ارتفع فائض ميزان الحساب الجارى للكويت ، من حوالى ٥ر٢ مليار دولار عام ١٩٧٣ ، إلى أكثر من ٩ مليارات من الدولارات عام ١٩٧٤ ، ثم إلى أكثر من ١٥ مليار دولار عام ١٩٨٠. ومكّن الفائض فى ميزان الحساب الجارى ، الكويت من زيادة تدفق استثماراتها فى الخارج من ٤ر٢ مليار دولار عام ١٩٧٢ ، إلى ٢١ مليار دولار عام ١٩٧٧، إلى ٢٧ مليار دولار عام ١٩٧٨ ، ثم إلى ٤٩ مليار دولار عام ١٩٧٩، ثم ٦٥ مليار دولار عام ١٩٨٠ ليصل إجمالى الأصول الكويتية فى الخارج إلى ٧٦ مليار دولار عام ١٩٨١ .

وخلال عقد الثمانينيات ، اتجهت العائدات النفطية الكويتية إلى الانخفاض لتصل إلى ٦ر١ مليار دولار خلال عام ١٩٨٦، نتيجةً للصدمة النفطية المعاكسة بسبب الانخفاض الحاد والمفاجئ فى أسعار النفط العالية. ووصلت عام ١٩٨٩ إلى مستواها تقريباً عام ١٩٧٨، بقيمة ٥ر٩ مليار دولار . كما انخفض فائض ميزان الحساب الجارى من أكثر من ١٥ مليار

دولار عام ١٩٨٠ إلى حوالى ٤٫٧ مليار دولار عام ١٩٨٨ أى إلى نفس مستوى الفائض فى منتصف السبعينيات [١] .

ونتيجة لانخفاض العائدات النفطية ، وانخفاض فائض ميزان الحساب الجارى، خلال الثمانينيات ، انخفض معدل نمو تدفق الاستثمارات إلى الخارج مقارنة بعقد السبعينيات . ففى حين بلغت قيمة الأصول الكويتية فى الخارج بين عامى ١٩٧٢ و ١٩٨١ حوالى ٧٦ مليار دولار ، لم تتجاوز الزيادة فى قيمة تلك الأصول بين عامى ١٩٨٢ و ١٩٨٩ - ٣٤ مليار دولار (أى أقل من النصف) ، ليبلغ إجمالى الاستثمارات الكويتية فى الخارج ١١٠ مليار دولار(جدول ١-٣) .

جدول (١ - ٣)

قيمة وعائدات الاستثمارات الكويتية فى الخارج (*)

السنة	١٩٧٢	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٦	١٩٨٩
الأصول	٢٫٤	٢١	٢٧	٤٩	٦٥	٧٦	٨٠	١١٠
العائدات	٠٫٤١	٢٫١	٢٫٧	٤٫٨	٦٫٥	٧٫٦	٧٫٧	٨٫٨

(*) المصادر :

(١) السنوات ٧٢ - ١٩٨٠

O. Obordene , The Investment Imcome of Saudi Arabia and Kuwait , June 1981 , unpublished Report .

(٢) السنوات ٨١ - ١٩٨٦

Gulf Centre of Strategic Studeis , Foreign Finance . and Investment . Strategies , 1987.

(٣) سنة ١٩٨٩ ، Financial Times , 3/8/1990

توجهات وأذرع الاستثمارات الخارجية الكويتية

كان توجه صانعى السياسة الاستثمارية الكويتية ، منذ بداية الحقبة النفطية ، تحقيق القيمة المضافة الأعلى والربحية . فأمام ضيق الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المحلى ، لندرة الموارد المائية والأرض ومقومات الصناعة (غير النفطية) ، وبالنظر إلى محدوية عدد السكان ولتجنب زيادة العمالة الوافدة واختلال التركيبة السكانية وفى ظل الوفرة المالية، اتجهت

---

(١) رضا هلال ، المصدر السابق .

الكويت لتوظيف جانب هام من عوائدها النفطية فى الخارج ، خاصة فى قطاعى صناعة المال وصناعة النفط. من أجل أن تكون عائدات الاستثمارات الخارجية «رديفاً» لعائدات النفط.

وفى هذا السياق ، كان يتم اقتطاع نسبة ١٠٪ من إجمالى إيرادات الميزانية الكويتية سنوياً، تحت بند «احتياطى الأجيال المقبلة» والتى من المفروض ألا تستخدم قبل عام ٢٠٠١ ويعود ثلثا الاستثمارات الخارجية إلى صندوق احتياطى الأجيال المقبلة ، والثلث المتبقى يعود لصندوق الاحتياطى العام . وتدار الاستثمارات الكويتية الخارجية ، بواسطة أكبر مستثمر كويتى وهو هيئة الاستثمار (K I A) ، التى يترأسها وزير المالية بمشاركة وزير النفط ومحافظ بنك الكويت المركزى .

ورغم وجود الهيئة بالكويت ، فإنها تعمل من خلال ذراع خارجية أساسية هى مكتب الاستثمار الكويتى(KIO) الذى تأسس عام ١٩٦٦ فى لندن فى حى المال (السيتى) قرب كاتدرائية القديس بولس ، ويحيط عمله بالسرية ، إلا أنه خرق جدار السرية عندما أقدم فى عام ١٩٨٨ على شراء ٢١٫٧٪ من أسهم شركة «بريتش بتروليوم » ثم وافق بطلب من الحكومة البريطانية على خفض النسبة إلى ٩٫٨٪ .

أما الذراع الداخلية لهيئة الاستثمار الكويتية فتتمثل فى شركات الاستثمار ، خاصة الثلاث المعروفة بـ (3 K's) التى تضم الكويتية للاستثمار (K I C) ، والكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية (KFTCIC) والدولية الكويتية للاستثمار (K I I C) ، حيث تدير الشركات الثلاث أكثر من ٥٥٪ من إجمالى أصول الشركات الاستثمارية العاملة (١٠ شركات) ، والتى توجهت للتركيز على الاستثمارات الخارجية بعد أزمة سوق الأوراق المالية المعروفة باسم « المناخ » .

وإلى جانب هيئة الاستثمار ، اعتمدت شركة البترول الكويتية (K. P. C) ، التابعة لمؤسسة البترول الكويتية (يترأسها عادة وزير النفط) استراتيجية استثمارية عبر شراء محطات تكرير وبيع البترول فى العواصم الأوربية . وأصبح للشركات ثلاث محطات تكرير و ٦٤٠٠ محطة لتوزيع المنتجات البترولية تحت إسم (Q8) بطاقة ٤٠٠ ألف برميل يومياً (فى إيطاليا وبريطانيا والسويد وبلجيكا وغيرها) .

وبجانب هيئة الاستثمار ومؤسسة البترول الكويتيين ، كان للجهاز المصرفى الكويتى (٦

بنوك تجارية وبنكان متخصصان : عقارى وصناعى) تواجد خارجى كبير سواء من خلال الأرصدة النقدية أو الفروع الأوربية أو الملكية الكاملة لبنك الكويت المتحد أو المساهمة فى بنك ميدلاند فى لندن ، والكويتى الفرنسى وبارى با فى باريس .

ووصلت الودائع الكويتية فى أمريكا وأوروبا إلى ٥٠ مليار دولار، حسب حصر الحكومات الغربية بعد الغزو العراقى للكويت .

توزيع الاستثمارات الخارجية الكويتية

تتميز الاستثمارات الخارجية الكويتية ، بتنويع المحافظ الاستثمارية والتوزيع الجغرافى الجيد لها . ودائماً يتم اختيار أقوى قطاع للاستثمار فى السوق مع إعطاء أهمية نسبية للاستثمار فى صناعة النفط والغاز (جدول ٢ - ٣) .

ففى بريطانيا ، انصب الاهتمام على القطاع المالى عبر شراء ١٣ر٥٪ من أسهم بنك ميدلاند(*) ، و ٩٪ من أسهم جنرال أكسيدانت ، و ٨٪ من أسهم رويال بنك أوف سكوتلاند، و ٦٪ من أسهم رويال انشورنس ، و ٦٪ من رويال جارديان اكستشينج ، و ٥٪ من كوميرشيال يونيون . وفى قطاع النفط ، اشترت الكويت ٢١ر٧٪ من أسهم «بتريتش بتروليوم» قبل أن تخفض الحصة إلى ٩ر٨٪ فقط . كما توجه جانب من الاستثمارات الكويتية فى بريطانيا، إلى شركات الأغذية مثل (جيست ، أهيلزوان ، هو لدينجز) والعقارات مثل (هيلز داون هوليدينجر وآر لينجتون سيكيوريتر) والفنادق مثل (كوينج موت هاوسز) والإنشاء والهندسة مثل (ولن بويل دوافرين واف كيه أى بابكوك) .

وفى ألمانيا ، جرى فى الأعوام بين ١٩٧٤ و ١٩٨٠ شراء ١٥٪ من أسهم «فولكس فاجن دو برازيل» و ٢٠٪ من أسهم «أيه جى. ميتال». كما تملكت الكويت ١٤٪ من أسهم «مرسيدس بنز» وفى فبراير ١٩٨٩ ، تملكت ٢٥٪ من أسهم «هوكست» التى تشترى معظم حاجتها من الأمونيا من شركة الصناعات البتروكيماوية المتفرعة عن مؤسسة البترول الكويتية.

وفى أسبانيا ، تحولت الكويت إلى أكبر مستثمر أجنبى ، إذ بلغ نصيبها ثلث الاستثمارات

(*) فى مطلع ١٩٩٢، باع مكتب الاستثمار الكويتى حصة الكويت فى بنك «ميلاند» البريطانى، بخسارة ١٤ر١ جنيه استرلينى لكل سهم، وحوالى ٦٠ مليون دولار فى الصفقة.

Fin ancial Tines, 7 / 7/ 1992.

جدول (٢ - ٣)
الأسهم الاستراتيجية للكويت عبر العالم (*)

الدولة	الشركة	النسبة المئوية
المملكة المتحدة	اكسبلوريش كومبانى	٢٥ر٥٦
	فويزيانا	٢٢ر١٠
	بريتش بترولیوم	٩ر٨٠
	ديوى وارن هولدنج	٢١ر٤٥
	تايزاك (دبليوايه)	١٧ر٠٦
	ارينجون سيكيو ريتيز	١٦ر٢٢
	كلايد سدايل انفستمنت تراست	١٥ر٤٥
	براد ستوك جروب	١٤ر٩١
	ال أى بى جروب	١٤ر٦٧
	بارى وهميلر انتر ناشيونال	١٤ر٥٨
	سالتاير انشورنس	١٤ر٣٣
	هوج رونبسون	١٠ر٩٩
	رويال بنك أوف سكوتلاند جروب	٦ر٥٨
	ميدلاند بنك	٥ر١٣
الولايات المتحدة	سانتا فى	١٠٠ر٠٠
	مساهمات فى السبعين شركة الأولى المسجلة للتداول فى بورصة نيويورك	مختلفة
ألمانيا	ايه ، جى متيال	٢٠ر٠٠
	هوكست	٢٥ر٠٠
	ديملر بنز	١٤ر٠٠
	فولكس فاجن دوبرازيل	١٥ر٠٠
أسبانيا	توراس	٧٠ر٠٠
	ايروكروس	٣٩ر٠٠
	بيتا	٥٠ر٠٠
	ايرو	٥١ر٠٠
إيطاليا	كويت أويل ايطاليا	١٠٠ر٠٠
سنغافورة	ج . إ م . ساسون	٤٩ر٠٠
	سايل أند كردج	١٩ر٠٠
	مركز « أوب »	٣٣ر٠٠
ماليزيا	سايم داربى	٦ر٣٠

(*) المصدر :

The Observer , 8 / 1 / 89 .
Financial Times , 4 / 8 / 90 .

الأجنبية هناك . فقد تملكت أكثر من ٧٠٪ من صناعة الأسمدة الأسبانية ، عبر تملك مجموعة «ايروكروس». كما تملكت ٧٢٪ من أسهم مجموعة «توراًس» للكيماويات والورق، بالإضافة إلى ٣٦٪ من أسهم مجموعة «بريما انموبيليا ريا» العقارية(**).

وفى إيطاليا ، نشطت الكويت فى مجال توزيع النفط من خلال محطات «كيوايت» ، إذ تمثل المرتبة الثانية فى تسلسل شركات توزيع النفط الخاصة بعد «إسو» ولها مايقرب من ٣٨٠٠ محطة فى كل أنحاء إيطاليا. كما حلت الكويت من خلال شركة «كويت بتروليوم إيطاليا» محل شركة «جلف» وأضافت إليها فى مارس ١٩٨٩ «موبيل أويل إيطاليا»، كما اقتنت مصافى «موبيل» فى نابولى . إضافةً إلى أن الكويت احتلت موقع ليبيا بعد خروجها من المشاركة فى «فيات»، ولها مساهمات عديدة فى الشركات والمؤسسات التى يديرها أفراد عائلة «انييلى» أصحاب مصانع فيات .

وفى الولايات المتحدة ، تملكت الكويت شركة «سانتا فى» مقابل ٢ر٥ مليار دولار، بزيادة عن قيمتها السوقية أو حتى الدفترية، لحاجة الكويت لإمكاناتها فى التنقيب والحفر ومد الأنابيب والتكرير وهندسة البتروكيماويات، ولارتياد مجال الاستثمار فى بحر الشمال والشرق الأقصى. وتساهم الكويت بحصص صغيرة فى السبعين شركة الأولى المسجلة للتداول فى بورصة نيويورك للأوراق المالية . إضافة إلى الأصول السائلة كالودائع المصرفية والاستثمار فى سندات الخزانة الأمريكية .

وفى جنوب شرق أسيا ، تمتلك الكويت ٤٩٪ من أسهم « ج . ا م ساسون » و ١٩٪ من أسهم «سايل أند كردج» و ٣٣٪ من أسهم مركز « أوب» فى سنغافورة ، إضافة إلى ٦ر٣٪ من أسهم « سايم داربى » فى ماليزيا .

بديل النفط

فى عدد سبتمبر ١٩٩٠ ، من «لوموند ديبلوماتيك» الفرنسية ، اختار فريدريك كلير مونت لمقاله عنوان «تباينات مذهلة : المالية الكويتية يمكن أن تستغنى عن النفط»، معتبراً أن «تجميد» الأصول الكويتية فى الخارج مجرد أمر شكلى ، فهياكل القوة المالية للكويت فى الخارج قوية ومتماسكة وتبشر بالتوسع . ولا تعنى سيطرة العراق - أثناء الغزو - على آبار

(**) تعرضت الاستثمارات الكويتية فى أسبانيا لأزمة، فى يوليو ١٩٩٢، بعد إعلان شركة «ايركروس» التى يسيطر عليها مكتب الاستثمار الكويتى عبر ذراعه الاستثمارية فى أسبانيا «توراًس»، أنها أوقفت سداد المستحقات عليها، استعداداً لإعلان إفلاسها وطلب حمايتها من دائنين يطالبونها بحوالى ٥ر١ مليار دولار. وتطلبت الأزمة ضخ الكويت لأموال جديدة إنقاذاً لاستثماراتها فى أسبانيا التى تصل إلى حوالى ٤ مليارات دولار، بعد انهيار أسعار أسهم الشركات الأسبانية الأربعة التى تساهم فيها الكويت فى بورصة مدريد.

Financial Tines, 8 / 7 /1992.

البترول نهاية هذه القوة المالية فى الخارج ، صحيح أنها خسارةٌ كبيرةٌ ، لكنها لن تمنع مكتب الاستثمار الكويتى وامبراطوريته الخفية من البقاء بل والتطور .

والحق ، إن قيمة وعائدات الاستثمارات الخارجية الكويتية ، التى كانت محاطة بالكتمان والجدل معاً ، قد ظهرت أهميتها بعد تدهور أسعار النفط العالمية إلى أقل من ٩ دولارات للبرميل فى السوق الفورية ، بما أدى إلى تدهور العائدات النفطية الكويتية إلى ٦ر١ مليار دولار ، وذلك فى عام ١٩٨٦ مقارنة بحوالى ٣ر١٧ مليار دولار عام ١٩٨٠ .

ففى نفس العام ، ١٩٨٦ ، وصلت عائدات الاستثمارات الخارجية إلى ٧ر٧ مليار دولار لتفوق بذلك العائدات النفطية (جدول ١ - ٣) وساهمت عائدات الاستثمار الخارجية فى السنوات ١٩٨٦ - ١٩٨٩ ، فى تمكين الكويت من المحافظة على استقرار اقتصادها ، وحالت دون تحول فائض الحساب الجارى إلى عجز ، فى الوقت الذى كانت فيه دول « أوبيك » الأخرى تشكو من اختلالات خطيرة ، وتعانى من عجوزات فى موازين مدفوعاتها . ومثلت عائدات الاستثمار ات الخارجية « رديفاً » لعائدات النفط . وبعد الغزو العراقى للكويت ، مثلت الاستثمارات الخارجية الكويتية ، « اقتصاد منفى » مركزه لندن . وسعت الحكومة الكويتية إلى الحصول على موافقة الدول الغربية بالسماح لها بإدارة الأموال الكويتية ، وذلك ماتم فى ٢٦ أغسطس ١٩٩٠ . فأصبح بمقدورها إدارة الأرصدة والاستثمارات فى الخارج ، عبر مكتب الاستثمار الكويتى فى لندن وفروع شركات الاستثمار فى الخارج ، كما تواجد بنك الكويت المركزى فى لندن لتسوية المعاملات بين البنوك الكويتية من جهة، وبين تلك البنوك وبنوك العالم من جهة أخرى.

وبمساعدة بقية دول التعاون الخليجى ، تحركت مؤسسة البترول الكويتية لضمان توفير النفط الخام اللازم لتزويد محطات التكرير والتوزيع فى أوروبا ، حتى يستمر تشغيلها لتزويد زبائنها والوفاء بعقودها .

وخلال الاحتلال العراقى للكويت ، وحتى بعد انسحاب العراق ، ظلت الاستثمارات الكويتية فى الخارج ، تمثل «اقتصاد مَنْفَى» يقوم بتدوير أصوله الرأسمالية خارج الكويت ويمول من خلال تسييل جزء من تلك الأصول ، ومن عائداتها ، تغطية جزء من نفقات قوات التحالف الدولى ضد العراق ، ومساعدة الدول التى تضررت من فرض الحصار الاقتصادى على العراق(*) .

(*) وفق تقرير مكتب «الشال» الاقتصادي الكويتى (٤ يوليو ٢٩٩٢)، فقدت الكويت حوالى ٦٠٪ من موجوداتها المالية فى الخارج، بسبب ظروف أزمة الخليج، ولأخطاء إدارة مكتب الاستثمار الكويتى خلال عامى ١٩٩٠ و١٩٩١ التى كانت سبب إقامة الشيخ فهد الصباح مدير المكتب وتعيين المصرفى على رشيد البدر بدلاً منه، أوائل ١٩٩٢. أما صحيفة «فاينانشيال تايمز» اللندنية (٧ يوليو ١٩٩٢)، فقد نسبت إلى مصادر مكتب الاستثمار الكويتى أن حقيبة المكتب تقلصت منذ الغزو العراقى فى أغسطس ١٩٩٠ بنسبة ٥٠٪، بفعل اضطراره لتمويل نفقات الحرب، حتى أنه كان فى فترة يدفع رواتب موظفى الحكومة الكويتية.

(٢) فرص ومخاطر الاستثمارات العربية فى الخارج

تكشف نشأة وتطور وتوزيع فوائض البترودولار العربية فى الخارج ، عن درجة عالية من الارتباط بالسوق الدولية . فمن ناحية ، ارتبطت نشأة وأرصدة الفوائض النفطية بتطورات سوق النفط الدولية (الطلب والسعر) ، كما يتحدد مستقبل الفوائض المالية فى الخارج بسوق النفط التى تتحكم تطوراتها بحجم العائدات النفطية نقصاً أو زيادة .

ومن ناحية ثانية ، ارتبط توظيف الفوائض المالية العربية بأسواق المال الدولية ، وبالتالى فإن القيمة الحقيقية لتلك الفوائض ، تتوقف على استقرار أو تغير أسعار العملات ومستويات الفائدة ومعدلات التضخم فى الدول الصناعية المتقدمة ، وتتأثر باهتزاز البورصات العالمية .

وأخيراً ، تواجه الفوائض المالية العربية فى الخارج ، المتمركزة بالدول الصناعية المتقدمة ، ما يمكن وصفه بالمخاطر السياسية ، المتمثلة فى احتمالات تجميدها ، كما حدث بالنسبة لإيران من قبل الولايات المتحدة فى عام ١٩٧٩ ، وكذلك لليبيا فى عام ١٩٨٦ أو كما حدث للمتلكات العراقية والكويتية فى الولايات المتحدة وأوروبا واليابان فى عام ١٩٩٠ .

الفرص والمخاطر

دونما شك ، ارتبط تراكم الفوائض المالية النفطية العربية بطبيعة السوق الدولية التى تحكم عملية تبادل السلعة (النفط) . فقد استطاعت الدول العربية النفطية ، تحقيق الفوائض المالية نتيجة زيادة أسعار وحجوم صادراتها من النفط الخام بسبب زيادة احتياجات السوق الدولية من النفط ، فضلاً عن ضيق الطاقة الاستيعابية لمعظم الدول العربية النفطية ، لطبيعة مرحلة النمو التى تمر بها وصغر حجم اقتصادياتها . ومن المؤكد ، أن الفوائض النفطية العربية ستتأثر فى المستقبل بتطورات السوق الدولية ، خاصةً وأن أسعار النفط وفقاً للمؤشرات المتوافرة ستحافظ على مستوى منخفض نسبياً ، بحيث لن توفر العائدات النفطية المتوقعة فوائض جديدة بالمستويات التى كانت عليها بين منتصف السبعينيات ومنتصف الثمانينيات .

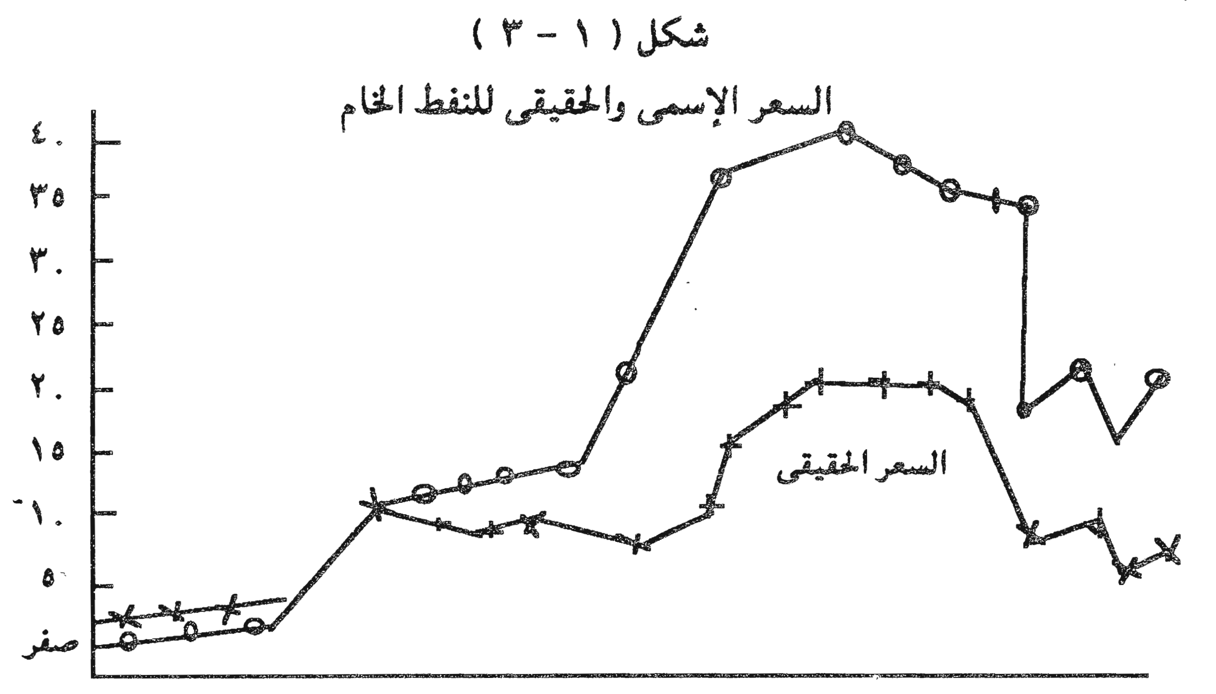
وكما ارتبط تراكم الفوائض المالية العربية بسوق النفط الدولية ، ارتبط - كذلك - توظيف تلك الفوائض بأسواق المال الدولية. خاصةً الأمريكية والأوروبية. فقد تحول جزءً من الموجودات النفطية فى المنطقة العربية إلى موجودات مالية عربية فى السوق المالية فى الدول الصناعية الكبرى . وأدى ارتفاع متوسط القيمة الإسمية لبرميل النفط من ٢ر٧ دولاراً عام ١٩٧٣ ، إلى مايزيد عن ٣٤ دولاراً عام ١٩٨١ ، إضافة إلى ارتفاع عائد الاستثمارات فى

أسواق المال الدولية خلال تلك الفترة، إلى التوسع فى تسييل الثروة النفطية الناضبة إلى أصول مالية فى الخارج، من قبل الدول العربية النفطية ، رغم مايعنيه ذلك من خصم من الاحتياطى ودونما اعتبار باحتياجات التنمية المستقبلية .

وباحتساب عوامل التضخم والتغير فى أسعار صرف العملات فى الدول الصناعية ، فإن تلك الفوائض المالية قد انخفضت قيمتها الحقيقية بانخفاض السعر الحقيقى لبرميل النفط. ويكفى أن نشير إلى أن السعر الحقيقى لبرميل النفط عام ١٩٨٨ يساوى ٣ر٥ دولاراً بأسعار عام ١٩٧٤ أى ٤٧٪ من مستواه عام ١٩٧٤ (جدول ٣-٣) ، (شكل ١-٣) [١] .

شكل (١ - ٣)

السعر الإسمى والحقيقى للنفط الخام



وباعتبار أن السعر الحقيقى لبرميل النفط عام ١٩٨٩ يساوى ٥٧٪ من مستواه عام ١٩٧٤ ، فإن القيمة الحقيقية للاستثمارات العربية فى الخارج والتى قدرت عام ١٩٨٩ بحوالى ٥٨٠ مليار دولار ، لاتزيد قيمتها الحقيقية عن ٣٣٠ مليار دولار بأسعار ١٩٧٤ .

(١) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٩٠ .

(جدول ٣ - ٣)

السعر الإسمى والحقيقى للنفط الخام (١٩٧٤ - ١٩٨٩) (*)

السنة	السعر الإسمى	السعر الحقيقى [1]
١٩٧٤	١١٫٢	١١٫٢
١٩٧٥	١٠٫٩	٩٫٨
١٩٧٦	١١٫٧	١٠٫٤
١٩٧٧	١٢٫٨	١٠٫٣
١٩٧٨	١٢٫٩	٩٫١
١٩٧٩	١٨٫٦	١١٫٥
١٩٨٠	٣٠٫٥	١٧٫٢
١٩٨١	٣٤٫٣	١٩٫٣
١٩٨٢	٣١٫٠	١٧٫٧
١٩٨٣	٢٨٫١	١٦٫٤
١٩٨٤	٢٧٫٥	١٦٫٤
١٩٨٥	٢٦٫٥	١٥٫٦
١٩٨٦	١٣٫٧	٦٫٧
١٩٨٧	١٧٫٦	٧٫٣
١٩٨٨	١٣٫٨	٥٫٣
١٩٨٩	١٦٫٧	٦٫٤

(١) مقوماً بالأسعار القاسية للصادرات الصناعية بالدولار الأمريكى (١٩٧٤ = ١٠٠)

(*) المصدر :

التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٩٠ .

العائد

إذا انتقلنا إلى عوائد الاستثمارات العربية فى الخارج ، فإن تركزها فى أصول سائلة على شكل ودائع مصرفية وبدرجة أقل فى أوراق مالية كالأذونات والسندات ، قد جعلها معرضة لمخاطر تقلبات أسعار العملات والفوائد (جدول ٤-٣). وذلك مقابل ماتتمتع به الأصول السائلة ، بالنسبة للدول والهيئات المستثمرة ، من ميزة فى التسييل لمواجهة الأغراض الطارئة

كما تواجه الاستثمارات فى الأسهم ، مخاطر الهزات التى تتعرض لها البورصات العالمية، على غرار ماحدث عام ١٩٨٧ ، وتسببت فى خسارة الاستثمارات العربية لحوالى ٢٠ مليار دولار [١] إلا أن ارتفاع العائد على الاستثمار فى الأسهم خلال ١٩٨٩ و ١٩٩٠ ، جعلها أفضل الأصول أداء (العائد مع ارتفاع سعر السهم)، وأعادها إلى المرتبة الأولى .

أما الاستثمارات العربية التى أخذت شكل قروض للدول النامية (بقيمة تزيد عن ٥٠ مليار دولار) ، فتواجه مخاطر أن جانباً هاماً قد أصبح مشكوكاً فى تحصيله ، إضافةً إلى تعسر بعض تلك الدول فى الوفاء بأعباء خدمة الديون من أقساط وفوائد .

وبشكل عام ، فإن العائد الحقيقى للاستثمارات العربية بالدولار (العائد الإسمى - معدل التضخم) خلال العشرين عاماً الماضية ، بلغ على الأسهم ٤ر٥٪ ، والذهب ٣ر٥٪، والسندات متوسطة وطويلة الأجل ٢ر٣٪ وأذونات الخزانة لمدة ثلاثة أشهر ٤ر٢ ٪ ، والعقار السكنى ٩ر٪، فى حين كان العائد على الاستثمار فى العملات سالباً (- ٣ر١٪) (جدول ٥-٣) [٢] .

(جدول ٤ - ٣)

معدلات أسعار الصرف والفائدة فى الأسواق الرئيسية (*)

(١٩٨٥ - ١٩٨٨)

	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
أسعار الصرف :				
استرليني / دولار	١ر٣٠	١ر٤٧	١ر٦٤	١ر٧٨
مارك / دولار	٢ر٩٤	٢ر١٧	١ر٨٠	١ر٧٦
ين / دولار	٢٣٩	١٦٨	١٤٦	١٢٨
الفائدة قصيرة الأجل :				
اليابان (يوروين لثلاثة شهور)	٦ر٧	٥ر١	٤ر٢	٤ر٤
ألمانيا (يورومارك لثلاثة شهور)	٥ر٤	٤ر٦	٣ر٩	٤ر٣
بريطانيا (سعر الأساس)	١٢ر٣	١٠ر٩	٩ر٧	١٠ر١
اليورو دولار لثلاثة شهور	٨ر٤	٦ر٧	٧ر١	٧ر٩
الفائدة طويلة الأجل :				
اليابان (السندات الحكومية لعشر سنوات)	٥ر٩	٥ر٠	٤ر٥	٤ر٧
ألمانيا (السندات الحكومية لعشر سنوات)	٦ر٦	٥ر٩	٥ر٨	٦ر١
بريطانيا (السندات الحكومية ٢٥ سنة)	١٠ر٤	١٠ر١	٩ر٥	٩ر٣
سندات الخزينة الأمريكية لثلاثين عاماً	٩ر٥	٧ر٨	٨ر٦	٩ر٠

(*) المصدر : مؤسسة مورجان ستانلى ، مؤشرات رأس المال العالمية ، ١٩٨٩ .

(١) التقرير الاستراتيجى العربى ، ١٩٨٨ .
(٢) محسوبة من الجداول (٥ - ٣) .

(جدول ٥ - ٣)

العائد على الاستثمار بالدولار فى الأصول المختلفة (*)

نوع الأصول	سنة واحدة ١٩٩٠	خمس سنوات	١٠ سنوات	٢٠ سنة
الأسهم	٨ر١١٪	٣ر١٢٪	٠ر١٦٪	٦ر١١٪
الذهب	-٧ر	٠ر١	-٠ر٩ر٢	٥ر١١
الماس	٠ر	٢ر١٠	٤ر٦	٥ر١٠
السندات (متوسطة إلى طويلة الأجل)	٢ر١٣	٧ر٩	٢ر١٥	٤ر٩
النفط	٧ر٢٠	٥ر٨	-٩ر٥	٩ر٨
أذونات الخزانة (لمدة ثلاثة أشهر)	١ر٧	٠ر٧	٨ر٨	٦ر٨
العقار	٧ر٤	٦ر٤	٤ر٤	٣ر٧
الفضة	-٩ر١٨	-٨ر٤	-٣ر٩	٠ر٥
العملات	٢ر١	٤ر٥	٨ر٢	٥ر٤
مؤشرات ارتفاع الأسعار	٥٪	٥ر٤	٣ر٤٪	٢ر٦٪

(*) المصدر : مؤسسة سولومون برذرز ، التقرير الشهرى ، يونيو ١٩٩١ .

مخاطر التجميد

كشفت تجارب تجميد الممتلكات الإيرانية ١٩٨٠ والليبية ١٩٨٦ والعراقية والكويتية ١٩٩٠ ، أن إجراء التجميد إما أن يكون « انتقامياً » لاعتبارات سياسية بحتة، وإما أن يكون « حمائياً» لاعتبارات تتعلق باستقرار الدول المضيفة لتلك الممتلكات وأسواق المال بها أو حماية الممتلكات أساساً، وقد يكون إجراء التجميد انتقامياً وحمائياً فى آن معاً .

وقد أعلن مسئول فى وزارة الخزانة الأمريكية عام ١٩٧٩ أن « .. السحوبات المتوقعة من الحيازات الأجنبية يحجم ويهدد اقتصاد وأمن الولايات المتحدة، والتى يمكنها أن تبرر استخدام الرئيس لسلطات الطوارئ ووقف تحويل الملكيات » (١) .

وأوردت « فورين بوليسى » عام ١٩٨١ ، أن تجميد إدارة كارتر للممتلكات الإيرانية فى ١٤ نوفمبر ١٩٨٠ ، لم يكن عملاً انتقامياً ضد إيران لأن إيران احتلت السفارة الأمريكية، بل

(1) Journal of Post Kenesian Econcmics Spring 1981 , P . 302 .

كان إجراءً اتُّخذ نتيجة الخوف الأمريكى من أن يساهم السحب المفاجئ للممتلكات الإيرانية فى خلق أزمة اقتصادية كبرى فى الولايات المتحدة، غير أن القرار الأمريكى بتجميد الممتلكات الإيرانية، أفضى إلى خلافات حول اتفاقيات وعمليات دفع قيمة المشاريع التى أنجزتها الشركات الأمريكية فى إيران. وفى يناير ١٩٨١ ، وبعد إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين توصلت إيران والولايات المتحدة إلى تسوية الموضوع قضائياً من خلال مجلس قضائى خاص بالتحكيم وفصل المنازعات أنشئ فى هولندا بإشراف محكمة العدل الدولية. وبذلك أصبحت الممتلكات الإيرانية المعرضة للتجميد ومستحقات الشركات الأمريكية، محل دعاوى ودعاوى مضادة.. وفى ذلك ، تبدو مخاطر إجراء التجميد .

وفى حالة تجميد الممتلكات الليبية ، كان الإجراء انتقامياً .. ففى ٨ يناير ١٩٨٦ ، قرر الرئيس رونالد ريجان تجميد الموجودات الليبية ، رداً على مزاعم تورط العقيد القذافى فى عمليات إرهابية فى مطارات روما وغينيا ، وأثناء ذلك كان المصرف العربى الليبى قد أجرى تحويلاً من أحد فروع البنك الأمريكى «بانكرز ترست» إلى فرع ذات البنك فى لندن بقيمة ٢٩٢ مليون دولار . ورفض فرع البنك الأمريكى فى لندن طلب المصرف العربى الليبى بالسحب من هذه الأموال ، حتى أحيل الأمر إلى القضاء البريطانى الذى حكم بأن البنوك التى تمارس نشاطها فى بريطانيا تخضع للقانون البريطانى ، ولايمتد إليها سلطان قانون دولة الأصل، ومن ثم فلا يمكن لفرع « بانكرز ترست » أن يقوم بتجميد أموال المودعين بناءً على طلب حكومة دولته . ومع ذلك ، كان على فرع البنك الأمريكى أن يحصل على ترخيص من وزارة المالية الأمريكية لتحويل المبلغ ، وبما يوضح التعقيدات التى تحيط بإجراء التجميد فضلاً عن تكلفتها المالية (١) .

أما فى حالة تجميد الممتلكات العراقية والكويتية، عام ١٩٩٠ ، فقد كان الإجراء انتقامياً تجاه العراق ، وحمائياً تجاه ممتلكات الكويت ولمنع وصول العراق إليها. ولذلك، طال أمد تجميد الممتلكات العراقية ، وكذلك الحظر التجارى الاقتصادى المفروض على العراق مثلما حدث للدول التى اعتبرتها واشنطن أعداء (فيتنام وكوريا الشمالية وكوبا وليبيا) (*).

---

(١) التقرير الاستراتيجى العربى ، ١٩٨٨ .

(*) أصدرت الإدارة الأمريكية بتاريخ ٢٦ ديسمبر ١٩٩١ ، قراراً رئاسياً لتجديد المقاطعة الاقتصادية وتجميد الأموال الليبية لدى المصارف والمؤسسات المالية الأمريكية لفترة سنة أخرى . وقدر المصرف المركزى الليبى حجم الأرصدة الليبية الخارجية التى ستتأثر بالقرار الأمريكى بما يزيد عن ١٠ مليار دولار .

(٣) حول ظاهرة الأموال العربية الهاربة

تزامن الاهتمام بقضية الأموال الهاربة مع تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية. ففى حين تنامت مديونية الدول النامية ثم توقفت كبرى الدول المدينة أو تعثرت فى خدمة ديونها، تدفقت من الدول النامية إلى الدول الصناعية المتقدمة رؤوس أموال بقيمة ٥١١ مليار دولار خلال الفترة ٧٤ - ١٩٨٥ . وبين عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٨ ، وصل صافى تدفق رؤوس الأموال من الجنوب إلى الشمال (أى الفرق بين القروض التى منحتها دول الشمال لدول الجنوب والأموال التى نزحت من الجنوب إلى الشمال) إلى ١٦٣ مليار دولار [١].

وذلك مايفسر اهتمام المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدولى وبنك التسويات الدولية) فى السنوات الأخيرة ، بقضية الأموال الهاربة « من منظور أن تلك الأموال يمكن أن تساهم فى حل مشكلة المديونية الخارجية لو أنها عادت إلى مواطنها الأصلية، فى حال تبنى الأخيرة للسياسات والإصلاحات الاقتصادية « الليبرالية » والمحفزة لعودة تلك الأموال .

وقد بدأ صندوق النقد الدولى ، منذ عام ١٩٨١ ، نشر البيانات الخاصة بودائع القطاع الخاص والأفراد فى البلاد النامية (بما فيها الدول العربية) فى البنوك الأجنبية .

كما تنشر مؤسسات التمويل الدولية من حين لآخر ، نسبة الأموال المهربة من الدول النامية إلى إجمالى المديونية لتلك الدول .

تحديد الظاهرة

يلزم فى البداية، عند التعرض لقضية الأموال الهاربة ، التنويه إلى أن المصطلح لايقصد به - هنا - تدفق رؤوس الأموال من بلاد الفائض المالى التى يتمتع المقيمون فيها بحرية التحويل إلى الخارج بحثاً عن فرص وعائد أفضل للاستثمار، ومثال ذلك تدفق رؤوس الأموال اليابانية لشراء مختلف الأصول والأدوات الاستثمارية فى الولايات المتحدة وأوروبا أو العكس، إن هذا التدفق لرؤوس الأموال ، يسير فى اتجاهين (من الاقتصاد المحلى وإليه) حسب فرص وعائد

---

(١) تقرير لجنة الجنوب : التحدى أمام الجنوب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٠ ص ٢٤ .

الاستثمار. كما أن الاقتصاد المحلى يمكن أن يستفيد من عوائد تدفق رؤوس الأموال للاستثمار فى الخارج .

أما مصطلح الأموال الهاربة ، فيقصد به خروج الأموال من الدول التى لايتمتع فيها المقيمون بحرية التحويل إلى الخارج، وتفرض رقابة على الصرف وتدفق رؤوس الأموال إلى الخارج بسبب عجز مواردها من النقد الأجنى . كما تشمل الأموال الهاربة الأموال التى يكون مصدرها غير مشروع (تجرمه القوانين المحلية) . ويكون خروجها من الاقتصاد المحلى عن طريق غير رسمى (أى من خلال التهريب) خوفاً من انكشاف عدم مشروعيتها . وبما يعنى أن الأموال الهاربة - في معظمها - تسير فى اتجاه واحد (من الداخل إلى الخارج) ولايستفيد الاقتصاد المحلى - غالباً - من عوائد استثمارها فى الخارج .

بيد أن هناك قوى دفع داخلية وقوى جذب خارجية ، وراء ظاهرة « الأموال الهاربة» . وتتمثل عوامل الطرد الداخلية فى محدودية فرص الاستثمار فى البلاد النامية، وغياب أو تخلف أسواق رأس المال بها (أسواق السندات والأسهم أساساً) وتدنى العائد على الاستثمار، فضلاً عن غياب الضمانات الكافية للأصول الاستثمارية أمام احتمالات المصادرة دون تعويض مناسب، فى حين تتوفر عوامل الجذب فى الأسواق المالية للدول الصناعية مثل تعدد فرص وأدوات الاستثمار إضافة إلى ارتفاع عائده وضماناته. كما أن الأموال التى تحققت بأشكال وفى نشاطات غير مشروعة فى البلاد النامية، تتجه إلى الخارج لإيداعها فى حسابات مصرفية دون تحديد مصدرها ، وتحريكها عبر مؤسسات مالية وأدوات استثمارية مختلفة، لتحويلها إلى «موجودات نظيفه» قد يعاد تدويرها محلياً حال توفر الظروف المناسبة .

وتشير الكتابات المتداولة إلى أن العوامل الكامنة وراء ظاهرة الأموال الهاربة من الدول النامية تتمثل فى غياب الحرية الاقتصادية فى تلك الدول بما أدى إلى المغالاة فى أسعار صرف عملاتها ، وفرض الرقابة على الصرف وانخفاض سعر الفائدة الحقيقى، وتَعّثبر فرص الاستثمار أمام القطاع الخاص .

بيد أن ظاهرة الأموال الهاربة ، شملت دولاً نامية عديدة تتبنى سياسة الحرية الاقتصادية، وتتحدد أسعار صرف عملاتها وأسعار الفائد ة فيها وفق مؤشرات السوق، ويتمتع فيها القطاع الخاص بالحرية الكاملة .

كما أن الظاهرة ليست نتيجةً مباشرة للمتغيرات الاقتصادية فقط ، بل هى ذات علاقة بالمتغيرات السياسية والإدارية أيضاً. حيث تتفشى بالدول النامية الرشوة والفساد الإدارى وضعف أجهزة الدولة وتدنى هيبتها واستغلال السلطة والنفوذ لتحقيق ثروات هائلة .

وتشير تقديرات صندوق النقد الدولى إلى أن نسبة الأموال المهربة من الدول النامية قد بلغ مايعادل ثلث المديونية الخارجية لهذه الدول خلال الفترة بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٨٥ .

تقديرات الأموال الهاربة

تشير آخر التقديرات إلى أن أموال القطاع الخاص فى الدول العربية ذات العجز ، الموجودة فى الخارج، قد وصلت إلى ٢٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٩، حسب إحدى دراسات المعهد العربى للتخطيط .

وتمثل الأصول المملوكة للقطاع الخاص فى مصر والعراق فى الخارج نسبة ٧٠٪ من إجمالى الموجودات الخارجية للقطاع الخاص فى دول العجز العربية (الدول العربية عدا دول مجلس التعاون الخليجى وليبيا) حيث قدرت أموال القطاع الخاص المصرى فى الخارج بقيمة ٨٠ مليار دولار ، وفى حالة العراق وصلت إلى حوالى ٦٠ مليار دولار . وتتوزع تلك الأموال بين ودائع مصرفية وتوظيفات أخرى (سندات، أسهم ، عقارات) [١] .

بيد أنه تجدر الإشارة إلى صعوبة حصر الأموال الهاربة إلى خارج الدول العربية بالنسبة لكل دولة عربية على حدة . حيث أن تلك الأموال توجهت إلى عدد من الدول الأجنبية وليست إلى دولة واحدة، وتدفقت من عدد من الدول العربية . وبالتالى فإنه من الصعوبة بمكان حصر تلك الأموال من خلال موازين مدفوعات الدول المستقبلة لرؤوس الأموال الهاربة، التى لاتهتم عادة بجنسية تلك الأموال .

ويتبنى د . رمزى زكى طريقة لتقدير الأموال الهاربة ، بطرح تدفقات الأموال الأجنبية لبلد ما « القروض والاستثمارات » من قيمة العجز فى الحساب الجارى لميزان المدفوعات خلال فترة معينة ، مع مراعاة التغير الذى حدث فى حجم الاحتياطيات الدولية .

وعلى سبيل المثال لو أن بلداً ما كانت قيمة عجز حسابه الجارى فى سنة معينة تساوى ١٠٠ وحدة ، بينما أن الموارد الأجنبية التى تدفقت للبلد ، فى شكل قروض واستثمارات خارجية ، تعادل ١٥٠ وحدة فى نفس السنة فهنا نجد أن هناك فرقاً مقداره ٥٠ وحدة .

هذا الفرق يكون قد استخدم فى مجالين لا ثالث لهما . المجال الأول ، هو أن يكون البلد قد استخدمه فى زيادة احتياطياته الخارجية الرسمية (عملات أجنبية + ذهب)، أو أن يكون قد ذهب إلى الخارج . وفى هذه الحالة يتضخم بند السهو والخطأ فى ميزان المدفوعات.[٢]

---

(١)عامر ذياب التميمى ، هروب رأس المال وعلاقتة بأزمة المديونية الخارجية فى البلاد العربية ، المعهد العربى للتخطيط، الكويت ، مايو ١٩٩٠ ، ص ١١ .

(٢) د . رمزى زكى ، الأموال المهربة للخارج.. هل من الممكن عودتها ، الأهرام الاقتصادى ، ع ٩٤٠ ، ١٥ يناير ١٩٨٧ .

وتوجد طريقة ثالثة للتعرف على مستوى الأموال الهاربة من خلال حصر الودائع المصرفية الخارجية للقطاع الخاص فى الدول العربية (من غير المصارف)، وهى الطريقة التى تتبناها الإحصاءات المالية العالمية (الصندوق النقد الدولى). غير أن ماينقص هذه الطريقة أنها تتجاهل الأموال الهاربة الموظفة فى أدوات استثمارية بخلاف الودائع كالأسهم والسندات والعقار... إلخ. ولكل ذلك ، تعكس أرقام الأموال الهاربة للخارج، مجرد تقديرات غير شاملة وقابلة للخطأ وبالتالى فإن أهميتها لاتتعدى التعبير عن الإتجاه العام للظاهرة .

وإلى هنا ، يمكن القول بأن الأموال الهاربة من إلى الخارج من دول العجز العربية (المقدرة بحوالى ٢٠٠ مليار دولار) تقارب قيمتها إجمالى المديونية الخارجية لتلك الدول (المقدرة بحوالى ٢٠٨ مليار دولار) عام ١٩٨٩ (جدول ٦ - ٣) كما يمكن ربط ودائع القطاع الخاص فى دول العجز العربية فى الخارج ، بعدد من المؤشرات الإقتصادية مثل الإحتياطيات الرسمية والمديونية الخارجية (جدول ٧ - ٣) .

(جدول ٦ - ٣)

المديونية الخارجية لدول العجز العربية ١٩٨٩ (*)

الدولـــــة	المديونية الخارجية بالمليار دولار	نسبة خدمة الديون إلى الصادرات٪
العراق	-ر٨٠	٤٣ر٠ (١)
مصر	٤٨ر٧٩	٢٠ر٥
الجزائر	٢٦ر٠٦	٦٨ر٩
المغرب	٢٠ر٨٥	٣٢ر٢
السودان	١٢ر٩٦	٩ر٢
الأردن	٧ر٤١	١٩ر٦
تونس	٦ر٨٩	٢٦ر٦
سوريا	٥ر٢٠	-
لبنان	٠ر٥٢	-
الإجمالى	٢٠٨ر٦٨	-

(*) المصدر :

The Wold Bank , World Development Report , 1991 .

(١) مصدر احصاءات العراق : بنك اليوباف ، وبنك باريبا .

جدول ٧ - ٣)

الودائع المصرفية الخارجية للقطاع الخاص فى دول العجز العربية ١٩٨٨ (*)

(نسبة مئوية)

الدولــــــة	الودائع كنسبة من الاحتياطيات الرسمية	الودائع كنسبة من المديونية الخارجية
العراق	-	٥٠ر٠
مصر	١٣٠٩ر٠	١١٨ر٤
الجزائر	١٠٢ر٢	٣٧ر٠
الأردن	١٧٩٦ر٢	٢٧ر٠
سوريا	١٢٧٧ر٠	٢٩ر٠
اليمن الشمالى	١٦٠ر٠	١٣ر٨

(*) المصدر

IMF, International Financial Statistics .

فقد بلغت نسبة الودائع المصرفية الخارجية للقطاع الخاص فى مصر عام ١٩٨٨ حوالى ١٣٠٩٪ من الاحتياطيات الرسمية ، وفى الجزائر ١٠٢ر٢٪، وفى الأردن ١٧٩٦٪، وفى سوريا ١٢٧٣٪، وفى اليمن الشمالى ١٦٠٪ .

وفى عام ١٩٨٨ ، أيضاً ، بلغت الودائع المصرفية للقطاع الخاص فى الخارج - والمملوكة للعراقيين - نسبة ٥٠٪ من إجمالى مديونية العراق ، وللجزائريين نسبة ٣٧٪ من مديونية الجزائر ، وللأردنيين نسبة ٢٧٪ من مديونية الأردن ، وللسوريين نسبة ٢٩٪ من مديونية سوريا ، وللمصريين نسبة ١١٨ر٤٪ من مديونية مصر ، ولمواطنى اليمنى الشمالى نسبة ١٣ر٨٪ من المديونية الخارجية لدولتهم .

وبمعنى آخر، إن مثل هذه الأرصدة كافية لسداد ٥٠٪ من ديون العراق ، و٣٧٪ من ديون الجزائر ، و٢٩٪ من ديون سوريا ، وكل ديون مصر ... وهكذا .

قنوات هروب الأموال

يأخذ تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج - عادة - طريق القنوات المعتادة فى المدفوعات الدولية؛ أى التحويلات بين البنوك. ولما كان معظم دول العجز العربية ، بسبب عجز مواردها من النقد الأجنبى، تقيد تبادل العملات، فإن المقيمين فى هذه الدول يلجأون إلى شراء العملات

الأجنبية من حائزيها فى أسواق الصرف غير الرسمية بأسعار أعلى من أسعار الصرف الرسمية وتهريبها إلى الخارج .

وكما هو معلوم فإن أعداداً كبيرة من مواطنى دول العجز العربية يعملون فى الخارج، سواء فى الدول العربية الخليجية أو فى الولايات المتحدة وكندا، أو فى الدول الأوروبية وفرنسا (بالنسبة للمغاربة والجزائريين والتونسيين). ويحتفظ هؤلاء بقسم من مدخراتهم فى البنوك وأدوات الاستثمار فى الدول التى يعملون بها ، هرباً من الضرائب وارتفاع معدلات التضخم فى أوطانهم .

ومن الأساليب التقليدية لهروب الأموال إلى الخارج ، قيام المصدرين المحليين بالاتفاق مع العميل المستورد بالخارج ، لخفض قيمة فواتير الصادرات، حيث يقدم المصدر للسلطات المسئولة ببلده فاتورة بمبلغ بالنقد الأجنبى تقل عن السعر المتفق عليه ، ويقوم المستورد الأجنبى بوضع الفرق بين السعرين فى حساب المصدر لدى بنك أجنبى .

وبنفس الأساليب ، يلجأ المستوردون المحليون إلى رفع قيمة فواتير الواردات . فيقوم المورد الأجنبى بإصدار فاتورة تتجاوز القيمة والسعر المتفق عليه للواردات . وفى الوقت نفسه يتقدم المستورد بطلب إلى السلطات المختصة فى بلده بالحصول على النقد الأجنبى بقيمة الفاتورة وتحويله إلى المورّد الذى يضع الفرق فى حساب المستورد لدى بنك أجنبى .

وهناك أخيراً ، اقتطاع جزء من القروض والتسهيلات الائتمانية التى تتفق عليها الدولة، لحساب بعض المسئولين مقابل خدمات يقومون بها ، خاصة إذا كانت القروض لتمويل صفقات توريد سلع وخدمات (موارد غذائية - تجهيزات وآلات - أسلحة) ، فى شكل عمولات وسمسرة ورشوة ... إلخ .

وهكذا تؤدى الديون الخارجية إلى زيادة حجم الأموال الهاربة ، فى حين تتسبب الأموال الهاربة فى تفاقم مشكلة الديون الخارجية فى الدول النامية .

ويقول تقرير البنك الدولى عن التنمية لعام ١٩٨٥ : « من الناحية الفعلية ، فإن كثيراً من الأموال التى كانت تقترض من الخارج ، كانت تتسرب إلى الخارج مباشرة مرة ثانية ، ومن ثم لاتدر عوائد يمكن استخدامها فى خدمة الدّين .. وفى مثل هذه الحالات ، كان الاقتراض الأجنبى وصفةً للكارثة » .

الفصل الرابع

البنوك العربية فى الخارج

«نعم .. قمنا بتمويل البرنامج النووى الباكستانى .. واتهمنا بتنظيف أموال المخدرات. والمشكلة أن «الاعتماد» تحول إلى إمبراطورية مالية خارج مراقبة الوصاية الغربية!»

الشيخ كمال أدهم ١٩٩٢

(١) التواجد المصرفى العربى فى الخارج

فى الآونة الأخيرة ، وضع بنك «الاعتماد والتجارة الدولى» قيد التجميد تمهيداً لتصفيته*، فيما تعرض اتحاد البنوك العربية الفرنسية (اليوباف) لانقلاب انتهى بسيطرة «كريدى ليونيه» على إدارته. وفى ربيع ١٩٩٠ تعرض «المصرف العربى والدولى للاستثمار» للإفلاس، فتدخل «ناسيونال دو بارى » الفرنسى بشراء ٩٨٪ من رأسماله، وكان قد سبقهم على نفس الطريق، البنك السعودى الفرنسى، الذى اشترته مجموعة «أندوسويز» وشركة «طومسون»، وبعده بنك المشاركات والتوظيفات الذى أشهر إفلاسه، وبنك يونايتد بانكج كوربوريشن ، الذى سحب ترخيصه .

وفى ذات الوقت تواجه «بنوك الأوفشور»، بعد أزمة مديونية الدول النامية وأزمة الخليج، خسائر قياسية .

فهل يعنى ذلك أن البنوك العربية الخارجية ، ضحية مؤامرة غربية لأنها بنوك عربية ؟ أم أن تلك البنوك تعانى من عوامل عجز ترتبط بنشأتها وأعمالها وإدارتها أصلاً .

ذلك مايتطلب التعرض لأوضاع تلك البنوك وآفاق عملها فى ضوء المتغيرات التى باتت تحكم الاقتصاد العالمى .

تعود بداية التواجد الخارجى للبنوك العربية ، إلى أوائل الستينيات ، حيث قام البنك العربى المحدود بفتح أول بنك تابع له فى سويسرا عام ١٩٦٢ ، لتمكينه من الاستمرار فى خدمة عملائه العرب، الذين اضطروا إلى الخروج بأموالهم خارج أوطانهم هروباً أو تهريباً نتيجة لزيادة مخاطر مصادرتها أو تأميمها .

بيد أن مايلفت الانتباه، ويعكس الانطباع السائد، أن البنوكَ العربية الدولية بدأت نشأتها قبل الفورة النفطية الأولى التى أعقبت تصحيح أسعار النفط عام ١٩٧٣. فخلال الفترة من عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٧٢، نشأت أول ثلاثة بنوك كونسورتيوم مشتركة ، وهى اتحاد البنوك العربية الفرنسية يوباف (UBAF)، والمصرف العربى والدولى للاستثمار (BAII)، والبنك العربى الفرنسى للاستثمار (FRAB) .

وبعد الفورة النفطية الأولى ، وبسبب الفوائض النفطية ، شهدت لندن وباريس ولكسمبرج

(*) أصدرت محكمة لندن العليا قراراً بتصفية البنك وقامت سلطات لوكسمبرج بنفس الإجراء فى يناير ١٩٩٢.

إنشاء عدد من البنوك العربية الدولية. فإضافة إلى بنوك الكونسورتيوم كان هناك اتجاه لتكوين بنوك مشتركة لخدمة أسواق معينة ، ضمت دولاً عربية أو دولة بذاتها مع شركائها الرئيسيين فى التجارة .

وشهد عام ١٩٧٥ ، هجرة عدد من البنوك اللبنانية إلى قبرص وباريس ، بسبب ظروف الحرب الأهلية ، والسماح بإنشاء بنوك «الأوفشور» فى البحرين لقربها من مراكز تجميع الفوائض النفطية .

وبعد الفورة النفطية الثانية ، التى أعقبت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ ، تكاثرت الوحدات المصرفية العربية فى الخارج ، لتمويل التجارة الخارجية والتعامل فى سوق الإقراض والأوراق المالية .

الانتشـــار

يحصر دليل ARAB BANKING AND FINANCE لعام ١٩٩٠ ، ٣٣١ وحدة مصرفية عربية فى الخارج (جدول ١-٤) [1] .

جدول (١ - ٤)

الوحدات المصرفية العربية فى الخارج

الدولة	العدد	الدولة	العدد
استراليا	٤	اليابان	٧
النمسا	٢	لكسمبرج	٢٩
الباهما	٨	هولندا	٦
بنجلاديش	٢	جزر الإنليل	١٥
بلجيكا	٣	نيوزيلندا	١
البرازيل	٤	سنغافوره	١٠
جزر الكالميان	١٧	كوريا الشمالية	٣
الصين	٣	إسبانيا	٦
قبرص	١١	سيرلانكا	٤
فرنسا	٤٠	سويسرا	٢٢
ألمانيا	٥	بريطانيا	٥١
اليونان	١٥	باكستان	٦
الهند	٦	الولايات المتحدة	٣٣
ايطاليا	٤	هونج كونج	١٥

(1) ARAB BANKING AND FINANCE , FALCON PULBISHING WLL, BAHRAIN, 1991 .

وتستقطب بريطانيا العدد الأكبر من الوحدات المصرفية العربية فى الخارج (٥١ وحدة)، وذلك بسبب أهمية لندن كسوق مالى ، إذ تشير التقديرات إلى أن حوالى ٢٠٠٠ مليار دولار يجرى استثمارها فى شكل ودائع قصيرة الأجل فى سوق لندن، منها ١٣٥ مليار دولار تعود إلى مستثمرين عرب . وتأتى فرنسا فى المرتبة الثانية من حيث عدد الوحدات المصرفية العربية العاملة بها (٤٠ وحدة) لأسباب ترجع إلى اتساع حجم التبادل التجارى الفرنسى العربى، وإلى الاعتبارات الجغرافية والثقافية خاصة بالنسبة للبنوك اللبنانية وبنوك دول شمال أفريقيا.

ويعزى التواجد المصرفى العربى الملحوظ فى الولايات المتحدة (٣٣ وحدة) . إلى أهمية نيويورك كأكبر سوق مالية فى العالم ، إضافةً إلى اتساع التجارة العربية - الأمريكية والنشاط الكبير للشركات الأمريكية فى دول الخليج .

وتأتى الكسمبرج فى المرتبة الرابعة من حيث عدد الوحدات المصرفية العربية (٢٩ وحدة).، تليها سويسرا (٢٢ وحدة) ثم جزر الكايمان (١٧ وحدة)، وذلك لما تميزت به تلك المراكز من عناصر جذب أهمها سرية العمل المصرفى .

وفى السنوات الأخيرة توجهت البنوك العربية إلى أسواق شرق آسيا خاصة هونج كونج (١٥ وحدة) واليابان (١٥ وحدة) وسنغافورة (١٠ وحدات)، لتتواجد إلى جانب أسواق الدول المصنعة الجديدة (كوريا الجنوبية ، تايوان ، وسنغافورة ، ماليزيا ، ..) وسوق المال الدولية فى طوكيو وهونج كونج . إلا أن التواجد المصرفى العربى هناك يرتكز أساساً على فروع ومكاتب تمثيل البنوك . [1]

أهم الوحدات المصرفية العربية فى المملكة المتحدة
بنك الاعتماد والتجارة الدولى
البنك العربى الأفريقى الدولى
انفستكورب
أرلا بنك
البنك العربى والدولى للاستثمار
البنك السعودى

(1) Arab Banking and Finance , Op. cit , P . 280 - 300 .

البنك العربى المحدود
المؤسسة المصرفية العربية
بنك أبو ظبى التجارى
بنك الخليج الدولى
بنك الخليج (الكويت)
البنك الوطنى (الكويت)
البركة للاستثمار
البنك الأهلى (مصر)
البنك الأهلى (السعودية)
البنك الأهلى (قطر)
بنك الكويت المتحد
بنك الخليج المتحد
البنك السعودى الأمريكى
بنك الرافدين (العراق)
بنك الرياض (السعودى)
البنك السعودى العالمى
بنك عمان المحدود
بنك البحرين والشرق الأوسط
بنك الأردن الدولى
بنك أبو ظبى التجارى

أما بنوك الأوفشور فى البحرين فقد بلغ عددها ١١ بنكاً، وقد بدأ نشاط الوحدات المصرفية العربية الخارجية فى الاتجار بالودائع المصرفية فى سوق العملات الأوروبية وتمويل التجارة الخارجية. ومنذ عام ١٩٧٧ دخلت الوحدات المصرفية العربية الخارجية فى أسواق المال الدولية عبر المساهمات المختلفة فى القروض المصرفية الدولية التى تم إبرامها لصالح المقترضين الدوليين من حكومات وشركات. واستطاعت خلال الفترة من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٨٤، أن

تستحوذ على ٦٠٪ من إجمالى القروض المصرفية الأوروبية (Eurocredits) أو مايعادل ٩٫٨ مليار دولار ، بلغت حصة الدول العربية منها ٤٤٪ تليها دول أمريكا اللاتينية بنسبة بلغت ١٨٪ ، وأخير دول أوروبا الغربية بحصة ١٥٪ . وفى الفترة الممتدة من عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٨٦ ، قامت الوحدات المصرفية العربية العاملة فى الأسواق الدولية بقيادة قروض مصرفية قيمتها الإجمالية ٤٨ مليار دولار لمقترضين من مختلف دول العالم ، وكان نصيب المقترضين العرب من أصل هذا المبلغ ٢١ مليار دولار[١] .

ولئن كانت السندات الدولية (Internationl Bonds) هى الركيزة الأولى للأسواق الدولية فى السنوات الأخيرة .

فقد كان نصيب الوحدات المصرفية العربية فى التعامل بها محدوداً ، بالنظر إلى تركيز تلك الوحدات على التعامل فى القروض المصرفية الأمر الذى أوقعها فى خسائر كبيرة بعد انفجار أزمة ديون الدول النامية .

أهم الوحدات المصرفية العربية فى فرنسا
اتحاد البنوك العربية الفرنسية (يوباف)
البنك السعودى
البنك العربى والدولى للاستثمار
البنك الكويتى الفرنسى
الشركة المصرفية العربية
البنك السعودى الأوروبى
البنك اللبنانى الفرنسى
أراب انتركونتنينتال
بنك التحكيم والإعتماد
بنك المشاركات والتوظيفات

(١) حكمت النشاشيبى ، الاستثمار المصرفى العربى فى الأسواق الدولية ، ورقة غير منشورة ، لندن ، مايو ١٩٨٩.

البنك الباريسى الدولى

بنك المتوسط

البنك السعودى اللبنانى للشرق الأوسط

بنك عودة - فرنسا

البنك الباريسى الدولى

بنك بيبلوس

أهم الوحدات المصرفية العربية فى الولايات المتحدة الأمريكية
بنك الاعتماد والتجارة الدولى - عبر البحار يوباف العربى الأمريكى البنك السعودى العالمى البنك السعودى الأوروبى البنك العربى والدولى للاستثمار البنك العربى الأفريقى الدولى المصرف العربى للتنمية فى أفريقيا البنك السعودى الشركة المصرفية العربية بنك الخليج الدولى بنك البتراء بنك الاعتماد والتجارة - هونج كونج

أهم الوحدات المصرفية العربية فى سويسرا
البنك العربى المحدود البنك الجزائرى للتجارة الخارجية دار المال الإسلامى بنك التمويل السعودى الشركة العربية الأفريقية للاستثمار البنك السويسرى الكويتى شركة الخليج والشرق للاستثمار البنك المتحد للمشرق العربى

تمايزات البنوك العربية فى الخارج

إن الأمر المؤكد أن الوحدات المصرفية العربية بالخارج ، تتسم بتمايزات واضحة . فمن جهة تتمايز من حيث حجم الموجودات التى تتراوح بين ٣ ملايين دولار لبنك مثل البنك الشعبى المغربى - باريس وبين أكثر من ٢٨ مليار دولار لبنك الاعتماد والتجارة الدولى- لكسمبرج.

كما تتمايز الوحدات المصرفية العربية بالخارج من حيث مصدر رأس المال، وهوية المستثمرين. فهناك فروع لبنوك عربية خالصة تتواجد مراكزها الرئيسية فى الدول العربية سواء كانت بنوكاً عامةً أو بنوكاً خاصة (البنك الأهلى المصرى - البنك الوطنى الكويتى). وهناك بنوك عربية خالصة منشأة فى الخارج برأسمال خاص (البنك السعودى - باريس)، وهناك بنوك عربية مشتركة منشأة فى الخارج ، يساهم فى رأسمالها رأس المال العربى مع رأس المال الأجنبى (الكويتى - الفرنسى). وهناك أخيراً البنوك العربية الخارجية ذات رأس المال الحكومى أو شبه الحكومى العربى بالمشاركة مع رأس المال الأجنبى (اليوباف).

وتتمايز الوحدات المصرفية العربية بالخارج أيضاً على صعيد طبيعة النشاط (إيداع وائتمان - تمويل التجارة الخارجية - الاستثمار والأعمال) .

وهناك أخيراً التمايز على صعيد إدارة الأعمال، وكذلك نتائج الأعمال، بدرجات شديدة التفاوت .

(٢) البنوك العربية الدولية

إذا كان عدد الوحدات المصرفية العربى فى الخارج قد بلغ ٣٣١ وحدة عام ١٩٩٠ ، فإن ذلك العدد يشمل البنوك العربية والمشتركة المنشأة فى الخارج، وبنوك الأوفشور دولية النشاط، إلى جانب فروع البنوك العربية .

وفروع البنوك العربية فى الخارج ، تتميز فى معظمها بصغر حجمها ، وتغطى فى الأساس جزءاً من أعمال مراكزها الرئيسية فى الدول العربية ، وتركز - فى الغالب - على خدمة عملائها من البلد الأم .

لذلك ، فإن صفة البنوك العربية الدولية ، تقتصر على البنوك العربية والمشتركة المنشأة خارج البلاد العربية إضافة إلى بنوك الأفشور دولية النشاط .

أكبر ٢٠ بنكا عربيا دوليا

تتضمن قائمة أكبر ٢٠ بنكاً عربياً دولياً ، ١٤ بنكاً تعمل خارج الوطن العربى، و٦ بنوك أوفشور تعمل فى الداخل . وتوزعت البنوك التى تعمل فى الخارج بين ٧ بنوك فى فرنسا ، و٣ بنوك فى المملكة المتحدة ، وبنكين فى لكسمبرج ، وبنك واحد فى كل من الولايات المتحدة وإيطاليا. وعُزى ذلك التوزيع فى أوروبا وأمريكا لخدمة حركة التجارة وتدفقات رؤوس الأموال بين البلدان العربية من جهة وأوروبا وأمريكا من جهة أخرى. إضافة إلى أن باريس ولندن ولكسمبرج. تتوافر به عناصر الجذب المالى أو ماتسمى (5 P,S) وهى: الموقع POSITION، والسرية PRIVACY، والفرص POTENTIAL، والحماية PROTECTION ، والتوقعات PREDICTION .

أما بنوك الأوفشور الستة فقد تركزت فى البحرين. وتمتعت البحرين بتلك الحظوة لعدد من الأسباب. فالموقع الجغرافى والزمنى المتوسط للبحرين بين أسواق المال فى أوروبا الغربية وشرق آسيا جعل منها جسراً لسد الفجوة الزمنية بين تلك الأسواق ، نظراً لفارق الزمن ونظراً لاستمرار العمل بها أيام العطل فى تلك الأسواق ، بما يعطى فرصة لأن تعمل الأسواق الدولية طوال أيام الأسبوع . كما أن البحرين بقربها من الدول الخليجية النفطية أصبحت مركزاً لتجميع فوائض عائدات النفط، خاصة مع دخول الشركات الأجنبية الكبرى فى مجالات الصناعة

جدول (٢ - ٤)

قائمة أكبر ٢٠ بنكاً عربياً ودولياً (خارجي وأوفشور) (*)

	الموجودات (مليون دولار) (١)	حقوق المساهمين (مليون دولار) (٢)	القروض (مليون دولار) (٣)	الودائع (مليون دولار) (٤)	الربح الصافي (مليون دولار) (٥)	العائد على حقوق المساهمين٪ (٦)=(٢÷٥)	العائد على الموجودات٪ (٧) = (١÷٥)
١ - بنك الاعتماد والتجارة الدولي - لكسمبرج	٢٣٨١٥	١٠٧٥	١٠٢٣٥	٢٢٠٦٢	(٤٩٨)	(٧٩ر٠٥)	(٢٦ر٢)
٢ - المؤسسة العربية المصرفية - البحرين	٢١٧٣٠	١٢٥٠	١٠٠٠٠	١٨٠٨٨	-	-	-
٣ - بنك الخليج الدولي - البحرين	٩٨٩٣	٣٩٣	٥١١٠	٩٢٧٧	(٦٩٢ر٥)	(١٢٣ر٧٧)	(٢٤ر٧)
٤ - يوباف (باريس)	٧٨٢٣ر٧	٢٢٤ر٨	٦١٥٤ر١	٦٢٣٤ر٤	٤ر٥	١ر٢	٠٦ر
٥- المصرف العربي والدولي للاستثمار - باريس	٥٥٠٩ر٢	٦٠٩ر٥	٢٥٤١ر٢	١٢٣٥ر٤	(٠٢١)	(٤٧ر٥٩)	(٣ر٥٨)
٦ - البنك السعودي العالمي - لندن	٤١١٤	٢٩١ر٧	٩٨٦ر٥	٣٧٦٤ر٩	(١٨ر٧)	(٥ر٩٢)	(٤٣ر)
٧ - بنك الكويت المتحد - لندن	٣٦٤٨	٣٠١ر١٦	٨٤٢	١٦٩٢ر٩	٥	١ر٦	١٣ر
٨ - بنك البحرين والكويت - البحرين	١٨٣٠	٢٠٢	٨٧٢	١٣٠٩	١٣ر٥٦	٦ر٩٤	٧٠ر
٩ - البنك الفرنسي للشرق الأوسط - باريس	١٦٥٧ر٦	٩٧ر٥	٥٣٩ر٤	٦٢٠ر٩	١	١ر٠٣	٠٦ر
١٠ - بنك يوباف - لندن	١٦٢٥	١٨ر٧	١١٧ر٧	١٤٠٦	(٩٢ر٣)	(١٥٦ر٩٧)	(٥ر٥٦)
١١ - آلا بنك - البحرين	١٣١٥	٥٦	١٠٧٥	٥٧٩	(١٤١ر٣٣)	(١١١ر٢٨)	(١٠ر٥٦)
١٢ - يوباف العربي الألماني - لكسمبرج	١٠٣١ر٦	٤٥ر٩	٨٠ر٧	١٦٠ر٥	٢ر٧١	١ر٦	٢٨ر
١٣ - بنك اليوباف العربي والدولي - البحرين	٨٩٦	٦٨	٣٠٢	٧٦٠	٤ر٠٤	٦ر٠٢	٤٦ر
١٤ - بنك البحر المتوسط - فرنسا	٨١٠ر٩	٥٨ر٢	٣٩١ر١	٥٣٤ر٥	٣٥ر	٧٣ر	٠٥ر
١٥ - البنك الكويتي الفرنسي - باريس	٧٩١ر٩	٢٨ر٤	٢٩٢ر٢	٤٢١ر٥	٠١ر	٠٤ر	-
١٦ - يوباف العربي الأمريكي - نيويورك	٧٨٨	٤١	٤٩٦	٦٧١	-	-	-
١٧ - يوباف العربي الإيطالي - روما	٦٥١ر٥	٦٤ر٢	٧٤	٢٥ر٥	٣ر٨	٦ر٠٢	٥٥ر
١٨ - بانوراب - باريس	٥٩١ر٦	٤٢ر٨	١٧٦ر٢	٧٣٥ر١	٢٢ر	٧١ر	٠٤ر
١٩ - بنك عودة - باريس	٤٧٢ر١	٢٦ر٤	٩٥ر٩	٢٠٤ر١	٢ر	١	٠٥ر
٢٠ بنك البحرين الدولي - البحرين	٤٢٦	٢٠٩	١٩	١٨٩	١٥ر٤٦	٧ر٤٢	٣ر٨٨

(١) إجمالي نهاية السنة المالية ١٩٨٩ .

(٢) رأس المال + الاحتياطي + الأرباح المدورة .

(٣) بعد تنزيل المخصصات (٤) تشمل ودائع المؤسسات المالية في مصارف الأوفشور

(٥) بعد تنزيل الاحتياطيات والضرائب .

(*) المصدر : الميزانيات المنشورة والتقارير السنوية للمصارف .

والمقاولات والخدمات إلى الأسواق الخليجية. وعزز من أهمية البحرين أن السعودية تبنت «سَعْودة» البنوك ، والكويت لم تكن تسمح للبنوك الأجنبية بالعمل فيها ، فى الوقت الذى لم يكن فيه لدى الإمارات العربية المتحدة قوانين أو أنظمة إدارية متطورة لاستيعاب بنوك الأفشور للعمل فيها. كما أن البحرين لاتفرض ضرائبَ على الربح أو على العوائد الدائنة، إضافةً إلى الإعفاء من قيود النقد والتحويل ، والإعفاء من القوانين والإجراءات المفروضة من قبل السلطات النقدية من حيث الاحتياطيات، أو السيولة، أو قيمة الإقراض ونوعه[1] .

وقد بلغ مجموع موجودات أكبر ٢٠ بنكاً عربياً دولياً حوالى ٩٠ مليار دولار، أى مايقرب من ٢٥ بالمائة من موجودات البنوك العربية مجتمعة ، كما تجاوزت القيمة الإجمالية للودائع بها ٧٠ مليار دولار عام ١٩٨٩ (الجدول ٢ - ٤) .

عناصر الأزمة

بيد أن البنوك العربية الدولية ، بدأت تُواجه عناصر أزمةٍ موضوعية وذاتية خلال عقد الثمانينيات . وكان أهم تلك العناصر تراجع نشاطها فى سوق الإقراض الدولى الذى كان المجال الأكبر لتوسعها . ولم يحدث ذلك بسبب تراجع العوائد النفطية فقط، بل يرجع أيضاً إلى تدهور الأوضاع فى سوق الإقراض الدولى بعد توقف دول أمريكا اللاتينية الرئيسية عن خدمة ديونها الخارجية عام ١٩٨٢. وكان الجانب الآخر لتراجع التعامل فى سوق القروض المصرفية الدولية ، اتساع نطاق التعامل بالسندات والأوراق المالية الأخرى فى الوقت الذى لم تتح فيه للبنوك العربية الخبرة الكافية للتكيف مع ذلك التطور فى السوق المالية الدولية، إذ لم تكن عملياتها فى سوق السندات إلا على نطاق ضيق ، إضافة إلى تأثر قدرتها التمويلية بأزمة المديونية وتراجع العوائد النفطية (جدول ٣-٤).

(جدول ٣ - ٤)

تطور السوق المالية الدولية (١٩٨٢ - ١٩٨٨) (*)

السنة	١٩٨٢	١٩٨٧	١٩٨٨
قيمة القروض المصرفية المتطورة	٨٥	١٨٧	٢٢٤
قيمة السندات الدولية المصدرة	٤٧	١٩٠	٢٢٩

(*) اتحاد البنوك العربية ، المصارف العربية بالخارج ، ١٩٨٩ .

---

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الجهاز المصرفى العربى : دوره وملامحه .

ومن جانب ثان ، تراجع نشاط البنوك العربية الدولية فى تمويل التجارة الدولية لبلدانها، مع التراجع الحاد الذى شهدته واردات دول المنطقة خلال السنوات القليلة الماضية، بسبب انخفاض متطلبات مشاريع البنية الأساسية وتراجع إيرادات النفط، خاصةً بعد الصدمة النفطية المعاكسة عام ١٩٨٦ وتدهور سعر برميل النفط إلى ٩ دولارات، وتراجع سعر الدولار الأمريكى. ومن جانب ثالث، فإن البنوك العربية الدولية التى تركزت فى باريس ولندن والكسمبرج ونيويورك ، وجدت نفسها فى بيئة شديدة المنافسة، صارمة الرقابة بدرجة لم تعهدها الكوادر البنكية العربية فى بلادها ، وبما جعل العثور على فرص للنشاط والعمل بصورة مربحه أمراً ليس يسيراً . إضافة إلى أن تكاليف التشغيل باهظة فى المراكز المالية الرئيسية . فعلى سبيل المثال ، يكلف تشغيل مكتب صغير فى لندن يعمل فيه مابين ٥ - ٧ موظفين حوالى ١ر٥ مليون دولار فى المعدل سنوياً . وتصل التكلفة السنوية لفرع متوسط فى نيويورك يديره مابين ٢٠ - ٣٠ موظفاً إلى ٣ ملايين دولار ، الأمر الذى يرهق البنوك العربية فى الخارج خاصة البنوك الأصغر [١] .

ومن جانب رابع ، لاتقل العناصر الذاتية فى أزمة البنوك العربية الدولية أهمية عن العناصر الموضوعية السابقة . فالبنوك العربية نقلت معها إلى الخارج تقاليد «العصبية» العربية فأغدقت على متمولين عرب تسهيلات كبيرة بضمانات غير كافية أو دون ضمانات، ونحّت جانباً القوانين وأنظمة الرقابة المصرفية لتحترف اللعب بمبدأ سرية المصارف وتجزئة المخاطر من خلال إغفال أسماء وحسابات تارة وإدراج أسماء وحسابات وهمية تارة أخرى، إضافة إلى الإعلان عن أرباح غير محققة. وإذا كانت الجوانب السابقة لأزمة البنوك العربية الدولية قد شملت مجتمعة أو منفردة تلك البنوك ، فقد كان لكل بنك مشكلته الخاصة به .

مشكلة البنك السعودى - الفرنسى

كانت مشكلة البنك السعودى - الفرنسى عام ١٩٨٨ ، مناسبةً لدق جرس الإنذار للبنوك العربية فى فرنسا، رغم ما أثير وقتها عن ترصد السلطات المالية الفرنسية والغربية عموماً للبنوك العربية. وحسب البيانات المالية للبنك وقتها ، فقد وصل مجموع الميزانية إلى ٥ر٨ مليار فرنك فى حين لم تتجاوز الأصول الأساسية للبنك ٥٢ر٦ مليار فرنك (رأس المال ٩ر٥ مليار فرنك والاحتياطات ٦٢٠ مليون فرنك)، بينما وصلت قروض البنوك المستحقة على البنك ٩ر٥ مليار فرنك ، أى أن القروض تساوى رأس المال .

---

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الجهاز المصرفى العربى : دوره وملامحه، الكويت، مارس - ١٩٨٩.

ولم تنفجر الأزمة علناً إلا بعد أن تم التأكد من أن حجم الخسائر الفعلى قد وصل ٤ر٢ مليار فرنك، ومن أنه ليست هناك أية إمكانية لتغطية الخسائر .

وكانت أسباب تلك الخسائر ، كما أوضحتها تقارير بنك فرنسا المركزى :

* تقديم قروض كبيرة إلى رجال مال وأعمال بدون ضمانات كافية .

* الخسائر التى منى بها من جراء القيام ببعض العمليات العقارية التى تمت فى أوروبا خلال السنوات ٨٦ - ١٩٨٨، والتى كانت بمثابة مضاربات خالية فى هذه السوق .

* مئات القروض التى أعطيت للدول النامية ، وبصفة خاصة الأفريقية منها ، والتى بقيت عاجزة ليس عن تسديد الدين فحسب، بل عن تغطية خدمات الدين أيضاً .

ولم تحل مشكلة البنك السعودى - الفرنسى، إلا عندما قامت بشرائة مجموعة بنك «أندوسويز» وشركة «طومسون» وأحد كبار المتمولين العرب (١) .

مشكلة بنك المشاركات والتوظيفات

فى بداية عام ١٩٨٥ ، اشتركت مجموعة « إنترا » النشاطات التجارية لبنك « ستيرن» الفرنسى، وأصبح روجيه تمرز رئيساً لمجلس إدارة البنك الجديد الذى حمل اسم بنك «المشاركات والتوظيفات B .P. P » . وبدأ البنك تسجيل خسائر بسرعة بقيمة ٤ر١٣ مليون فرنك عام ١٩٨٥ و ٥ر٧ مليون فرنك عامَ ١٩٨٦. وتدخلت لجنة الرقابة المصرفية المنبثقة عن بنك فرنسا المركزى، والمكلف برقابة جميع المؤسسات المصرفية العاملة فى فرنسا ، فأعطت المالك الجديد مهلة ١٨ شهراً لإثبات مقدرته على إدارة البنك . إلا أن البنك استمر فى تحقيق الخسائر التى قدرت عام ١٩٨٧ بقيمة ٥ر٩ مليون فرنك ، وتوصلت لجنة الرقابة المصرفية الفرنسية إلى أن سبب تلك الخسارة أن البنك قام خلال السنة المذكورة بإقراض مجموعة «إنترا» مايساوى نصف الميزانية. وأمام تدهور أوضاع البنك خلال عام ١٩٨٨، فتحت لجنة الرقابة الفرنسية تحقيقاً للبنك. وقام البنك المركزى الفرنسى باستدعاء رئيس مجلس إدراة البنك خلال عام ١٩٨٩، بعد تدافع طلبات البنوك الفرنسية بتسديد البنك لديونها بعد أن ساورتها الشكوك حول وضعيته. وفى ذات الوقت اكتشف المودعون أن البنك لايسجل الفوائد فى حساباتهم. وعندئذ، قررت لجنة الرقابة المصرفية الفرنسية سحب ترخيص بنك المشاركات والتوظيفات فى ٢٧ فبراير ١٩٨٩ ، حتى كان إشهار إفلاس البنك فى ٦ مارس ١٩٨٩ (٢) .

---

(١) مال الشرق الأوسط ، المصارف العربية العاملة فى فرنسا إلى أين ، ع ٤٤ ، يونيو ١٩٨٩ .

(٢) مال الشرق الأوسط ، المصدر السابق ذكره .

مشكلة «يوناتيد بانكنج كوربوريشن»

بعد مشكلة (بنك المشاركات والتوظيفات B. P. P) ، أخضعت السلطات المالية الفرنسية البنوك العربية فى فرنسا لمراقبة شديدة، كان من نتيجتها انكشاف عجز حسابات بنك «يونايتد بانكنج كوربوريشن». وتفجرت مشكلة البنك عندما اعتقلت الشرطة الفرنسية اثنين من كبار مسئوليه فى ١٢ ابريل ١٩٨٩ ، وهما يهمان بمغادرة البنك وبحوزتهما ٣ر٥ مليون فرنك نقداً. وكشفت التحقيقات التى تلقت ذلك الحادث عن عملية اختلاس بقيمة ٥٠ مليون فرنك . وعند ذلك ، أحيل البنك إلى التقويم القضائى ، كما تدخلت لجنة المراقبة المصرفية الفرنسية لتغيير مدير البنك . وبتدقيق حسابات « يونايتد بانكنج كوربوريشن » بواسطة بنك فرنسا ، تبين أن قيمة الاحتياطيات اللازمة لتغطية قروض البنك والمبلغ الجزائى المطلوب تتجاوز ٣٠٠ مليون فرنك مقابل موجودات لاتتجاوز ١٢٠ مليون، ولذلك تدخل بنك فرنسا بسحب ترخيص البنك (١) .

مشكلة «العربى والدولى» والكويتى الفرنسى

تعرض البنك العربى والدولى للاستثمار (BAII) للإفلاس فى ربيع عام ١٩٩٠، وتدخل بنك «ناسيونال دو بارى»، وهو أكبر مصارف فرنسا التجارية، لإنقاذه حين رفع حصته فيه من ٣٠٪ إلى ٩٨٪ .

ثم أعاد «ناسيونال دو بارى» رسملة «العربى والدولى للاستثمار» بمبلغ ١٣٨ مليون دولار، خُصص مباشرة كاحتياطى لإقراضه الحكومى (٢). غير أن ذلك لم ينه مشكلة «العربى والدولى للاستثمار». فهيئة الاستثمار الكويتية تحتفظ لدى البنك بمحفظة استثمارية تقارب قيمتها ٣ مليارات من الدولارات. وكانت تخطط قبل الغزو العراقى للعودة إلى المشاركة فى رأس مال البنك من خلال شراء مالايقل عن حصة الثلث بما يعطيها وضع «أقلية التجميد» فى البنك، الذى رحب بعودة المشاركة الكويتية فى رأسماله ضماناً لثبات المحفظة الكويتية من البنك، واستخدامها لتمويل إعادة التعمير؛ عوضاً عن بيع موجوداته. كما عرّضت ظروف

---

(١) تقرير لجنة الرقابة المصرفية الفرنسية ، الحياة ١٩٩١/٦/٢٩ .

(٢) الاقتصاد والأعمال ، سبتمبر ١٩٨٩ .

الكويت البنك الكويتى الفرنسى إلى مصاعب سيولة، تتطلب زيادة رأسماله، خاصة وأن حصة البنوك الكويتية (العقارى والتجارى والأهلى) فى «العربى والدولى» تبلغ ٨٠٪ ، أو شراء حصة الشريك الفرنسى (بنك الاعتماد الصناعى والتجارى الفرنسى) التى تبلغ ٢٠٪.

وبالتالى ، فإن مشكلة «العربى والدولى» والكويتى الفرنسى تتعلقان بظروف الكويت. وتتجه هيئة الاستثمار الكويتية إلى تبنى خطة مزدوجة تتضمن شراء الكويت لحصة الشريك الفرنسى فى الكويتى الفرنسى، وزيادة رأسماله لتحويله إلى شركة قابضة (هولدينج) تضمن كذلك مساهمات الكويت فى «بارى با» و «أندوسويس»، ومن خلال الشركة القابضة تعود للمساهمة فى رأس المال « العربى والدولى » .

(٣) أزمة .. ومصير البنوك العربية الخارجية

وضعت التطورات الدولية والإقليمية فى نهاية الثمانينيات ، البنوك العربية الدولية ، أمام تحديات عمقت من أزمتها، وتتكفل بتحديد مصيرها، وفى مقدمتها الصدمة النفطية المعاكسة، وأزمة المديونية ، ومقررات لجنة « كوك » وأخيراً أزمة الخليج .

لقد كشفت الصدمة النفطية المعاكسة عام ١٩٨٦ ، عن مظاهر ضعف بنيوية تعترى البنوك العربية الدولية التى ركزت نشاطها على تدوير العائدات النفطية من البترودولارات ، حيث أفضى تراجع أسعار النفط وما ترتب عليه من ركود اقتصادى، إلى تراجع ودائع تلك البنوك، مما أدى إلى تقلص موجوداتها بالعملات الأجنبية، الأمر الذى انعكس مباشرة فى ميزانياتها السنوية.

ورغم توقف الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٨ ، فإن العراق خرج من تلك الحرب مثقلاً بديون تتجاوز قيمتها ٨٠ مليار دولار ، وهى فى جزء منها قروض مصرفية مستحقه لبنوك عربية دولية (مثل الخليج الدولى واليوباف) ، ومن ثم تعرضت تلك البنوك لخسائر قياسية، بسبب عجز العراق عن تسديد ديونه .

وفى ضوء تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، وازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك فى تحصيلها فى محافظ الإقراض لدى البنوك الدولية ، قررت لجنة الرقابة المصرفية (فى الاتفاقية الموقعة فى عام ١٩٨٨ فى مدينة بازل) وضع نظام لضمان حد أدنى من الأمان للنظام المصرفى العالمى ، يقوم على الالتزام بتوفير أموال خاصة كافية لتغطية الالتزامات (وبالتالى المخاطر) التى تنشأ عن العمليات الائتمانية للبنوك، خاصةً مايتعلق منها بالدول النامية . وقررت اللجنة التى تضم البنوك المركزية للدول الاثنى عشرة الصناعية الكبرى «لجنة كوك» ، زيادة نسبة الملاءة المصرفية إلى ٨٪ من مجموع موجوداتها الخطرة ، مع تصنيف الدول إلى مجموعتين، إحداهما متدنية المخاطر وتضم دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية والسعودية وسويسرا ، والثانية «عالية المخاطر» وتضم بقية دول العالم، وتحديد مهلة للوصول إلى النسبة المقررة تنتهى بنهاية عام ١٩٩٢ [(١)]. ومايعنينا هنا، أن لجنة كوك اعتبرت أن

---

(١) اتحاد المصارف العربية ، تحديات العمل المصرفى العربى فى التسعينيات ، مارس ١٩٨٩ .

القروض والاعتمادات للقطاع الخاص أو الحكومات فى الدول الواقعة خارج منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، تمثل سقف احتساب نسبة المخاطر . وإلى هنا ، أصبحت البنوك العربية الدولية بمواجهة مطالبات بزيادة رؤوس أموالها ، فى ظروف تميزت بشح مصادر الأموال، لمقابلة المخاطر الناشئة عن العمليات الائتمانية للبلدان النامية، إضافة إلى مخاطر تقلبات أسعار الصرف والفائدة والأسهم .

وارتبط بمقررات «لجنة كوك»، اتجاه السلطات المالية الغربية إلى التشدد فى مجالات الرقابة المصرفية، والتطبيق التدريجي لنسبة الملاءة المصرفية، ودفع الإدارات المصرفية إلى الالتزام بالقواعد المصرفية السليمة، خاصةً وأن السوق الأوروبية المشتركة التى قررت فتح الباب لحرية الحركة إبتداء من يوليو ١٩٩٠ باتجاه تحقيق السوق الداخلى الموحد بنهاية ١٩٩٢، تجد أنه من الضروري التشدد فى الرقابة المصرفية وتأمين الملاءة. وعزز من ذلك التشدد أنه لن يكون ضرورياً لبنك مرخص فى دولة من دول المجموعة أن يحصل على ترخيص لافتتاح فرع له فى دولة أخرى ، الأمر الذى سيشدد التنافس بين البنوك العاملة فى الدول الأعضاء كافة .

وجاءت أزمة الخليج، لتمثل تحدياً خطيراً أمام البنوك العربية الدولية، فمن جهة ارتباط طبيعة عملها بالفوائض المالية للدول الخليجية، جاءت حرب الخليج لتستنفذ جزءاً من تلك الفوائض، بما سيؤدى إلى انحسار التدفقات المالية للبنوك العربية الدولية ، خاصةً وأن أسعار النفط، وفقاً للمؤشرات المتوافرة، ستحافظ على مستوى منخفض نسبياً، بحيث لن توفى العائدات النفطية المتوقعة فوائض جديدة تعوض الالتزامات .

ومن جهة ثانية ، فإن أزمة الخليج ، دفعت بالإنفاق على قضايا الدفاع والأمن إلى مرتبة أولى فى الإنفاق الحكومى، الذى لايزال المحرك للنشاط الاقتصادى فى الدول الخليجية ، وبما يقلل من انسياب الأموال نحو القطاعات الأخرى ، وفى مقدمتها القطاع المالى .

ومن جهة ثالثة ، فإن قسماً أساسياً من نشاط البنوك العربية الدولية ، مرتبط بالحكومة الكويتية التى تساهم بعدد منها (البنك الكويتي- الفرنسى، بنك الكويت المتحد، بنك الخليج الدولى، المؤسسة العربية المصرفية، البنك العربى الأفريقى الدولى، بنك يوباف العربى الأمريكى، البنك الكويتى السويسرى ... إلخ). ومن هنا، فإن مستقبل تلك البنوك سيتأثر - حتماً - بالأوضاع والتوجهات المالية لحكومة الكويت .

وتفسر التحديات السابقة ، الأوضاع التى واجهت بنوك (الخليج الدولى - المؤسسة العربية المصرفية - اليوباف - الاعتماد والتجارة الدولى) .

خسائر بنك الخيلج الدولى

منذ أن أنشئ بنك الخليج الدولى (GIB) عام ١٩٧٥ ، تمثل نشاطه الرئيسى ، بالإضافة إلى عمله كبنك تجارى ، فى سوق القروض المسوقة واحتل لمدة ثلاث سنوات المركز الثانى بين البنوك العربية فى إدارة تلك القروض ، حيث قدم ٤٨ قرضاً بلغ إجمالى قيمتها نحو ١٠ مليارات من الدولارات عام ١٩٨١. وقد كان البنك العربى الوحيد الذى أدرج ضمن قائمة أكبر ٥٠ بنك فى سوق الإقراض الأوروبى عام ١٩٨٠ .

إلا أن انفجار أزمة مديونية دول أمريكا اللاتينية التى اعتبرت غيرَ قادرةٍ على السداد أو الإيفاء بالتزاماتها المستحقة ، أدى إلى مواجهة البنك لمشكلة الديون الصعبة التحصيل ، حيث شكلت قروض دول أمريكا للاتينية فى محفظة قروض البنك نسبة بلغت ٧ر١١٪ عام ١٩٨٨ توزعت بشكل متساوٍ على ثلاث دول هى المكسيك والأرجنتين والبرازيل. وبإضافة ديون بعض الدول العربية (منها العراق) المشكوك فى تحصيلها اضطر البنك إلى اقتطاع ٧٢٥ مليون دولار من ميزانية عام ١٩٨٩، وتخصيصها كمؤونات لتغطية تلك الديون ، بما تسبب فى تحقيق خسارة بلغت ٥ر٦٩٣ مليون دولار . وفى عام ١٩٩٠ ، تكبد البنك ثانى أكبر خسارة فى تاريخه بقيمة ٤ر٤٢٢ مليون دولار نتيجة اقتطاع مخصصات قدرها ٤٥٦ مليون دولار لمواجهة بعض الديون، ومنها ديون مترتبة على العراق [1] .

وكان من نتيجة ذلك، أن تعرض بنك الخليج الدولى لانخفاض فى الودائع والقروض والأصول . وأصبح البنك الذى تشارك فيه دول مجلس التعاون الخليجى، إضافةً إلى العراق، بحاجة لزيادة رأسماله ، الأمر الذى أدى إلى دخول مؤسسة الخليج للاستثمار (التى تشارك فيها الدول السابقة دون العراق) إلى المساهمة بكل رأسمالها المدفوع (٤٥٠ مليون دولار) فى رأسمال البنك ، وبما يعنى دمج البنك والمؤسسة [2] .

(١) بنك الخليج الدولى ، التقرير السنوى ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ .

(٢) الاقتصاد والأعمال ، أبريل ١٩٩١ .

بنك الخليج الدولى - بيانات مالية (*)

(مليون دولار)

	١٩٩٠	١٩٨٩
مجموع الأصول	٦٥٩٣	٩٨٩٣
الودائع	٥٢٧١	٨٧٦٦
القروض	٣٥٧٧	٥١١٠
الخسائر	٤٢٢٫٤	٦٩٣٫٥

(*) المصدر : التقرير السنوى للبنك ، ١٩٩٠ .

المؤسسة العربية المصرفية .. ومصاعب التوسع

فى ١٧ يناير ١٩٨٠ ، تم إنشاء المؤسسة العربية المصرفية (ABC) فى البحرين ، وضمت قائمة مساهمى المؤسسة ثلاث حكومات عربية، ساهمت كل منها بـ ٢٥٠ مليون دولار من رأسمالها المدفوع (الكويت ، ليبيا ، أبو ظبى). وحققت المؤسسة نجاحاً ملحوظاً فى النشاط الإقراضى، حيث احتلت المركز الثالث عشر بين أكبر البنوك المقرضة فى سوق الإقراض الأوروبى، والمركز الأول بين البنوك العربية ، لعام ١٩٨١ ، وهو العام الذى افتتحت فيه فرعيها فى لندن ونيويورك إضافةً إلى مكتب تمثيل لأوروبا فى لندن .

ورغم تفجر مشكلة مديونية الدول النامية ، عام ١٩٨٢ ، استمرت المؤسسة العربية المصرفية فى التركيز عل النشاط الإقراضى. فقد تولت قيادة والمشاركة فى عدد كبير من القروض ، أبرزها قرض ٤ مليارات من الدولارات للحكومة الفرنسية، وقرض ٢٠٠ مليون دولار للبنك الزراعى التركى ، وقرض ٢٠٠ مليون دولار لصالح بنك المجر الوطنى . وقادت المؤسسة قرضاً بقيمة ٥٠٠ مليون دولار لشركة غاز أبو ظبى ، وقرضاً بقيمة ٦٠٠ مليون دولار لصالح البنك الوطنى الجزائرى وبنك الاعتماد الشعبى الجزائرى، إضافة إلى ١٢٥ مليون دولار للحكومة التونسية ، و ٧٠٠ مليون دولار لمؤسسة «سونا طراك » الجزائرية، و ٢٢٥ مليون دولار للأردن.

واستمر توسع المؤسسة عبر العالم ، ففى عام ١٩٨٢ ، افتتحت فرعاً فى كل من ميلانو

وسنغافورة، و وتملكت ٩٦٪ من إحدى الشركات المصرفية الألمانية «ريتشارد داوس اندكو». وفى عام ١٩٨٢ ، تملكت «بنكو إنترسيونال دو موناكو» فى إمارة موناكو . وافتتحت فرع جزر الكايمان ومكتب تمثيل روما عام ١٩٨٣ . وقامت بالمساهمة فى «أرلابنك»، وتملكت ٧٠٪ من « بنكو أتلنتكو» فى أسبانيا خلال ١٩٨٤. وقامت ، عام ١٩٨٥ ، بإفتتاح مكتب تمثيل فى باريس، وآخر فى هيوستن، وشركة تابعة فى كل من لندن وسنغافورة ، إضافة إلى تملك أحد البنوك فى هونج كونج. وبدءاً من عام ١٩٨٩ ، اختارت التوسع عربياً فافتتحت - مكتب تمثيل فى كل من ليبيا وتونس ، واشترت ٦٠٪ من أحد البنوك الأردنية عام ١٩٩٠ وأمام كل ذلك ، طرحت المؤسسة جزءاً من أسهمها للاكتتاب للحصول على رأسمال جديد بقيمة ٣٥٠ مليون دولار [1]. وأمام ذلك أيضاً ، وجدت المؤسسة العربية المصرفية نفسها بمواجهة قروض مشكوك بتحصيلها عام ١٩٩٠ بقيمة ١٫٤ مليار دولار. بما اضطرها لتخصيص ١٧٩ مليون دولار كمؤونات فى ميزانية ١٩٩٠ التى أسفرت عن خسارة بقيمة ٩١ مليون دولار . كما انخفض حجم موجودات المؤسسة من الودائع، من ١٨٫١ مليار دولار، إلى ١٦٫٦ مليار دولار بين عامى ٨٩ و ١٩٩٠ .

المؤسسة العربية المصرفية - بيانات مالية (*)

مليون دولار

	١٩٩٠	١٩٨٩
مجموع الأصول	٢٠٥٤٩	٢١٧٣٠
الودائع	١٦٦١٨	١٨٠٨٨
القروض	١١٠٢٨	١٠٠٠٠
الخسائر	٩١	-

(*) المصدر : التقرير السنوى للمؤسسة ١٩٩٠ .

أزمة الاعتماد الدولى .. الوجه الآخر

لئن كان تفسير « المؤامرة » هو التفسير الذى ساد عند الاقتراب من أزمة بنك الاعتماد والتجارة الدولى (B C CI) ، فإن ذلك التفسير يقطع الأزمة عن أسبابها ويعفى المسئولين عنها من مسئوليتهم .

(١) الاقتصاد والأعمال ، مايو ١٩٩٠ .

لقد تأسس بنك الاعتماد والتجارة الدولى (١٩٧٢) بأموال خليجية وإدارة باكستانية (وكان ذلك أصل مأساته)، فقاد عملية الإنشاء مصرفى باكستانى هو أغا حسن عابدى كصديق شخصى للشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات، الذى تملك ٤ر٧٧٪ من أسهم البنك فيما بعد. وتمكنت «مجموعة عابدى» الباكستانية من السيطرة على إدارة البنك، بعد أن أتى بهم من البنك الباكستانى المتحد بعد تأميمه من حكومة ذو الفقار على بوتو .

وحسب تقرير شركة تدقيق الحسابات «برايس ووتر هاوس»، الذى سلم «بنك أوف إنجلند» وتسبب فى قرار التجميد ، فإن الإدارة الباكستانية المكونة من ٢٥ فرداً شكلوا بنكاً داخل البنك، أبعدت البنك عن العمل كبنك يحترم نفسه، لينتقل إلى أساليب اختلاق الحسابات والقروض، وتزوير السجلات، والتصرف بالودائع لتغطية خسائر وتأجيل قيدها فى حسابات العملاء على أمل تسديدها لاحقاً من خلال ودائع أخرى جديدة لاتسجل أيضاً . وبذلك كان يتم إخفاء بند المطلوبات، وزيادة بند الموجودات، ثم قيد الفوائد الدائنة الوهمية وإظهار الأرباح .

فى هذا السياق ، إخفاء البنك خسائره من المضاربة فى الأسواق المالية بين عامى ١٩٧٧ و١٩٨٥ ، والتى قدرت بحوالى ٨٤٩ مليون دولار (١) .

كما أعطى البنك تسهيلات لشخصيات وحكومات دون ضمانات كافية، أو بلا ضمانات أصلاً مثل الشيخ كمال أدهم (٣١٣ مليون دولار) ، وغيث فرعون (٥٠٠ مليون دولار) ، والشيخ محمد بن راشد المكتوم (١٢١ مليون دولار) ، وعبد الرؤوف خليل (١٥٠ مليون دولار)، والأخوة جو كمال (٤٠٥ مليون دولار) ، وحكومة جواتيمالا (٣٠ مليون دولار). وفى إطار إخفاء البنك لنشاطاته أيضاً ، فقد تمكن عبر (مستثمرين - واجهة) من شراء حصة فى (كريديت آند كوميرس أميريكان هولدنج) التى تملك فيرست أميركان بنك ، وذلك للاستيلاء على البنك عام ١٩٨١ . وكان فى مقدمة المستثمرين الذين مثلوا واجهة الاستيراد على «فيرست أميريكان» الشيخ كمال أدهم من السعودية، وفيصل سعود الفليج من الكويت، وعبد الله الدرويش من الإمارات (٢) . وأكدوا للسطات النقدية فى الولايات المتحدة أنهم

---

(١) تقرير « برايس ووتر هاوس » فى :

Financial Times , 07 / 07 / 1991 .

(٢) الاقتصاد والأعمال ، سبتمبر ١٩٩١ .

يعملون بشكل منفرد عن بنك الاعتماد والتجارة ، إلا أن السلطات الأمريكية اكتشفت إخفاء «الاعتماد» لتملكه البنك الأمريكى (*).

وخلال عام ١٩٨٨ ، أجريت تحقيقات رسمية حول أنشطة بنك الاعتماد والتجارة فى الولايات المتحدة، عقب تردد أنباء عن أن ديكتاتور بنما الأسبق « نورييجا » له حسابات به ، وأن البنك يقوم بعمليات تنظيف أموال المخدرات . وفى عام ١٩٨٩ ، اعترف مسؤولون بشركتين تابعتين للبنك بدورهم فى عمليات غسيل أموال المخدرات . وفى عام ١٩٩٠ ، أدانت محكمة تامبا بولاية فلوريدا الأمريكية خمسة مسؤولين ببنك الاعتماد باستثمار أموال المخدرات ، وكان من بينهم « أمجد عوان » مدير الحسابات السرية للجنرال نورييجا . وأدى انكشاف دور البنك إلى إلحاق خسائر به أدرجت فى ميزانية ١٩٨٩ بقيمة ٤٨٩ مليون دولار. وجاء اعتراف وزير المال الباكستانى بدور البنك فى غسيل أموال المخدرات على نطاق عالمى، ليؤكد ماكشفته السلطات الأمريكية ويبعد احتمال المؤامرة (١) .

ولمواجهة انهيار البنك ، توجه أغا حسن عابدى إلى أبو ظبى فى مطلع ١٩٩٠ ، وتمكن من إقناع المعنيين بزيادة حصة الإمارات إلى ٧٧٪ من أسهم البنك ودفع مليار دولار، لتسديد الفواتير القديمة، إلا أن البنك حين انتقل إلى الإمارات فى سبتمبر ١٩٩٠ ، استمرت سيطرة الإدارة الباكستانية عليه برئاسة ظفار إقبال الرئيس التنفيذى الذى كان مساعداً مباشراً لأغا

(*) فى أول يوليو ١٩٩١ ، وجه النائب العام لمنطقة مانهاتن فى نيويورك الاتهام لخالد بن محفوظ المدير العام الإدارى للبنك الأهلى التجارى السعودى، بأنه لعب بصورة غير مباشرة دوراً فى المخالفات المالية التى حصلت فى بنك الاعتماد والتجارة الدولى، فقد استثمر بن محفوظ أكثر من ٧٠٠ مليون دولار فى بنك الاعتماد، وعاد ودفع مبلغاً إضافياً بقيمة ١٤٠ مليون دولار، لقاء شراء حصة فى بنك «فرست أميريكان» الذى تولى بنك الاعتماد السيطرة عليه بصورة مخالفة للقوانين الأمريكية. وأوضح النائب العام لمنطقة مانهاتن فى نيويورك «روبرت مورجنتاو» أن بن محفوظ عاد وباع حصته فى بنك الاعتماد عام ١٩٨٨، ثم حصته فى الشركة المالكة لبنك «فرست أميريكان» عام ١٩٨٩ دون إظهار البيع فى حسابات البنك. بما أدى إلى إعطاء موقف مضلل عن المركز المالى لبنك الاعتماد.

وكان تقرير شركة «برايس ووتر هاوس» لتدقيق الحسابات، قد اتهم بن محفوظ بالاشتراك فى المخالفات المالية التى ارتكبتها إدارة بنك الاعتماد والتجارة الدولى، وأدت فى النهاية إلى زيادة خسائر المودعين والمتعاملين مع البنك. وترتب على اتهام بن محفوظ إغلاق فرع البنك الأهلى التجارى فى نيويورك، وذلك بعد إغلاق فرع لندن. Financial Times , 2/7 / 1992.

(1) Financial Times , 29/07 / 1991.

حسن عابدى. وفى اكتوبر ١٩٩٠، كانت شركة «برايس ووتر هاوس» هى المسئولة عن تدقيق الحسابات للبنك بتقديم تقرير إلى بنك أوف إنجلند حول تفاصيل قروض صعبة بمليارات الدولارات وممارسات تثير التساؤلات داخل البنك .

عندئذ، قامت دولة الإمارات فى مطلع ١٩٩١، بتكليف لجنة من هيئة أبو ظبى للاستثمار تعاونها شركة «بوز ألن» الأمريكية، بإعادة هيكلة مجموعة الاعتماد والتجارة. وتوصلت اللجنة إلى وجود ٤ر١ مليارات من الدولارت من الديون المشكوك فى تحصيلها، وتحقيق البنك لخسائر قياسية عام ١٩٩٠. وانتهت إلى خطة لإعادة الهيكلة، تتمثل فى تصفية الشركة القابضة فى لكسمبرج، وتتبعها كافة الفروع البريطانية والأمريكية، والشركة القابضة فى جزر الكايمان والبنوك التابعة لها فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وتكوين ثلاثة بنوك مستقلة : الأول فى لندن وتتبعه فروع بريطانيا، والثانى فى هونج كونج وتتبعه فروع حوض الباسيفيك وآسيا، والثالث فى الإمارات وتتبعه فروع الدول العربية [1] . وقبل تنفيذ خطة إعادة الهيكلة الذى كان مقرراً فى سبتمبر ١٩٩١ ، تبين للسلطات النقدية فى لكسمبرج أن بنك الاعتماد الدولى (لكسمبرج) حقق خسائر تزيد عن رأسماله بكامله، الأمر الذى اضطر الشيخ زايد إلى دعم خزينة البنك بمبلغ ٦٦٠ مليون دولار فى ٣ يوليو ١٩٩٠ ، وذلك قبل يومين فقط من قرار السلطات النقدية فى لكسمبرج بوضع اليد على البنك وبالتالى تجميد كافة الفروع التابعة له فى بريطانيا والولايات المتحدة وكندا ، وكذلك تجميد البنوك التابعة للشركة القابضة فى جزر الكايمان . وذلك بعد أن تأكد أن حجم الخسائر الهائلة التى يعانى منها البنك، يجعل عملية إعادة تكوينه صعبة ، وأن إمكانية نجاح خطة إعادة الهيكلة شبه معدومة مع استمرار سيطرة المجموعة الباكستانية على البنك [2] .

بيد أن التفسير التآمرى لأزمة بنك الاعتماد ، يجد من الوقائع والأحداث مايستند إليه . فقد تردد أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية قد استخدمت البنك لمدة تزيد عن ١٠ سنوات . وذكرت مجلة « تايم » ، عدد آخر يوليو ١٩٩١، أن معظم عملاء الوكالة تعاون مع مايعرف بـ «الشبكة السوداء» التى يديرها بنك الاعتماد فى مدينة كراتشى ، والمتورطة بعمليات ابتزاز ورشاوى وعمليات سرية أخرى . وأشير إلى أن البنك استخدم فى صفقات أسلحة سرية، منها عملية بيع الأسلحة الأمريكية إلى إيران عام ١٩٨٦ «إيران - جيت». وقيل إن البنك استخدم كقناة للمساعدات السرية التى كانت تقدمها المخابرات الأمريكية للمقاومة الأفغانية .

---

(١) الاقتصاد والنفط ، يونيو ١٩٩١ .

(2) Financial Times , 09 / 08 / 1991.

غير أن كل تلك الوقائع لاتعفى إدارة البنك من المسئولية. لقد استخدمت السلطات الغربية التى اعتبرت «متآمرة» على البنك ، بنك الاعتماد لصالحها، حتى استنفد موجوداته ودوره، وعندما بدأ رحلة الانهيار عام ١٩٨٨، بدأت فى ملاحقته قضائياً ومصرفياً ، حتى كان تجميده فى منتصف عام ١٩٩١ (جدول ٤-٤).

انقلاب « اليوباف »

يأتى اتحاد البنوك العربية والفرنسية « اليوباف » ضمن الموجة الأولى من البنوك العربية الدولية التى نشأت فى الخارج (١٩٧٠) بمشاركة عربية (٦٠ ٪)، مع ثلاثة بنوك فرنسية تملك مجتمعة ٤٠٪ (٣١٪ لبنك كريدى ليونيه و ٩٪ للبنك الفرنسى للتجارة الخارجية وبنك الفينيكس العام). ويعد أكبر البنوك العربية الدولية فى فرنسا بموجودات وصلت إلى حوالى ٨٫٣ مليارات من الدولارات عام ١٩٨٨ [١]. وبدأت مصاعب البنك عام ١٩٨٩ بسبب مشكلة الديون المشكوك فى تحصيلها والتى أعلن عنها فى مارس من ذات العام . وكشفت ميزانية البنك عن انخفاض الموجودات من ٨٣٣٥ مليون دولار إلى ٦٢٣٤ مليون دولار، والقروض من ٧٠٣٠ مليون دولار إلى ٦١٥٤ مليون دولار ، و الأرباح من ١٢٫٢ مليون دولار إلى ٤٫٥ مليون دولار بين عامى ١٩٨٨ و ١٩٨٩ .

وكشفت ميزانية البنك عام ١٩٩٠ ، عن خسارة بقيمة ١٤٦٫٩ مليون فرنك فرنسى ، وذلك بسبب صعوبات حرب الخليج، وتجميد كل الودائع والأموال العراقية، بحيث أصبح العراق فى وضعية غير القادر بما يترتب عليه من ديون، وبما اضطر البنك إلى تشكيل احتياطى استثنائى بقيمة ٣٠٩ مليون فرنك فرنسى .

كما طالب البنك الفرنسى زيادة رأسمال يوباف - فرنسا بحدود ٥٢٥ مليون فرنك (حوالى ١٠٠ مليون دولار بالسعر السائد وقتها) . وشارك فى زيادة رأس المال ، البنك الخارجى الجزائرى، والبنك الخارجى الليبى، والبنك المركزى المصرى، والبنك العربى الأفريقى الدولى وبنك المغرب الخارجى (بقيمة ٣١٥ مليون فرنك) ، بينما ساهم كريدى ليونيه (بمبلغ ٢١٠ مليون فرنك) [٢] .

واستغل «كريدى ليونيه» مصاعب «يوباف - باريس» لفرض إدارته عليه، بعد الكفالات التى قدمها أثناء أزمة الخليج وبعدها لجميع المتعاملين مع «يوباف» بضمان عملياتهم معه.

---

(١) الاقتصاد والأعمال ، سبتمبر ، ١٩٨٩ .

(٢) الحياة ، ٢١ / ٧ / ١٩٩١ .

جدول (٤ - ٤)

بنود تصفية بنك الاعتماد والتجارة الدولى *

الموجودات	مليون دولار
حسب ميزانية البنك فى ١٩٨٩/٦/٣١	٢٣٨١٥
بعد التصحيح فى ١٩٩١/٦/٣١	١١٧٣٠
المطلوبات:	
أموال موقوفة	١٩٠٨
مخصصات ديون هالكة	٦٣٢٨
شطب لفوائد مقيدة	٣٧٢
كلفة التصفية	٢٠٠
نفقات إدارية حتى ديسمبر ١٩٩١	١٩٠
رصيد مستحق لبنوك أمريكية	١٤٣
دائنون مفضلون	٤٠٠
شطب لجزء من قيمة موجودات ثابتة	٥١
مترتب لحساب مؤسسات قيمة معسرة	٢٣٣
شطب قيمة استثمارات فى سندات	١٨٠
موجودات محمية من السلطات المحلية	٥٢٧
مجموع المطلوبات	١٠٥٧١
الرصيد المتبقى من الموجودات	١١٥٩

(*) المصدر :

Financial Times , 02 / 12 / 1991 .

ومثلت خسائر «يوباف»، من تغطية ديون العراق ودول عربية أخرى ودول أمريكا اللاتينية، الفرصة المواتية للكريدى ليونيه، ليقوم بتغيير الهيكل الإدارى لليوباف، وفق خططه التى تقضى بتشكيل «لجنة إدارية» لإدارة البنك يعاونها مجلس استشارى «مجلس المراقبة» .

واستفاد «كريدى ليونيه» من حقيقة أن نسبة الـ ٦٠٪ التى يمتلكها المساهمون العرب، لاتمثل كتلةً متجانسةً، فاتجه إلى تفتيت هذه الأغلبية ليحول حصته (٣١٪) إلى أكبر أقلية. وبدأ بدفع محافظ البنك المركزى المغربى محمد السقاط إلى الواجهة ، فإثر استقالة محمد أبو شادى (مصرى) من رئاسة الشركة القابضة «يوباف» تم تعيين السقاط خلفاً له، ووعد البنك الخارجى الليبى بتحويله إلى الشريك العربى الأساسى، وأعطى وعداً مماثلاً لبنك الجزائر الخارجى بعد أن بلغت حصته ١٣٪ من الأسهم ، ثم تحالف مع بنك المغرب الخارجى من خلال السقاط محافظ البنك المركزى المغربى. وأفاد من عزلة العراق ومديونيته للبنك فاستقطب بنك الرافدين العراقى. ولم يبق مع مصر التى كانت تمتلك أهمَ حصةٍ عربية سوى (١٤٪ من الأسهم)، وتتزعم مواجهة هيمنة « كريدى ليونيه » غير البنك التجارى السورى وبنك الرياض السعودى[١] .

وبذلك استطاع « كريدى ليونيه » فى اجتماع الجمعية العمومية « يوباف - باريس » فى ٧ يوليو ١٩٩١ ، فرض خطته لتغيير الهيكل الإدارى لليوباف ، بعزل على نجم رئيس البنك ، وبتشكيل لجنة إدارية (فرنسيان وعربيان) برئاسة برنارد جاكيه مدير عام البنك ممثلاً عن «كريدى ليونيه » الذى أعطى حق ترجيح القرارات، إضافة إلى مجلس المراقبة (٣ فرنسيين + ٦ عرب) برئاسة محافظ البنك المغربى المركزى محمد السقاط . وبذلك سيطر «كريدى ليونيه» على إدارة البنك من خلال اللجنة الإدارية، مقابل تهميش الأغلبية فى مجلس المراقبة، الذى لايملك إلا حق الاقتراح، وليس له إلا الموافقة على ماتقرره اللجنة الإدارية.

---

(١) الشرق الأوسط ، ١٩٩١/٧/١٦ .

الفصل الخامس

تدوير فوائض البترودولار فى المنطقة العربية

«يتوجب توجيه قطاع المال على نحو يواجه احتواءه فى السوق المالية الدولية ، ويسمح بتوجيه المدخرات العربية إلى داخل الوطن العربى لأغراض التنمية»

استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك

مؤتمر القمة العربى الحادى عشر - عمان ١٩٨٠ .

(١) التدفقات المالية من الحكومات ومؤسسات التمويل العربية

بدأت الكويت محاولةً مبكرةً تكفل تدفق رؤوس الأموال النفطية داخل المنطقة العربية، بتأسيس الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية فى ٣١ ديسمبر ١٩٦١. وذلك لمساعدة الدول العربية فى تنمية اقتصادها، وبوجهٍ خاصٍ مدها بالقروض اللازمة لتنفيذ المشروعات الإنمائية بها . وبدءاً من مؤتمر القمة العربى الثانى، ظهرت المساعدات العسكرية من دول الفائض النفطية إلى دول المواجهة العربية مع إسرائيل ، كاتجاه حديث فى العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية ، مالبث أن تجذر بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ والقمة العربية التى انعقدت فى الخرطوم فى أغسطس من نفس السنة .

ثم جاء تأسيس الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى عام ١٩٦٨، الذى ساهمت بأكثر من ٨٠٪ من رأسماله سبع دول نفطية هى: السعودية والكويت والعراق والجزائر وليبيا والإمارات العربية وقطر . وتلى ذلك تأسيس المصرف العربى الليبى الخارجى عام ١٩٧٢.

وبعد التصحيح الجزئى لأسعار النفط فى عام ١٩٧٣، وزيادة العائدات النفطية ، ساهمت الدول النفطية فى تأسيس مجموعة من الصناديق القطرية والإقليمية والدولية: صندوق أبو ظبى للإنماء الاقتصادى العرب، والصندوق العراقى للتنمية الخارجية، والمصرف العربى للتنمية فى أفريقيا (١٩٧٤)، والصندوق السعودى للتنمية والبنك الإسلامى للتنمية، (١٩٧٥)، وصندوق النقد العربى، وصندوق أوبيك للتنمية الدولية (١٩٧٦). كما تساهم الدول العربية النفطية مساهمة ملحوظة فى الصندوق الدولى للتنمية الزراعية (إيفاد).

المساعدات المالية الحكومية

ظهرت المساعدات العسكرية من الدول النفطية إلى الدول العربية المجاورة لإسرائيل، باعتبارها صيغة هامة لتدفق الأموال العربية من دول الفائض لدول العجز العربية. وهى صيغة لم تكن وليدة حربِ يونيو ١٩٦٧ ، بعكس ماهو شائع، فتاريخها يعود إلى مؤتمر القمة العربية الثانى، حيث درست المشاكل الاقتصادية المتمخضة عن القضية الفلسطينية وأقرت القمة مبدأ تمويل المقاتلين الفلسطينيين وتقوية جيوش الأقطار العربية المجاورة لفلسطين (سوريا - مصر

- لبنان)، عبر تقديم مساعدات مالية خاصة. فقد تكفلت الكويت بدفع مبلغ مليون جنيه استرلينى، والعراق بدفع مليون جنيه ، والسعودية بمبلغ مليون جنيه ، وليبيا بمبلغ نصف مليون جنيه . فى حين تم الاكتتاب بمبلغ ٣ر٥ ملايين جنيه استرلينى من قبل الدول العربية الأخرى[١] كما قررت القمة العربية الثانية ، إعطاء اعتمادات سنوية إضافية بمبلغ ٥ ملايين جينيه استرلينى لتمويل ميزانية هيئة الأركان العربية (١ر٦ مليون جنيه استرلينى من الكويت و ٥٢. ألف من السعودية و ٨. ألف من الجزائر و ٥٢. ألف جنيه من ليبيا). وبالنسبة للاستثمارات ذات الطابع الاقتصادى، تم تخصيص اعتماد مليون و ٥٢. ألف جنيه استرلينى لمصلحة الأردن لتحويل روافد النهر[٢] .

وتأكدت صيغة انتقال رؤوس الأموال النفطية لمساعدة دول المواجهة العربية عسكرياً ، بعد هزيمة ١٩٦٧ ، وتحديداً بعد مؤتمر القمة العربية فى الخرطوم فى نفس السنة ،حيث تكفلت ثلاث دول عربية نفطية هى الكويت والسعودية وليبيا ، بتقديم دعم كبير فى شكل منح لكل من مصر والأردن وسوريا (دول المواجهة مع إسرائيل وقتئذ) .

وحسب القرار الذى أصدرته القمة ، تقرر أن تدفع الكويت ٥. مليون جنيه استرلينى، والسعودية ٥. مليون جنيه ، وليبيا ٣. مليون جنيه[٣].

وفى مؤتمر القمة العربية فى الرباط ١٩٦٩ ، تحولت المساعدات المالية النفطية لدعم دول المواجهة العربية عسكرياً ، لأن تكون أحد مسببات فشل المؤتمر . فعندما قدم الفريق محمد فوزى التقرير المتعلق بالدعم وطالب بمبالغ معينة ، يرى أنها ضرورية لمواجهة متطلبات الحالة وقتها ، ووجه السؤال إلى الدول الحاضرة حول مدى استجابتها للطلبات الواردة فى التقرير، تباينت مواقف الدول العربية النفطية . فقد تذرع العراق بأنه يساهم بجيشه المرابط فى الأردن لدعم الجبهة الشرقية . وامتنعت كل من السعودية والكويت عن رفع قيمة المبالغ التى تدفعها، وأكدت السعودية أن ما تدفعه يمثل ١١٪ من دخلها القومى، وأنها تنفق على جيشها فى الأردن وتقدم المال إلى الكفاح الفلسطينى المسلح. وأعربت ليبيا عن استعدادها رفع قيمة مساهمتها ، فى حين أعلنت الجزائر استعدادها لتقديم طائرات ودبابات ودفع نقدى على الفور..

---

(١) د . على كريمى ، النظام القانونى لانتقال رؤوس الأموال بين الأقطار العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٠. ص ١٤٤ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٤٥ .

(٣) بيان وقرارات مؤتمر القمة العربية، أول سبتمبر ١٩٦٧، فى : السياسة الدولية ، السنة ٣ ، العدد ١٠- اكتوبر ١٩٦٧ .

ولكن الوعود كانت دون المستوى المطوب بكثير ، ومنى المؤتمر بالفشل [١].

ورغم ذلك ، فإن المساعدات المالية الحكومية من الدول النفطية إلى دول المواجهة استمرت تمثل عنصراً مهما فى التحويلات الرأسمالية للدول المستوردة لرأس المال ، خلال السنوات التالية لحرب أكتوبر ١٩٧٣، وحتى الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ . وكمثال ، حصلت مصر من السعودية على ٨ر٣ مليارات من الدولارات خلال الفترة ١٩٧٣ و ١٩٧٧ ، ومن الكويت على ٥ر٢ مليار دولار، ومن الإمارات على ٩٠٠ مليون دولار حتى عام ١٩٧٧ . كما أن الدول العربية المصدرة لرأس المال قد أودعت مبالغ كبيرة لدى البنوك المركزية لدول العجز التى كانت تعانى من ضعف احتياطى العملات الأجنبية ، وذلك بهدف دعم مراكزها الاقتراضية فى سوق المال الدولية . وعلى سبيل المثال بلغ إجمالى الودائع الحكومية للدول النفطية، والمودعة لدى البنك المركزى المصرى في نهاية ١٩٧٩ حوالى ١٩٣٤ مليون دولار ، منها ١ر٩٣٧ مليون دولار لبنك الكويت المركزى ، و ٥ر٨٣٧ مليون دولار لمؤسسة النقد السعودى ، و ٩ر١٢٧ مليون دولار للبنك المركزى العراقى [٢] .

وكانت من نتائج توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، وبناءً على مقررات مؤتمر القمة العربية فى بغداد ١٩٧٩ ، زيادة مبالغ الدعم المالى المخصص من الدول النفطية لدول المواجهة، وتوزيع حصة مصر على الدول الأخرى التى تتلقى الدعم . فزادت الأموال المخصصة للدعم إلى حوالى ٥ر٣ مليارات دولار ، تكفلت بها السعودية (١٠٠٠ مليون دولار)، وليبيا (٥٥٠ مليون دولار)، والكويت (٥٥٠ مليون دولار)، والعراق (٥٢٠ مليون دولار)، والإمارات (٤٠٠ مليون دولار)، والجزائر (٢٥٠ مليون دولار) ، وقطر (٢٣٠ مليون دولار) .

أما الدولة المستفيدة ، فقد جاءت سوريا على رأسها (بمبلغ ٨٥ر١ مليار دولار)، والأردن (٢٥ر١ مليار دولار) ومنظمة التحرير (٣٠٠ مليون دولار)، إضافة إلى حصة الفلسطينيين فى الضفة الغربية (بمبلغ ١٠٠ مليون دولار) .

وبعد الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠، تحول الدعم المالى النفطى العسكرى والاقتصادى من دعم لمواجهة إسرائيل، إلى دعم لمواجهة إيران ، وأصبح المستفيد الأكبر هو العراق ، الذى مولته الدول الخليجية خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٨ بحوالى ٤٠ مليار دولار .

---

(١) د . على كريمى ، المصدر السابق ذكره ، ص ١٤٩ .

(٢) الأهرام الاقتصادى ، عدد فبراير ١٩٨٠ .

مؤسسات التمويل العربية

بدأت فكرة إنشاء صناديق التمويل العربية عام ١٩٤٦ باقتراح إنشاء صندوق إنماء نقدى عربى، ثم كان قرار المجلس الاقتصادى العربى عام ١٩٥٣ بإنشاء المؤسسة العربية للإنماء الاقتصادى، والتى تأسست فيما بعد تحت اسم الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى عام ١٩٦٨. وكان للكويت قصب السبق فى تأسيس أول صناديقِ التمويلِ العربية: الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية عام ١٩٦١ .

وتضم مؤسسات التمويل العربية فى عضويتها مجموعتين من صناديق التنمية العربية. المجموعة الأولى هى الصناديق الوطنية : صندوق أبو ظبى للإنماء الاقتصادى، والصندوق السعودى للتنمية، والصندوق العراقى للتنمية الخارجية، والصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية، والمصرف العربى الليبى الخارجي. أما المجموعة الثانية فهى مجموعة الصناديق الإقليمية: البنك الإسلامى للتنمية، صندوق الأوبيك للتنمية الدولية ، الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ، والمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا (*) ويقوم الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى بمهمة أمانة التنسيق بين هذه المؤسسات منذ سبتمبر ١٩٧٥ (١) .

الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى (٢) .

فى مايو ١٩٦٨ ، وافقت الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية على اتفاقية إنشاء الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى، التى حددت رأسماله بمبلغ ١٠٠ مليون دينار كويتى . وأعلنت الأمانة العامة للجامعة نفاذ الاتفاقية فى ١٨ديسمبر ١٩٧١، بعد أن قامت الدول العربية باستكمال الاكتتاب فى ٤٥٪ من رأس المال .

وقد حددت المادة الثانية من اتفاقية الصندوق أغراضه فى الإسهام فى تمويل مشروعات الإنماء الاقتصادية والاجتماعية فى الدول والبلاد العربية، بقروض تحمل شروطاً ميسرةً للحكومات والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة مع منح الأفضلية للمشروعات الاقتصادية

(*) تغطى عملياته الدول الأفريقية غير العربية .

(١) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨٩ .

(٢) إعتمدنا فى هذا الجزء على: المؤسسة العربية لضمان الإستمار، صناديق التنمية العربية ، الكويت - مارس ١٩٨٩ .

الحيوية للكيان العربى وللمشروعات المشتركة. إضافةً إلى تشجيع توظيف الأموال العامة والخاصة بما يكفل تطوير وتنمية الاقتصاد العربى، وتوفير الخبرات والمعونات الفنية فى مختلف مجالات التنمية .

وفى سبيل تحقيق أغراضه السابقة ، نصت المادة العاشرة من اتفاقية الصندوق أن موارده تتكون من رأس المال المكتتب فيه والاحتياطيات إضافةً إلى القروض سواءً عن طريق إصدار سندات أو عن طريق فتح اعتمادات من المؤسسات العربية العامة والخاصة والأفراد والمؤسسات الدولية، بما لايتجاوز ضعف رأس المال إلا بقرار خاصة من مجلس محافظى الصندوق بأغلبية ثلثى الأصوات .

وقد بلغ رأس مال الصندوق المصرح به ٨٠٠ مليون دينار كويتى مقابل ١٠٠ مليون دينار عند التأسيس ، أما رأس المال المكتتب فيه فقد بلغ ٦٩٤ر٨ مليون دينار عام ١٩٨٨، المدفوع منها نحو ٦٤٤ر٢ مليون دينار كويتى .

وتقوم السياسة الإقراضية للصندوق على أن يكون القرض المقدم لأى من الدول العربية مضموناً من قبل حكومة الدولة التى يقع فيها المشروع على دفعات مرتبطة بمراحل التنفيذ. ووصل متوسط مدة القرض إلى ٢٢عاماً، انخفض إلى ١٣ عاماً بمدة سماح ٤ سنوات فى المتوسط . وبلغ معدل الفائدة ٦٪ ، خفض فى بعض الحالات إلى ٤٪ . أما متوسط حجم القرض فقد انخفض إلى ١٤ مليون دينار كويتى.

البنك الإسلامى للتنمية

أنشئ فى عام ١٩٧٣ ، وافتُتح رسمياً فى أكتوبر ١٩٧٥ بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية ، للمشاركة فى تمويل المشروعات بالدول الإسلامية الأعضاء، والمساعدة فى تنمية التجارة الخارجية بينها. وقد بلغ رأس المال المصرح به للبنك ٢٠٠٠ مليون دينار إسلامى (الدينار الإسلامى يساوى وحدة واحدة من حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد العربى) ، بينما وصل رأس المال المدفوع إلى ١٦٠٢ر١٢ مليون دينار إسلامى (حوالى ٢٠٦٢ر٢٣ مليون دولار). ويجوز للبنك زيادة رأسماله وقبول الودائع، إضافة إلى موارد الصناديق الخاصة (المبالغ التى يسهم بها الأعضاء لصندوق خاص)، وموارد الصناديق الموضوعة تحت نظارة البنك (المبالغ التى يتسلمها البنك لإدارتها).

صندوق أوبيك للتنمية الدولية

تأسس عام ١٩٧٦ من قبل الدول الأعضاء فى منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبيك» لتمويل مشروعات وبرامج التنمية فى الدول الأقل نمواً، خاصة مشروعات الطاقة والأمن الغذائى، وتقديم القروض لدعم موازين مدفوعاتها . ويمثل رأس المال المورد الأول للصندوق وقد بلغ عند التأسيس نحو ٨٠٠ مليون دولار ارتفع إلى ٤ مليارات دولار عام ١٩٨١، دفع منها ٢٣٨٥ مليون دولار، وتشمل الموارد أيضاً الاحتياطيات وفوائد أقساط القروض المدفوعة ومساعدات الدول الأعضاء . وتبلغ نسبة الفائدة على تمويل المشروعات التى تمثل الجانب الأكبر من التمويلات نحو ٤٪، وعمولة خدمة ٧٥ر٪ ومدتها ٢٠ سنة وتصل فترة السماح مابين ٤ إلى ٥ سنوات . أما تمويل دعم ميزان المدفوعات فيتم عن طريق تمويل مشروعات التنمية التى تساعد الدولة فى تنمية تجارتها الخارجية، وبالتالى دعم ميزان مدفوعاتها ، ويشترط أن تقوم الدولة المقترضة بإيداع مبالغ مساوية للقرض المقدم لها بعملتها الوطنية لدى بنكها المركزى ، وأن يتم الإيداع عند كل عملية سحب من القرض .

الصندوق الكويتى

مُنذ إنشائه فى نهاية عام ١٩٦١ وحتى أواسط عام ١٩٧٤ ، اقتصرت عمليات الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية على تقديم القروض لتمويل المشروعات فى الدول العربية فقط، ثم امتدت بعد ذلك لتشمل الدول النامية الأخرى غير العربية. وبلغ رأسمال الصندوق عند التأسيس ٥٠ مليون دينار كويتى، زيد بعد ذلك إلى أن أصبح ١٠٠٠ مليون دينار كويتى عام ١٩٧٤ ، ليشمل نشاطه الدول النامية غير العربية. وفى مارس ١٩٨١ زيد رأس المال مرة أخرى ليصبح ٢٠٠٠ مليون دينار كويتى، أما رأس المال المدفوع فإنه يبلغ حوالى ١٠٠٠ مليون دينار حالياً.

ويشترط الصندوق الكويتى ألا يتجاوز القرض المقدم لمشروع نسبة ٥٠٪ من التكاليف الإجمالية للمشروع . ويبلغ متوسط آجال قروضه نحو ٥ر٢٢ سنة ، بمتوسط فترة سماح ٥ر٤ سنوات، وبمتوسط سعر فائدة ٤ر٣ ٪ سنوياً .

صندوق أبو ظبى

أنشئ صندوق أبو ظبى للإنماء الاقتصادى العربى برأسمال قدره ٥٠ مليون درهم تسددها حكومة أبو ظبى ، تعدل إلى ألفى مليون درهم عام ١٩٧٤ (ألف مليون مدفوعة وألف تحت الطلب) . وفى نهاية ١٩٨٤ زاد رأس المال المدفوع فأصبح ٢١٣٢ مليار درهم . وأجازت

المادة الرابعة من قانون إنشاء الصندوق حقه فى الاقتراض، أو إصدار السندات فى حدود ضعفى رأسماله والاحتياطيات . وتتمثل أغراض الصندوق فى منح القروض أو المساهمات، أو تقديم الضمانات للمشروعات فى الدول العربية . ولا يجوز أن تزيد مساهمة الصندوق فى أى مشروع عن ١٠٪ من رأسمال الصندوق أو ٥٠٪ من الاحتياجات الكلية للمشروع. كما يساهم الصندوق فى تقديم المساعدات الاقتصادية للدول الأفريقية والأسيوية والإسلامية (غير العربية)، فى شكل قروض أو مساهمات فى مشروعات .

الصندوق السعودى

أنشئ الصندوق السعودى للتنمية بمرسوم ملكى عام ١٩٧٤ ، بهدف تمويل المشروعات الإنمائية فى الدول النامية، وإدارة قروض ومساعدات الحكومة السعودية إلى الحكومات الأخرى. وحسب المرسوم الملكى ، يتولى رئاسة الصندوق وزير المالية والاقتصاد الوطنى فى المملكة. وبدأ الصندوق السعودى برأسمال بلغ ١٠ مليارات ريال سعودى ، زاد بعد ذلك إلى ٢٥ مليار ريال ، المدفوع منه حوالى ٢٠ مليارات ريال. ويشترط الصندوق أن يتم دفع القرض واسترداده بالريال السعودى ، وألا يتجاوز مبلغ القرض لأى مشروع نسبة ٥٪ من رأسمال الصندوق ونسبة ٥٠٪ من إجمال تكلفة المشروع المقترض . ولايجوز أن تزيد القروض الممنوحة لأى بلد فى أن واحد نسبة ١٠٪ من رأس مال الصندوق .

الصندوق العراقى

صدر قانون إنشاء الصندوق العراقى للتنمية الخارجية عام ١٩٧٤. وحدد هدفه فى تمويل إنشاء وتوسيع أو تطوير المشروعات فى الأقطار العربية والبلدان النامية . وحدد القانون رأس مال الصندوق بـ ٢٠٠ مليون دينار عراقى يتم دفعها من الميزانية العامة للدولة ، وأجاز للصندوق حق الإقتراض بما لايتجاوز مجموع رأسماله المقرر والاحتياطى العام .

ويشترط الصندوق ألا يزيد القرض لأى مشروع عن ٥٠٪ من تكاليفه الإجمالية ، وأن يكون الدينار العراقى هو وحدة المحاسبة فى عملياته ، ويكون دفع ووفاء جميع القروض التى يقدمها الصندوق بالعملة العراقية .

المصرف الليبى

تأسس المصرف العربى الليبى الخارجى عام ١٩٧٢ ، على شكل شركة مساهمة يكون غرضها مزاولة الأعمال المالية والمصرفية المختلفة، وعمليات التمويل المالية والمصرفية المختلفة، وعمليات التمويل الإنمائى خارج ليبيا ، على أن يكون لعمليات التمويل الإنمائى حساب

منفصل ومتميز عن حساب العمليات المصرفية الأخرى عند إعداد الميزانية السنوية. وبلغ رأس المال المصرح به والمدفوع لعمليات التمويل الإنمائى ١٥ مليون دينار ليبى، ويشترط المصرف ألا تزيد مدة القرض عن ثلاث سنوات، وألا تزيد قيمة القرض عن ٥٪ من رأسمال المصرف واحتياطياته (حوالى ٤٠ مليون دينار ليبى)، وهو بذلك أقرب فى ممارسة نشاطه إلى الأعراف المصرفية .

العمليات التمويلية للمؤسسات العربية

بلغ المجموع التراكمى للعمليات التمويلية لمؤسسات التمويل العربية إلى مايزيد عن ٢٩ مليار دولار، استفادت منها ١٠٧ دولة، وكان نصيب الدول العربية ٧١٧ ر١٥ مليار دولار، بنسبة ١ر٥٤٪ كما فى ٣١ ديسمبر ١٩٨٩ .

وبتوزيع المجموع التراكمى للعمليات التمويلية للمؤسسات التى استفادت منها الدول العربية ، كان للبنك الإسلامى الحصة الأكبر فى العمليات التمويلية، بقيمة ٥٨ر٧٨٠٤ مليون دولار ، وجاء فى المرتبة الثانية الصندوق العربى للإنماء (٧٠ ر ٣٨٦٦ مليون دولار)، ثم الصندوق الكويتى (٩٥ر٢٩٩٤ مليون دولار)، ثم الصندوق العراقى (٩٩ر١٠٩٨ مليون دولار)، ثم صندوق أبو ظبى (٣٢ ر ٩٣٥ مليون دولار)، وأخيراً صندوق الأوبيك بعمليات تمويلية بقيمة ٢١ر٣٨٢ مليون دولار .

وحصلت خمس دول عربية هى حسب الترتيب، الأردن (٢٩ر ١٢ ٪)، والمغرب (١١٥٦٪) ، وتونس (٤٧ر١٠٪) ، والجزائر (٣١ر٩٪)، واليمن الشمالى (٦٥ر٨٪)، على نحو ٢٨ر٥٢٪ من المجموع التراكمى للعمليات المخصصة للدول العربية . وبلغ مجموع ماحصلت عليه الدول العربية الأقل نمواً من التزامات نحو ٥٠٣ر٥ مليارات من الدولارات، تمثل ٣٢٪ من المجموع التراكمى للالتزامات للدول العربية حتى نهاية ديسمبر ١٩٨٩ (الجدول ١ - ٥). ومن ناحية التوزيع القطاعى للعمليات الإنمائية ، تركز اهتمام مؤسسات التنمية العربية على تمويل مشروعات قطاعات البنى الأساسية ، والتى استحوذت على ٣ر٥٣٪ من مجموع العمليات التمويلية الملتزم بها خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٩، بينما حصل مجموع القطاعات الإنتاجية على ٤ر٣٥٪ [١] .

---

(١) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٠ .

جدول (١ - ٥)

نصيب الدو ل العربية من المجموع التراكمى (*) للعمليات التمويلية لمؤسسات العربية

	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	التراكم ١٩٨٢ - ١٩٨٩	٪للدول العربية
مجموع الدول العربية	٦٢٠,٥	٩٢٦,٦	٨٠٨,٢	١١٨٧,٢	٩٠٧,٨	٩٣٩,٧	١٤٢٨,٤	١٥٧١٦,٨	١٠٠,٠٠
الأردن	١٨,٥	١٢٢,٨	٨٣,٤	١٠٦,١	١٩٧,٥	٢٥,٧	١٥٠,٥	١٩٣١,٧	١٢,٢٩
الإمـارات	–	–	٥,٠	١٠,٠	–	٨,٢	–	٣٨,٣	٠,٢٤
البحريـن	–	٢٢,٨	٢٠,٧	–	–	–	٢٠,١	٢٨٥,٨	١,٨٢
تونـس	٦٦,٠	٢٩,٩	٥٠,٨	١٩٢,٩	٩٠,٩	٦٧,٨	١٢٥,٢	١٦٤٥,٦	١٠,٤٧
الجزائـر	١,٠	٤٧٠٤	١٤٧,١	١٧٧,٥	١٠٦,٦	١٤٧,٣	١٨٢,٨	١٤٦٢,٦	٩,٣١
جيبوتـى	–	٣٣,٦	١٥,١	١٤,٤	–	١٠,٩	٩,٣	١٧٤,٦	١,١١
السـودان	١٠٣,٤	١٠٧,٩	٢٢,١	١٥٢,٥	٣٩,٢	١٤٠,٦	٣٦,٤	١٢٥٨,٠	٨,٠٠
سـورية	–	٦,٤	١١٠,١	٤٥,٨	٦٤,٤	٨,٦	٢١,٤	٨٤٩,١	٥,٤٠
الصـومال	٢١,٤	٦٧,٥	٤٠٩	٤,٥	١٤,٤	٦,٤	١٧,٢	٥٠٨,٦	٣,٢٣
العـراق	–	–	٣٣,٢	٧٦,١	٣٨,٦	٦,٢	١٨,٥	٥٤٤,٧	٣,٤٧
عمـان	–	١٨,٥	٤٤,٩	١٧,٩	٤١,٢	٢١,٩	٥٠,٢	٦١,٦	٤,١٤
لبنـان	–	٩,٨	–	–	–	–	–	–	٠,٠٦
ليبيـا	–	١١,٠	–	–	٣٧,٤	٣٠,٠	٣٩,٤	١٠٧,٨	٠,٦٨
مصـر	٢٧٨,٥	–	–	١٠,٠	٣٧,٤	٣٦,٥	٣٩٧,٠	١٢٤١,٢	٧,٩٠
المغـرب	٤٣,١	٢٥٤,٣	٦٧,٠	٢١٥,١	١١٤,٧	١٠٤,٦	١٨٠,٨	١٨١٦,٨	١١,٥٦
موريتانيا	٢٣,٩	١٨,٠	٣٠,٥	١٢,٩	٢٣,٥	١٧,٥	٥٩,٧	٨٦٤,١	٥,٥٠
اليمن الشمالى	٣٥,٨	٨٢,٧	٧٩,١	٦٠,٨	٤٠,٧	٦١,٩	١٠,٠	١٣٤٦,١	٨,٥٦
اليمن الجنوبى	٢٩,٠	٩٤,٠	٩٤,٣	٣٦,٨	٦٤,٤	١٣٠,٢	٤٦,٥	٨٨,٢	٥,٦٦

(*) المصدر الصندوق : العربى إحصاءات أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية ملخص العمليات التمويلة حتى ١٢/٣١/ ١٩٨٩، مارس ١٩٩٠ .

واقع تدوير مساعدات الحكومات والصناديق

لم يكن انتقال الأموال من دول الفائض إلى دول العجز ، لمجرد اعتبارات أخلاقية ، وإنما دفعت إليه مصالح اقتصادية وسياسية . لقد شكلت المساعدات العسكرية والإنمائية المقدمة من الدول النفطية مصلحة اقتصادية مباشرة لدول العجز ، حيث وفرت لها دعماً مهماً لتمويل احتياجاتها الأمنية والإنمائية، إلا أنها فى الجانب الآخر، ساهمت فى تشكيل الخريطة السياسية للمنطقة بعد حربى ١٩٦٧ و ١٩٧٣. فالمساعدات العسكرية والدعم غير المباشر لميزانيتى مصر وسوريا «لم يدفع بالدولتين إلى التفكير فى دخول حرب ١٩٧٣ والاستمرار فى التسابق نحو التسلح الإقليمى المرهق فحسب، بل إلى إعادة توجيه سياستهما الخارجية» [١].

ولئن كان انتقال الأموال قد حدث غالباً على أرضية مصالح كل من الطرف المانح والطرف المستفيد، أى عند التقاء مصلحة الدولة الفائض مع دولة العجز ، فقد كان انتقال الأموال فى غير المصلحة القومية فى بعض الأحيان. فالأموال العربية استخدمت على هيئة مساعدات لضم الدول الأفريقية (الصومال - جزر القمر - جيبوتى) لجامعة الدول العربية رغم كونها غير عربية . وتدفقت الأموال العربية على تونس عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ، بهدف منع ارتمائها فى أحضان دولة راديكالية هى ليبيا، المرتبطة معها باتفاقية الوحدة . وهُددت اليمن العربية بوقف المساعدات عنها عند تقاربها مع عدن. وبذلك حولت النظرة السياسية الضيقة ، المساعدات المالية الحكومية من أداة للتكامل الاقتصادى إلى أداة لتكريس تجزئة الاقتصاديات العربية.

وإذا ماانتقلنا إلى مؤسسات التمويل العربية ، فإن الواقع يشير إلى محدودية الطاقة التمويلية لها (سواء رأس المال المصرح به أو رأس المال المدفوع)، الأمر الذى أدى إلى هزال العمليات التمويلية لها (١٥٫٧ مليار دولار خلال الفترة من ١٩٦٢ إلى ١٩٨٩) ، وبما دفع دول العجز العربية إلى اللجوء لقروض المؤسسات التمويلية الدولية والقروض المصرفية من الأسواق الدولية لتغطية حاجتها المالية. وكان جانباً هاماً من الطاقة الإقراضية للمؤسسات والمصارف الدولية ، مصدره الفوائض المالية العربية (جدول ٢-٥).

ولم تكلف مؤسسات التمويل العربية نفسها بتعبئة موارد مالية إضافية وفقاً لما أقرته القوانين والنظم الأساسية المنشئة لها. فقد أجازت اتفاقية إنشاء الصندوق العربى للإنماء

---

(١) غسان سلامة ، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥ : دراسة فى العلاقات الدولية ، سلسلة الدراسات الاستراتيجية ، ٣ ، معهد الإنماء العربى ، بيروت ، ١٩٨٠ .

جدول (٢ - ٥)

المجموعة التراكمى للعمليات التمويلية للمؤسسات العربية حتى نهاية ١٩٨٩ (*)

(بالمليون دولار)

البلدان العربية المستفيدة	البنك الإسلامى	صندوق أبو ظبى	صندوق الأوبيك	الصندوق السعودى	الصندوق العراقى	الصندوق العربى	الصندوق الكويتى	المجموع	حصص الدولة ٪
مجموع الدول العربية	٤٠٧٨,٥٨	٩٣٥,٢٣	٣٨٢,٢١	٢٣٦١,٠٠٥	١٠٩٨,٩٩	٣٨٦٦,٧٠	٢٩٩٤,٩٥	١٥٧١٧,٨٠	٥٤,٧
الأردن	٥٤٥,١٦	٣٧,٤٣	٢٣,٦٥	٢٦٣,٧٢	٣٢٥,٦٠	٢٩٧,٩٠	٤٣٨,٠٨	١٩٣١,٦٨	٦,٧
الإمارات	٣٠,١٣	٨,١٦	٨,١٦	-	-	-	-	٣٨,٢٩	٠,٢
البحرين	٢٤,٦١	٥٥,٧٠	-	٤٢,٥٥	-	٥٧,٥٣	١٠٥,٣٦	٢٨٥,٧٥	١,٠
تونس	٣٤٣,١٨١٠٠	١٥٤,٣٦	١٧,٠٠	٢٥٢,٣١	٢٥,٠٠	٣١٦,٩٣	٤٣٦,٧٩	١٦٤٥,٥٧	٥,٧
الجزائر	٦,١٣	-	-	١٣٤,٧٨	-	٢٦٣,٦٠	٥٨,٠٦	١٦٦٢,٥٧	٥,٠
جيبوتى	٣,٣٣	٥,٠٣	٦,٠٠	٤١,٢٢	٢٦	٣٩,٢٨	٥٣,١٩	١٧٤,٥٥	٠,٦
السودان	١٨٠,٩٨	٣٥,٦٨	٨٢,٣٠	٢٤٨,٩٤	-	٣٧٨,٠٦	٣٣٢,٠٦	١٢٥٨,٠٢	٤,٣
سورية	١٣٠,٠١	٢٧,٣٥	١٢,٠٠	٢٢٣,٦٥	-	٢٩٣,٨٠	١٦٢,٢٤	٨٤٩,٠٥	٢,٩
الصومال	٨٩,٩٤	-	٣٩,٢١	١٠٠,٦٧	٣٤,٣٣	١٣٧,١٥	١٠٧,٣٢	٥٠٨,٦٢	١,٨
العراق	٣٢٢,٩٢	-	-	٤٠,٠٥	-	١٦٣,٦٨	١٧,٩٠	٥٤٤,٦٣	١,٩
فلسطين	٩٥,٥٢	٢٣١,٦٦	-	٦٣,٠٩٢	-	٩٥,٣٤	١٦٥,١٩	٦٥١,٦٣	٢,٣
عمان	-	-	-	-	-	٩,٨٤	-	٩,٨٤	٠,١
لبنان	٩,٧٥	١٧,٣٧	-	-	-	٣٨,٣٩	٣٥,٩٨	١٠١,٤٩	٠,٤
ليبيا	١٠٧,٧٨	-	-	-	-	-	-	١٠٧,٥٨	٠,٤
مصر	٥٨,٠٢	١٤٢,٤٨	٢٣,٢٠	٢١٢,٢٦	-	٤٩٦,٢٦	٣٠٨,٩٩	١٢٤١,٢١	٤,٣
المغرب	٥٩٣,٠٢	٦٥,٣١	٣١,٤٠	٢١٧,٦٨	١٩٠,٧٠	٤٢٧,٠٨	٢٩١,٥٦	١٨١٦,٧٥	٦,٣
موريتانيا	٦٦,٩٤	٤٢,٠٢	٤٩,٤٠	١٨٣,٢٩	١٢٩,٢٠	٢٣٠,١٩	١٦٣,٠١	٨٦٤,٠١٣	٣,١
اليمن الشمالى	٢٢٢,٧٧	٤٧,١٢	٥٢,٦٥	١٧٢,٣٤	٣٥٢,٦٦	٣٢٦,٣٣	١٧٢,٢٦	١٣٤٦,١٣	٤,٧
اليمن الجنوبى	٢٤٨,٢٩	٦٥,٦٥	٤٥,٤٠	٦٣,٦٣	١٥,٠٠	٢٩٥,٢٤	١٤٦,٩٦	٨٨٠,١٧	٣,٠

(*) المصدر : أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربى ، خلاصة العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية .

مضاعفة رأس المال، بالاقتراض من المؤسسات العربية والدولية (المادة العاشرة) . وأعطت المادة الرابعة من قانون إنشاء صندوق أبو ظبى له الحق فى الاقتراض، أو إصدار السندات فى حدود ضعفي رأسماله والاحتياطيات . كما سمح قانون إنشاء الصندوق العراقى بالاقتراض لمضاعفة رأس المال والاحتياطى العام .

كما وضعت مؤسسات التمويل العربية قيوداً للحد من قيمة القروض . فقد حددت القروض بنسبة مئوية من تكاليف المشروع (٥٠ ٪ فى حالة الصناديق الكويتى والسعودى والعراقى والظبيانى)، أو بنسة مئوية من رأسمال الصندوق (١٠٪ للكويتى والظبيانى، و٥٪ للسعودى)، بما أدى إلى لجوء دول العجز لمؤسسات التمويل الدولية وسوق القروض المصرفية، لإكمال تمويل مشروعاتها بتكلفة أعلى، فى حين كان الهدف من تكوين مؤسسات التمويل العربية ، تمويل برامج إنمائية بكاملها، وليس تمويل حصص فى مشروعات .

ولا يمكن تجاهل تأثر مؤسسات التمويل العربية بالظروف السياسية . وكمثال ، فإن قروض الصندوق العراقى لم تركز إلا على الدول التى تعتبر علاقتها جيدة بالعراق . ويتضح ذلك من حالة الأردن وموريتانيا واليمن الشمالى. ويُفسر هذا الوضع إلى حد ما غياب استفادة سوريا من الصندوق العراقى، نظراً لتوتر العلاقات بينها وبين العراق. وكذلك قبل التوقيع على اتفاقات كامب ديفيد مع إسرائيل أو بعده .

ويُفسر هذا الوضع أيضاً ، سخاء الصندوق السعودى مع الأردن وتونس والمغرب واليمن الشمالى .

(٢) المشروعات العربية المشتركة

بدأ التفكير فى المشروعات العربية المشتركة، مع التحضير لتأسيس جامعة الدول العربية، وبالتحديد خلال مناقشات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربى العام، التى أقرت فى ١٩٤٤/١/٧ بروتوكول الإسكندرية الذى اتفق على أساسه إنشاء جامعة الدول العربية. واشتمل البروتوكول فى بنده الخامس المتعلق بفلسطين على اقتراح خاص «بمساهمة الحكومات والشعوب العربية فى صندوق الأمة لإنقاذ أراضى العرب فى فلسطين» [١] ووافق مجلس الجامعة فى ١٩٤٦/٤/١٠ على إنشاء الشركة المساهمة لاستقلال وشراء الأراضى الزراعية فى فلسطين، تسهم فيها الحكومات والمواطنون العرب من جميع الأقطار العربية ، وكان الدافع وراء ذلك هو مواجهة المخطط الصهيونى للاستيلاء على فلسطين عن طريق استغلال متاعب «الملاك العرب» [٢] .

وفى خلال الخمسينيات، وافق مجلس الجامعة العربية فى ١٩٥٦/١/٢٥ على إنشاء شركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة، لكى تقوم باستغلال أملاح البحر الميت بالأردن ، للرد على استغلال إسرائيل للثروة المعدنية فى فلسطين المحتلة .

وخلال الستينيات ، وبناء على قرارات وتوجهات من المجلس الاقتصادى للجامعة العربية، أجريت دراسات عديدة حول بعض المشروعات العربية المشتركة، مثل إنشاء معامل تكرير مشتركة وشركة تجارية عربية فى سنغافورة، ومؤسسة مصرية فى باريس، وصندوق عربى مشترك لتمويل إعادة البناء فى جميع البلاد العربية التى تأثرت بالعدوان، ومؤسسة عربية للتصنيع الحربى، ومؤسسة عربية للبحوث العلمية، و مصرف للإسكان، ومؤسسة عربية لتمويل المشروعات الزراعية العربية ، ومصرف عربى مشترك.

وقد تمت الموافقة على إنشاء القليل من تلك المشروعات لنقص التمويل اللازم فى ذلك الوقت، ومن بينها الشركة العربية للملاحة البحرية التى دخلت اتفاقية إنشائها حيز التنفيذ فى أغسطس ١٩٦٥ [٣] .

---

(١) جامعة الدول العربية ، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة ، يناير ١٩٥٦ .

(٢) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨٩ ، ص ١٨٠ .

(٣) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨٩ .

وبعد ذلك تم تأسيس منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابيك» فى ١٩٦٨/١/٩ من قبل ثلاث دول عربية نفطية هى السعودية وليبيا والكويت ، ثم انضمت إلى عضويّتها بعد ذلك كل من الجزائر ، أبوظبى ، دبى ، قطر ، والبحرين (١٩٧٠)، ثم العراق ، سوريا ، ومصر (١٩٧٢). وقد أبرزت ديباجة اتفاقية إنشاء المنظمة أن «البترول ثروة آيلة للنضوب وأن ذلك يلقى علينا إزاء الأجيال المقبلة تبعة الحفاظ عليها، ومسئولية استثمار الثروة المتأتية منها استثماراً اقتصادياً فى مشاريع إنتاجية وإنمائية، تتوفر لها مقومات الحياة والازدهار ..» ودعت المادة الثانية من اتفاقية المنظمة إلى «الإفادة من موارد الأعضاء وإمكانياتهم المشتركة، فى إنشاء مشروعات مشتركة، فى مختلف أوجه النشاط فى صناعة البترول..» (جدول ٣-٥) [١].

وفى هذا الإطار، قامت المنظة بتأسيس أربع شركات : الشركة العربية البحرية لنقل البترول (١٩٧٣)، والشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (١٩٧٤)، والشركة العربية للاستثمارات البترولية (١٩٧٥) ، والشركة العربية للخدمات البترولية (١٩٧٧) .

وفى ظل الازدهار النفطى فى السبعينيات ، تكاثر عدد المشروعات العربية المشتركة ، وامتد توزيعها على خارطة الوطن العربى كله ، وتنوعت من حيث الأطراف المشاركة فيها مابين ثنائية جماعية متعددة، وشملت جميع القطاعات الاقتصادية، ابتداءً من القطاع المالى والمصرفى، وانتهاءً بقطاع الصناعات التحويلية والتعدين والزراعة .

وقد اتخذ جزء كبير من هذه المشروعات شكل مشروعات عربية - عربية، كما أن جزءاً منها قد اتخذ شكل مشروعات عربية - دولية تشترك فيها جهات غير عربية، ويمتد نشاط بعضها إلى خارج الوطن العربى .

ويقدر عدد المشروعات العربية المشتركة بنحو ٨٥٦ مشروعاً مشتركاً (عربى - عربى، عربى - دولى) يقارب رأسمالها ٣٦ مليار دولار [٢] .

واقع المشروعات العربية المشتركة

يتسع مفهوم المشروع المشترك من الناحية النظرية ليشمل كل صور المشاركات التى تقام على أساس المشاركة برأسمال EQUITY JOINT VENTURES، والتى تقام على أساس

---

(١) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، تقرير موجز عن نشاط المنظمة ١٩٦٨ - ١٩٧٣ . الكويت ، د . ت . ص ١٢ .

(٢) د . على أحمد عتيقة ، النفط والعمل الاقتصادى العربى المشترك ، المعهد العربى للتخطيط - الحلقة النقاشية العاشرة ، الكويت نوفمبر ١٩٨٦ - أبريل ١٩٨٧ .

(٣) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨٩ ، ص ١٨٠ .

جدول (٣ - ٥)

المشروعات المشتركة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

المشاريع المشتركة	الشركة العربية البحرية لنقل البترول ١٩٧٣			الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن ١٩٧٤			الشركة العربية للاستثمارات البترولية			الشركة العربية للخدمات البترولية			الشركة العربية للاستثمارات الهندسية [٢]		
الدول الأعضاء	عدد الأسهم	٪	بالدولار الأمريكى	عدد الأسهم	٪	بالدولار الأمريكى	عدد الأسهم	٪	بالدولار الأمريكى	عدد الأسهم	٪	بالدولار الأمريكى	عدد الأسهم	٪	بالدولار الأمريكى
السعودية	٦٧٧٨٩٢	١٣,٥٦	٦٧٧٨٩٢..	٦٤.٤١٦,٧	١٨,٨٤	٦٤.٤١٦٦٦,٧	١٧...	١٧	٦٨.....		١٤	٧.٩٣٣٨.	١٣٦٥.	١١,٣٧٥	١٣٦٥...
الكويت	٦٧٧٨٩٢	١٣,٥٦	٦٧٧٨٩٢..	٦٤.٤١٦,٧	١٨,٨٤	٦٤.٤١٦٦٦,٧	١٧...	١٧	٦٨.....	٢١..	١٤	٧.٩٣٣٨.	١٣٦٥.	١١,٣٧٥	١٣٦٥...
الإمارات	٦٧٧٨٩٢	١٣,٥٦	٦٧٧٨٩٢..	٦٤.٤١٦,٧	١٨,٨٤	٦٤.٤١٦٦٦,٧	١٧...	١٧	٦٨.....	٢١..	١٤	٧.٩٣٣٨.	١٣٦٥.	١١,٣٧٥	١٣٦٥...
العراق	٦٧٧٨٩٢	١٣,٥٦	٦٧٧٨٩..	١٦.٤١٦,٧	٤,٧.	١٦.٤١٦٦٦,٧	١....	١.	٤.....	٤٥.	٣	١٥٢..١.	١٣٦٥.	١١,٣٧٥	١٣٦٥...
قطر	٦٧٧٨٩٢	١٣,٥٦	٦٧٧٨٩..	٦٤.٤١٦,٧	١٨,٨٤	٦٤.٤١٦٦٦,٧	١....	١.	٤.....	١٥..	١.	٥.٦٦٧..	١٣٦٥.	١١,٣٧٥	١٣٦٥...
البحرين	٢٤٩٧٥٦	٥,..	٢٤٩٧٥٦..	٦٤.٤١٦,٧	١٨,٨٤	٦٤.٤١٦٦٦٦,٧	٣...	٣	١٢.....	٤٥.	٣	١٥٢..١.	١٣٦٥.	١١,٣٧٥	١٣٦٥...
ليبيا	٦٧٧٨٩.	١٣,٥٦	٦٧٧٨٩٢..	٣٧٥..	١,١.	٣٧٥....,.	١٥...	١٥	٦.....	٢٥٥.	١٧	٨٦١٣٣٩.	١٣٦٥.	١١,٣٧٥	١٣٦٥...
الجزائر	٦٧٧٨٩١	١٣,٥٦	٦٧٧٨٩٢..	-	-	-	٥...	٥	٢.....	١٥..	١.	٥.٦٦٧..	٦...	٥,...	٤٨....
مصر	٥...	,١.	٥.....	-	-	-	٣...	٣	١٢.....	٧٥.	٥	٢٥٢٣٣٥.	-	-	-
سوريا	-	-	-	-	-	-	٣...	٣	١٢.....	١٥..	١.	٥.٦٦٧..	٤٨..	٤,...	٤,...
رأس المال المكتسب	٥......	١..	٥.......	٣٤.....	١..	٣٤.......	١.....	١..	٤.....	١٥...	١..	٥.٦٦٧...	١٢....[٣]	١..[٤]	١٢.......

(١) رأس المال بالدينار الليبى : بسعر التحويل = ١٩٦. . دينار = دولار أمريكى واحد / ١٩٨٦ .

(٢) ساهمت فى تأمين هذه الشركة شركات وطنية تابعة للدول الأعضاء هى : شركة بترول أبو ظبى الوطنية (١٣٦٥. سهماً) ، شركة نفط البحرين (١٣٦٥. سهم) ، شركة سوناطراك (٦... سهماً) ، المؤسسة العامة للبترول والمعادن - الرياض (١٣٦٥. سهماً) ، الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية (٢٦.. سهماً) ، الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية - دمشق (١٢.. سهماً) ، المؤسسة العامة للمشاريع النفطية - بغداد (١٣٦٥. سهماً) ، المؤسسة العامة القطرية للبترول (١٣٦٥. سهماً) ، مؤسسة البترول الكويتية (١٣٦٥. سهماً) ، المؤسسة الوطنية للنفط - طرابلس (١٣٦٥. سهماً) ، والشركة العربية للاستثمارات البترولية / الدمام (١٣٦٥. سهماً) .

(٣) إجمالى الأسهم المبينة فى العمود أعلاه تبلغ ١.٦٣٥. سهماً . وهناك ١٣٦٥. سهماً خاصة بالشركة العربية للاستثمارات البترولية لم يتم تبيانها فى العمود أعلاه لكونها تتعلق بكل الدول المنشئة لهذه الشركة .

(٤) غير واضح .

المصدر : (أ) د . على أحمد عتيقة ، التعاون الإقليمى فى مجالات الاستثمارات فى الصناعات النفطية اللاحقة للإنتاج .. مثال : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، مجلة النفط والتعاون العربى ، المجلد الرابع . العدد الثامن ١٩٧٨ .

(ب) اتفاقية إنشاء الشركة العربية للاستثمارات الهندسية

المشاركة التعاقدية CONTRACTUAL، لتثبيت علاقات تعاقدية مع الأطراف المعنية، بقصد تحقيق أهداف اقتصادية [١] .

وقد وافق المجلس الاقتصادى والاجتماعى للجامعة العربية على أن « يتسع مفهوم المشروع العربى المشترك، ليشمل المشروعات القطرية التى تستهدف تلبية حاجات قومية ، أو قطرية فى إطار قومى ، وتؤدى إلى تدفقات سلعية أو خدمية أو ترابطات أمامية وخلفية فيما بين الأقطار العربية . وبتفصيل أكثر، فإن المشروعات العربية المشتركة، هى تلك المشروعات المقامة وفقاً للقوانين السارية المفعول فى الدول العربية، أو فى إطار الاتفاقات العربية، والتى تشترك فى إقامتها أطراف عربية فى دولتين عربيتين أو أكثر، سواء كانت هذه الأطراف مؤسسات قطاع عام ، أو مختلط ، أو خاص ، والتى تستهدف القيام بنشاط إنتاجى أو تجارى أو مالى أو خدمى أو غيره ، من شأنه أن يحقق منافع اقتصادية لأقطار عربية، ويعزز التشابك والتلاحم بين اقتصاديات هذه الأقطار، ويزيد من متانة الروابط والعلاقات الاقتصادية والتبادل فيما بينها » .

وأصبح هذا التعريف الذى وافق عليه المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دروة انعقاده الرابعة والثلاثين (تونس ٢٢ - ٢٤ فبراير ١٩٨٣) ، هو التعريف المتبع من قبل أجهزة العمل الاقتصادى العربى المشترك .

---

(١) د. سميح مسعود ، المشروعات المشتركة والعمل الاقتصادى العربى المشترك ، المعهد العربى للتخطيط : الحلقة النقاشية العاشرة ، الكويت نوفمبر ١٩٨٦ - أبريل ١٩٨٩ .

جدول (٤ – ٥)

توزيع المشروعات العربية المشتركة (*)

(بآلاف الدولارات)

رأس المال	مشروعات عربية/ عربية مشتركة (١)		مشروعات عربية/ دولية مشتركة (٢)		الإجمالى (١ + ٢)	
طبيعة المشروع	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال
صناعة استخراجية	٣٥	١٦١٠٩٩١	٤٧	٥٢٣٤٣	٨٢	٢١٣٤٣٣٤
صناعات تحويلية	٩٤	٤٧٥٧٦٠٩	٩٨	٦٢٠٥٦٨٢	١٩٢	١٠٩٦٣
زراعة	٣٥	٢٠٠٠٥٨٤	٣٤	٣٢٥٨٠٦	٦٩	٢٣٢٦٦٩٠
تمويل**	١٢٣	٨٢٦٧٣٠٣	١٥٥	٦٢٧٤٧٢٤	٢٧٨	١٤٥٤٢٠٢٧
الفنادق والسياحة	٣١	٥٤٩٦٣٥	٢٩	٤٩٤٤٤١	٦٠	١٠٤٤٠٧٦
نقل ومواصلات	٢٨	٣٤١٩٤٢٥	١٨	١٨٥٦٥١	٤٦	٣٦٠٥٠٧٦
البناء والتشييد	٢٥	٥٥١٠٤٠	٣٢	١٣٧٩٧١	٥٧	٦٨٩٠١١
الخدمات	٢٠	٢٢٣٣٨١	٢٦	٢٠٠٢٣٥	٤٦	٤٢٣٧٠٦
الإجمالى	٣٩١	٢١٣٧٩٩٦٨	٤٣٩	١٤٣٤٧٩٤٣	٨٣٠	٣٥٧٢٧٩١١

(*) المصدر :

د . سميح مسعود ، المشروعات العربية المشتركة والعمل الاقتصادى العربى المشترك ، م . س . ذ .

(**) يشتمل على مشروعات التمويل والاستثمار والتأمين والمصارف .

وليس هناك من شك ، فى أن صيغة «المشروع العربى المشترك»، قد تعتبر من أكفأ الصيغ الممكنة لتدوير الفوائض المالية فى المنطقة العربية. فالمشروع المشترك بالنسبة لدول العجز – أى الأقطار العربية المستوردة لرأس المال – صيغة تسمح بالتحرر من الأعباء المالية المتمثلة فى خدمة الدين، وخاصة بالنسبة لتلك الأقطار المثقلة بعبء الديون الخارجية. وبالنسبة لدول الفائض، أى الأقطار العربية المصدرة لرأس المال، فإن هذا الضرب من الاستثمار يشركها فى امتلاك التسهيلات الإنتاجية فى المنطقة العربية، بحيث لاتكون فقط جهات مقرضة للأموال[١].

---

(١) حكمت النشاشيبى : المؤسسات والمراكز المالية العربية تشترك فعليا فى جهود التنمية الإقليمية ، نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، السنة ٣ ، العدد ٦ ، يونيو ١٩٧٧ .

المشاركة التعاقدية CONTRACTUAL، لتثبيت علاقات تعاقدية مع الأطراف المعنية، بقصد تحقيق أهداف اقتصادية [1] .

وقد وافق المجلس الاقتصادى والاجتماعى للجامعة العربية على أن « يتسع مفهوم المشروع العربى المشترك، ليشمل المشروعات القطرية التى تستهدف تلبية حاجات قومية ، أو قطرية فى إطار قومى ، وتؤدى إلى تدفقات سلعية أو خدمية أو ترابطات أمامية وخلفية فيما بين الأقطار العربية . وبتفصيل أكثر، فإن المشروعات العربية المشتركة، هى تلك المشروعات المقامة وفقاً للقوانين السارية المفعول فى الدول العربية، أو فى إطار الاتفاقات العربية، والتى تشترك فى إقامتها أطراف عربية فى دولتين عربيتين أو أكثر، سواء كانت هذه الأطراف مؤسسات قطاع عام ، أو مختلط ، أو خاص ، والتى تستهدف القيام بنشاط إنتاجى أو تجارى أو مالى أو خدمى أو غيره ، من شأنه أن يحقق منافع اقتصادية لأقطار عربية، ويعزز التشابك والتلاحم بين اقتصاديات هذه الأقطار، ويزيد من متانة الروابط والعلاقات الاقتصادية والتبادل فيما بينها » .

وأصبح هذا التعريف الذى وافق عليه المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دروة انعقاده الرابعة والثلاثين (تونس ٢٢ - ٢٤ فبراير ١٩٨٣) ، هو التعريف المتبع من قبل أجهزة العمل الاقتصادى العربى المشترك .

---

(١) د. سميح مسعود ، المشروعات المشتركة والعمل الاقتصادى العربى المشترك ، المعهد العربى للتخطيط : الحلقة النقاشية العاشرة ، الكويت نوفمبر ١٩٨٦ - أبريل ١٩٨٩ .

جدول (٤ - ٥)

توزيع المشروعات العربية المشتركة (*)

(بآلاف الدولارات)

رأس المال	مشروعات عربية/ عربية مشتركة (١)		مشروعات عربية/ دولية مشتركة (٢)		الإجمالى (١ + ٢)	
طبيعة المشروع	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال
صناعة استخراجية	٣٥	١٦١٠٩٩١	٤٧	٥٢٣٤٣	٨٢	٢١٣٤٣٣٤
صناعات تحويلية	٩٤	٤٧٥٧٦٠٩	٩٨	٦٢٠٥٦٨٢	١٩٢	١٠٩٦٣
زراعة	٣٥	٢٠٠٠٥٨٤	٣٤	٣٢٥٨٠٦	٦٩	٢٣٢٦٦٩٠
تمويل**	١٢٣	٨٢٦٧٣٠٣	١٥٥	٦٢٧٤٧٢٤	٢٧٨	١٤٥٤٢٠٢٧
الفنادق والسياحة	٣١	٥٤٩٦٣٥	٢٩	٤٩٤٤٤١	٦٠	١٠٤٤٠٧٦
نقل ومواصلات	٢٨	٣٤١٩٤٢٥	١٨	١٨٥٦٥١	٤٦	٣٦٠٥٠٧٦
البناء والتشييد	٢٥	٥٥١٠٤٠	٣٢	١٣٧٩٧١	٥٧	٦٨٩٠١١
الخدمات	٢٠	٢٢٣٣٨١	٢٦	٢٠٠٢٣٥	٤٦	٤٢٣٧٠٦
الإجمالى	٣٩١	٢١٣٧٩٩٦٨	٤٣٩	١٤٣٤٧٩٤٣	٨٣٠	٣٥٧٢٧٩١١

(*) المصدر :

د . سميح مسعود ، المشروعات العربية المشتركة والعمل الاقتصادى العربى المشترك ، م . س . ذ .

(**) يشتمل على مشروعات التمويل والاستثمار والتأمين والمصارف .

وليس هناك من شك ، فى أن صيغة «المشروع العربى المشترك»، قد تعتبر من أكفأ الصيغ الممكنة لتدوير الفوائض المالية فى المنطقة العربية. فالمشروع المشترك بالنسبة لدول العجز - أى الأقطار العربية المستوردة لرأس المال - صيغة تسمح بالتحرر من الأعباء المالية المتمثلة فى خدمة الدين، وخاصة بالنسبة لتلك الأقطار المثقلة بعبء الديون الخارجية. وبالنسبة لدول الفائض، أى الأقطار العربية المصدرة لرأس المال، فإن هذا الضرب من الاستثمار يشركها فى امتلاك التسهيلات الإنتاجية فى المنطقة العربية، بحيث لاتكون فقط جهات مقرضة للأموال[١].

---

(١) حكمت النشاشيبى : المؤسسات والمراكز المالية العربية تشترك فعليا فى جهود التنمية الإقليمية ، نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، السنة ٣ ، العدد ٦ ، يونيو ١٩٧٧ .

وبتحديد مؤسسات العمل العربى، فإن المشروع العربى المشترك، يعتبر أفضل السبل لتوفير الفرصة الأنسب لتلاقى اقتصاديات مجموع الأقطار العربية النفطية، التى تتراكم لديها موارد مالية أكبر من طاقتها على الاستيعاب، بتلك التى تعانى من النقص فى الموارد المالية وتتوافر لديها فرص أكبر للاستثمار والمقدرة على الاستيعاب. وبهذا فإن صيغة المشروع العربى المشترك تأتى كحل أمثل لمشكلات الطرفين (١) .

ويظهر واقع المشروعات العربية المشتركة ، حسب آخر الإحصاءات المتوفرة ، أنه تم تأسيس ٨٣٠ مشروعاً عربياً داخل الوطن العربى وخارجه، بإجمالى رؤوس أموال بلغت ٣٥٫٧ مليار دولار فى بداية عام ١٩٨٦ (جدول ٤-٥) (*). ويمكن تقسيمها وفقاً للطريقة والصيغة التى اتبعت فى إنشائها إلى ثلاثة أنواع رئيسية .

النوع الأول، هو المشروعات التى أنشئت بمبادرة من جانب مؤسسات عربية حكومية مشتركة ، مثل مشروعات مجلس الوحدة الاقتصادية (الشركة العربية للتعدين ومقرها عمان والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية ومقرها دمشق ، والشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية ومقرها القاهرة) .

والنوع الثانى من المشروعات المشتركة ، هو المشروعات التى أنشئت بمبادرة من جانب شركات الاستثمار المشتركة التى تعمل كشركات قابضة فى الأقطار المضيفة، وتتولى بدورها ترويج وتكوين مشروعات مشتركة فى ذلك القطر، مثل الشركة الكويتية السودانية للإنتاج الحيوانى وعلف الحيوان، والشركة السودانية - الكويتية للنقل البرى، والشركة المصرية السعودية للاستثمار والتمويل ، وشركة مصر والخليج للفنادق والسياحة..إلخ .

أما النوع الثالث من المشروعات المشتركة ، فيشمل المشروعات المشتركة الخاصة التى نشأت بمبادرات مستثمرين أفراد ، خارج أى إطار تنظيمى أو مؤسسى مسبق (٢) .

وتتوزع المشروعات العربية المشتركة ، بين مشرعات عربية - عربية، ومشروعات عربية - دولية. وبالرغم من كون المشروعات العربية - الدولية المشتركة كثيرة من الناحية العددية إذ

---

(١) جامعة الدول العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الأمانة العامة ، المشروعات العربية والمشروعات العربية والدولية المشتركة : حصر وتبويب ، ومقدمة تحليلية ، القاهرة ، الجامعة ، ١٩٧٧ ، ص ٩

(*) يصل عددها حالياً إلى ٨٥٦ مشروعاً .

(٢) د . محمود عبد الفضيل ، النفط والوحدة العربية ، تأثير النفط العربى على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ط ٤ ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ١٢٥ . ١٢٦

تبلغ نسبتها ٩ر٥٢٪ من إجمالى عدد المشروعات المشتركة، فإن المشروعات العربية – العربية تتصدر المشروعات المشتركة من الناحية المالية، إذ تمثل رؤوس أموالها ٨ر٥٩٪ من إجمالى رؤوس أموال المشروعات العربية والعربية – الدولية المشتركة معاً. كما أن المشروعات العربية – الدولية المشتركة ، يتواجد منها نحو ٢٥ مشروعاً تبلغ رؤوس أموالها ٣ر٩مليار دولار، أى ٦٥٪ من إجمالى رؤوس أموال كل المشروعات العربية الدولية المشتركة ، مما يدل على أن نسبة هامة أقيمت فى الوطن العربى نفسه (١) .

وقد لوحظت الغلبة العددية للمشروعات الثنائية، (٤٤٨ مشروعاً) بنسة ٥٤٪، من جملة المشروعات العربية المشتركة، ويدل ذلك على الدور الذى قد تلعبه العوامل السياسية المباشرة واعتبارات التقارب الثنائى، فى تأسيس العديد من المشروعات العربية المشتركة، ذات الطبيعة الثنائية(٢).

أما فيما يتعلق بالتوزيع القطاعى، فإن مشروعات قطاع المصارف والاستثمار والتمويل والتأمين تحتل المرتبة الأولى من حيث المساهمة العددية والرأسمالية فى المشروعات العربية المشتركة ، إذ تبلغ نسبتها ٥ر٣٣٪ من إجمالى عدد هذه المشروعات ، ٧ر٤٠٪ من إجمالى رؤوس أموالها ، تليها بعد ذلك ، مشروعات الصناعة التحويلية التى تحتل المرتبة الثانية ، إذ تبلغ نسبتها ١ر٢٣٪ من الناحية العددية ، ٧ر٣٠٪ من ناحية المساهمة الرأسمالية .

ومن هنا ، فإن النظرة التقويمية الأولى للمشروعات العربية المشتركة، تظهر أن استثمارات تلك المشروعات لاتمثل سوى نسبة ضئيلة، سواء من الفوائض النفطية العربية، أو من احتياجات التنمية فى دول العجز ، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار أن جانباً مهماً من ناحية العدد ، أو من الناحية الرأسمالية من المشروعات العربية المشتركة يتواجد خارج الوطن العربى، إضافة إلى تركيز نشاط المشروعات العربية المشتركة، على قطاع المال والمصارف، وضعف الاهتمام بالمشروعات التنموية الأساسية .

وقد اتسمت المشروعات العربية المشتركة بطول فترة نضوجها ، وهى المدة الزمنية التى تستغرقها منها مهمة تأسيس المشروع، منذ صدور القرار النهائى بتنفيذه حتى بدء الإنتاج الفعلى ، بسبب الإجراءات البطيئة والمعقدة التى واجهها . وعلى سبيل المثال ، فإن شركة الملاحة العربية البحرية ، قرر المجلس الاقتصادى العربى إقامتها عام ١٩٥٣ ، ولم تتم الموافقة عليها إلا عام ١٩٥٩ ، وتأخر بدء نشاطها إلى نهاية عام ١٩٧٤ .

---

(١) د. مسعود ، المشروعات العربية المشتركة والعمل الاقتصادى العربى المشترك ، مصدر سبق ذكره .

(٢) د. محمود عبد الفضيل، النفط والوحدة العربية . ص ١٢٦ .

ومن الظواهر الأخرى، التى تتسم بها المشروعات العربية المشتركة انخفاض نسبة رأسمالها المدفوع إلى رأسمالها الإسمى، بما أدى إلى تضاؤل الموارد الفعلية مقارنة بالموارد المالية المخصصة لها. وكمثال فإن نسبة الرأسمال المدفوع للشركة العربية للصناعات الدوائية عام ١٩٧٧ لم يتعد ٤ر٥٪ من رأسمالها الإسمى .

كما أن المشروعات العربية المشتركة لم تشغلها مسألة طرح أسهمها للقطاع الخاص بالجدية المطلوبة ، إضافة إلى ارتفاع قيمة الأسهم للعديد منها ، مثال ذلك ، المشروعات التى أنشئت فى إطار مجلس الوحدة، لتصل قيمة السهم الواحد فيها إلى عشرة آلاف دينار كويتى [١] .

ودون شك، فإن الخلافات السياسية العربية ، كانت من الأسباب التى حالت دون انتشار المشروعات العربية المشتركة ، وعرقلت تنفيذ بعضها. مثال ذلك، مشروعات ميثاق طرابلس التى توقفت نتيجة الخلافات المصرية السورية الليبية، ومشروعات الوحدة السورية الأردنية[٢].

---

(١) د. عبد الوهاب حميد رشيد، العوامل المؤثرة فى نجاح المشروعات الصناعية العربية المشتركة، المستقبل العربى ، السنة ٧ ، العدد ٦٥ يوليو ١٩٨٤ .

(٢) د. على كريمى ، النظام القانونى لانتقال رؤوس الأموال بين الأقطار العربية . مصدر سبق ذكره ص ٢٤١ .

(٣) إمكانات إعادة تدوير الأصول الخارجية داخل الوطن العربى

تمثل فكرة إعادة تدوير جزء مهم من الأصول العربية فى الخارج إلى المنطقة العربية ، مطلباً مطروحاً من واقع تواضع حجم الفوائض المالية النفطية المستمرة فى الدول العربية المستوردة لرأس المال، وحاجة الاقتصاديات العربية فى دول الفائض والعجز معاً، إلى مساهمة تلك الأصول بدور فى تحقيق التنمية الاقتصادية .

ومن جانب ثانٍ، فإن الانشغال بإعادة تدوير الأصول العربية فى المنطقة العربية ، يفرضه الحرص على تلك الأصول وعائدها أمام مخاطر تقلبات أسعار الصرف العالمية ، خاصة الدولار، وأسعار الفائدة ومعدلات التضخم فى الدول الصناعية المتقدمة ، إضافة إلى المخاطر السياسية التى تحيط بتلك الأصول متمثلة فى احتمالات التجميد والمصادرة .

وجاءت حرب الكويت ، لتطرح مسألة توزيع الثروة النفطية العربية ، من جهة أن الثروة النفطية قد أدت إلى انقسام الوطن العربى بين «دول فائض نفطى»، و «دول عجز». أو بين «دول يسر»، و «دول عسر» وانتهى ذلك الانقسام بتهديد أمن الدولة النفطية، بل وتهديد وجودها أصلاً [(١)]. وبالتالى فإن تدوير الفوائض النفطية فى دول العجز (أو العسر) العربية، يمكن أن يساهم فى صيانة أمن الدول النفطية ، عوضاً عن ابتزازها أو تهديدها .

ضعف الأسواق المالية العربية

خلال ثلاثين سنة ، ومنذ بداية تدفق المساعدات الإنمائية من دول الفائض النفطية إلى دول العجز، لم يتجاوز نصيب الأخيرة من الفوائض المالية النفطية الـ ٦٠ مليار دولار (منح وقروض واستثمارات مباشرة)، وبنسبة تقل عن ١٠٪ من الأصول العربية فى الخارج ، وبما أدى إلى لجوء دول العجز إلى الاقتراض من الخارج لتمويل حاجات التنمية ، ليتراكم رصيد المديونية الخارجية العربية خلال تلك الفترة ، واصلاً إلى مايزيد عن ٢٠٠ مليار دولار . وكانت أسواق المال الأجنبية، هى التى وفرت معظم تلك التمويلات، وهو أمر يرجع إلى ضعف الأسواق المالية العربية .

وقد أثبتت تجربة الثلاثين سنة الماضية، أنه رغم توفر عرض كاف من الفوائض المالية القابلة

---

(١) رضا هلال ، الصراع على الكويت : مسألة الأمن والثروة ، سينا للنشر القاهرة ١٩٩١، ص ٨ .

للاستثمار مقابل توفر طلب كاف عليها ، فى المنطقة العربية ، ظلت الأسواق المالية العربية ضعيفة ، لغياب المناخ الاستثمارى المشجع والمطمئن والقادر على اجتذاب واستيعاب الأموال المعروضة للاستثمار من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، غياب المؤسسات المالية وأدوات الاستثمار المالى والإطار التشريعى والتنظيمى لدفع حركة السوق باستمرار .

إن السوق المالى FINANCIAL MARKET – كما هو معروف – يتكون من السوق النقدى MONEY MARKET ، ومن سوق رأس المال CAPITAL MARKET حيث يوفر السوق النقدى الأموال قصيرة الأجل التى لاتتجاوز استحقاقاتها مدة السنة ، فى حين أن سوق رأس المال هى سوق الأموال متوسطة وطويلة الأجل .

أســـواق الأوراق الماليـــة العربيـــة

ظهر عدد من أسواق الأوراق المالية العربية فى وقت مبكر نسبياً[1]، وكانت أقدم هذه الأسواق، بورصة الأوراق المالية المصرية التى بدأت نشاطها منذ عام ١٨٨٣ ، وأصدرت الحكومة أول لائحة تنظيمية لها عام ١٩٠٩ . وجاءت بعدها السوق المالية اللبنانية فى بيروت منذ أوائل الأربعينيات من القرن الحالى ، ثم سوق الأوراق المالية عام ١٩٤٥ .

وفى المغرب وتونس، بدأت نواة سوق الأوراق المالية بإنشاء مكتب التصفية « المقاصة» فى المغرب عام ١٩٢٩، ومكتب التصفية فى تونس عام ١٩٣٧ ، حتى كان إنشاء بورصة القيم بالدار البيضاء عام ١٩٦٧، وبورصة القيم فى تونس عام ١٩٦٩ .

وفى الأردن ، كان التعامل بأسهم الشركات يتم من خلال عدد من مكاتب السمسرة بطريقة بدائية ، حتى كان إنشاء سوق عمان المالى عام ١٩٧٨ .

وفى الدول العربية المصدرة لرأس المال ، تعتبر بورصة الكويت التى أنشئت عام ١٩٦٢، أقدم أسواق الأوراق المالية الخليجية وأكثرها تنظيماً . وبإقرار نظام الشركات فى المملكة العربية السعودية عام ١٩٦٥ ، وضعف قواعد إصدارات الأوراق المالية فى المملكة . وفى عام ١٩٨٧ ، أصدرت فى المملكة القواعد المنظمة لتداول أسهم الشركات المساهمة، وتم افتتاح قاعة للتداول، إلا أن العمل بها لم يستمر ، ولاتوجد قواعد لإدراج الأوراق المالية فى السوق الثانوية .

---

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، أسواق الأوراق المالية العربية ، واقعها وإمكانيات تطويرها والروابط فيما بينها ، الكويت ، نوفمبر ١٩٨٨ .

وتُعتبر بورصة البحرين ، سوقاً منظمة من حيث الإصدار والتداول. فالسوق الأولية فى دولة البحرين منظمة بموجب المرسوم بقانون ٢٨ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته. كما دخلت السوق الثانوية، مرحلة التنظيم القانونى بإصدار المرسوم بقانون ٤ لسنة ١٩٨٧، بإنشاء وتنظيم سوق البحرين للأوراق المالية .

وبخلاف ذلك ، فإن سوق الأوراق المالية فى دولة الإمارات العربية المتحدة تعد سوقاً غير منظمة من حيث الإصدار أو التداول . فالسوق الأولية غير منظمة بقانون حتى الآن. وفى ظل هذا الوضع يقوم مصرف الإمارات المركزى بتنظيم بعض جوانب السوق الأولية من خلال تعليماته للبنوك. ولاتزال السوق الثانوية غير منظمة. وقد كانت هناك محاولة عام ١٩٨٣ وأخرى عام ١٩٨٩ لاستصدار قانون بإنشاء سوق للأوراق المالية .

وفى سلطنة عمان ، ينظم السوق الأولية قانون الشركات التجارية عام ١٩٧٤، وتعديلاته بموجب المرسوم السلطانى ١٩٧٧/٢، والمرسوم السلطانى ١٩٧٨/١٦ . ودخلت السوق الثانوية مرحلة التنظيم بإصدار مرسوم سلطانى فى يونيو ١٩٨٨، بإنشاء سوق مسقط للأوراق المالية.

إنه من المهم إبراز أن أسواق الأوراق المالية، تضم - غالباً - نوعين ، النوع الأول، هو أسواق الإصدار الأولى التى يتم فيها طرح الإصدارات الجديدة من الأوراق المالية للاكتتاب بها من قبل الجمهور - ، ثم هناك سوق التداول الثانوى التى يتم فيها تداول الأوراق المالية المتاحة بيعاً وشراء من قبل الجمهور فى مرحلة تالية لعملية الإصدار والاكتتاب .

وقد لوحظ فى أسواق الأوراق المالية العربية ، أن معظم الأسواق الأولية، وإن كانت منظمة، فإنها تتصف بتذبذب وضآلة إصداراتها ، فى حين أن الأسواق الثانوية غير موجودة أصلاً فى بعض الدول العربية ، وتتميز جميعها بضيق نطاقها. وعدا سوق الأوراق المالية فى الكويت والأردن، فإن الأسواق الثانوية بالبورصات العربية تتميز بركود حركة التعامل بالأسهم، وتباطؤ نموها (١) .

ويرجع ذلك بشكل أساسى إلى سيادة نمط الشركات العائلية المغلقة فى الدول العربية، واحتفاظ المساهمين بما فى حوزتهم من أسهم دون عرضها للتداول، إضافةً إلى ارتفاع نصيب القطاع العام فى ملكية عدد كبير من الشركات. أما بالنسبة للسندات ، فإن معظم الإصدارات فى السوق الأولية تكتتب فيها المؤسسات المالية التقليدية (البنوك وشركات التأمين وصناديق

---

(١) د. سليمان المنذرى : الأسواق العربية لرأس المال. نشأتها التاريخية - خصائصها الأساسية - إمكانيات التكامل فيما بينها ، دار الرأى ، بيروت ١٩٨٧ ص ١٠٠ .

التقاعد)، وهذه المؤسسات تحتفظ بما فى حوزتها من السندات دون طرحها للتداول، كما تقابل حيازة السندات - أحياناً - بالرفض المجتمعى، نظراً لما يشوب سعر الفائدة الذى تحمله من شبهة الربا الذى تحرمه تعاليم الدين الإسلامى .

وتتصف الأسواق العربية (الأولية والثانوية) بالقصور التشريعى والمؤسسى. فعمليات إصدار الأوراق المالية تتوزع بين قوانين ولوائح ونظم وتعليمات تصدرها جهات متعددة. أما القصور المؤسسى، فيتمثل فى قلة المؤسسات المتخصصة، ودور الوساطة المالية التى تعمل على تحقيق آلية السوق وهيكلها التنظيمى. وقد انعكس هذا القصور على كفاءة الأسواق وأدائها، كما أدى غياب شركات الوساطة المالية إلى اقتصار ممارسة المهنة، إما على البنوك التجارية، أو على السماسرة غير المختصين .

لقد ظل دور أسواق الأوراق المالية العربية متواضعاً (*)، ولم تفلح أن تكون آلية لجذب الفوائض وتخصيصها نحو فرص الاستثمار فى الدول العربية فى ظل ظروفها الراهنة (١) .

بيد أن العائق الرئيسى أمام أسواق الأوراق المالية العربية لجذب الفوائض ، هو أن الدول العربية المصدرة لرأس المال، وإن كانت لاتفرض قيوداً على تحويل النقد إلى الخارج، فإن تلك الدول تتشدد بشكل عام فى الموافقة على طرح إصدارات غير محلية فى سوق الأوراق المالية بها ، بحجة حماية المكتتبين المرتقبين ، فى حين أنه من الممكن الوصول إلى قواعد لتأمين حقوق المكتتبين، وقبول طرح إصدارات الأوراق المالية من الدولة المستوردة لرأس المال فى الدول المصدرة، وتوسيع نطاق الاكتتاب بحيث لايقتصر على المقيمين من رعايا تلك الدولة طارحة الإصدار، بل ليشمل رعايا الدولة المصدرة لرأس المال والمقيمين على أراضيها. كما أنه من الممكن تبادل تسجيل أسهم الشركات العربية على لوائح البورصات العربية (٢) .

(*) مؤشر تطور سوق الأوراق المالية ، هو نسبة قيمة حقوق المساهمين فى الشركات المدرجة (حجم السوق) إلى إجمالى الدخل القومى . ويتعدى هذا المؤشر ٦٠٪ فى أسواق الدول الصناعية . وفى حالة أسواق الأوراق المالية العربية ، بلغ المؤشر عام ١٩٩٠، ٤٨٪ فى الأردن، و ٤٣٪ فى الكويت (قبل الغزو العراقى) ، وفى المغرب ٢ر٦٪ ، وفى بورصة القاهرة ٩ر٦٪ .

Emerging Stock Markets Factbook , IFC, 1991 .

(١) د. سليمان المنذرى ، الأسواق العربية لرأس المال ، المصدر السابق ، ص ١٥٣ .

(٢) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، أسواق الأوراق المالية العربية ، ص ٤٦ .

البنوك التجارية العربية

كان من نتائج الفورة النفطية وزيادة العائدات المالية النفطية ، ارتفاع مستوى الكثافة المصرفية (*) فى الدول العربية، فقد ارتفع عدد البنوك وفروعها إلى ٤٥٣٨ وحدة بنهاية عام ١٩٨٦ .

وتشير التقارير إلى أن النبوك التجارية والاستثمارية المنتشرة فى الوطن العربى ، وصلت فى منتصف الثمانينيات إلى مايزيد عن ٣٤٠ بنكاً ، بلغت رؤوس أموالها المدفوعة أكثر من ٢٠ مليار دولار ، واحتياطياتها مايقرب من ١٠ر٧ مليار دولار ، وزادت ودائعها على ٢٤ مليار دولار ، وبلغت استثماراتها مايقرب من ١٢ مليار دولار ، بينما وصلت قروضها إلى أكثر من ١١٩ مليار دولار (١) .

لقد لعبت البنوك التجارية العربية دوراً محدوداً فى تمويل المشروعات التنموية العربية ، إذ ركزت نشاطاتها فى مجالات محدودة لتمويل التجارتين الداخلية والخارجية ورؤوس أموال التشغيل فى المؤسسات الصناعية المختلفة . وقد يعود ذلك إلى طبيعة العمل المصرفى التجارى وكون معظم مطلوبات المصارف ودائع قصيرة الأجل ، مما يتطلب سيولة مصرفية عالية وقروضاً تلعب عليها صفة الأجل القصير . لذلك اضطرت الحكومات العربية إلى إقامة مؤسسات تمويل تخصصية تنشط فى تقديم قروض طويلة ومتوسطة الأجل للأغراض التنموية المختلفة، وبفوائد منخفضة عادة (٢) .

ولكن بالرغم من هذه الأوضاع فقد سلكت بعض البنوك التجارية استراتيجيات تهدف إلى استثمار بعض مواردها فى تمويل المشروعات. فمثلاً ، اشترك بنك الخليج الدولى، وبنك برقان الكويتى، وبنك أبو ظبى الوطنى، فى تمويل مشروعات إنمائية فى الجزائر بلغت تكلفتها ٦٠٠ مليون دولار. كما قام البنك التجارى السعودى، وبنك برقان الكويتى، والبنك السعودى الهولندى، بالمشاركة فى تمويل خطوط الكهرباء فى المملكة العربية السعودية بتكلفة ٥٦ مليون ريال سعودي و ٤٥ مليون دولار. واشترك بنك الكويت الوطنى، وبنك برقان، فى تمويل مشروع خطوط المجارى فى دبى بتكلفة ٤٥ مليون دولار (٣) .

(*) الكثافة المصرفية = عدد الوحدات المصرفية (المكاتب الرئيسية والفروع) ٠٠٠ر١٠٠ / عدد السكان

(١) عبد المنعم السيد على ، نحو سوق مالية عربية ، المستقبل العربى ، ع ١٤٩ ، يوليو ١٩٩١ .

(٢) عبد المنعم السيد على ، المصدر السابق .

(٣) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الجهاز المصرفى العربى ودوره وملامحه، مصدر سبق ذكره.

إلا أن البيانات الخاصة بالموجودات الأجنبية للبنوك التجارية العربية ، تشير إلى ارتفاع نسبتها إلى إجمالى الموجودات . حيث وصلت النسبة فى البنوك السعودية إلى ٩ر٤٩٪، وفى الإمارات إلى ٨ر٤٥٪ ، والبحرين إلى ٨ر٤٤٪ ، وقطر ٧ر٤١٪ ، والكويت ٢٩٪، ويعزى هذا الارتفاع النسبى لهذه الموجودات إلى استثمارات البنوك فى الخارج، والتى تتكون معظمها من ودائع واستثمارات فى الأسواق المالية الدولية ، إضافة إلى أن نظم مراقبة البنوك التجارية فى كثير من الدول العربية تحظر امتلاك البنوك لأية حصص مباشرة، أو فى صورة أسهم بالمشروعات الزراعية والصناعية، إلا فى حدود نسبة محددة لاتزيد فى أغلب الأحيان عن ٢٪ من رأسمالها العامل واحتياطياتها [١] .

والخلاصة أن الجهاز المصرفى العربى ، لم يلعب دوراً فعالاً فى حركة الفوائض المالية العربية، وأن أى نشاط واضح فى هذا الخصوص، جاء فقط من ناحية مؤسسات متخصصة قطرية، أو قومية، أو مشتركة ، أقامتها البلدان العربية المنتجة للنفط .

وفى هذا المجال ، فإن إعادة تدوير الفوائض النفطية فى المنطقة العربية، تفرض على البنوك التجارية العربية التخفف من القيود التى تحد من مساهمتها فى التمويل التنموى داخل المنطقة العربية. كما يمكن للبنوك التجارية العربية أن توسع فى إقراضها من خارج ميزانياتها من خلال توريق SECURITIZATION العمليات الائتمانية المصرفية ، أى قيام البنوك بالاكتتاب فى أوراق مالية تصدرها الجهات المقترضة ، ومن ثم القيام بدور الوساطة فى تداولها ، وذلك بدلاً من المنتج المباشر للقروض .

ويمكن للبنوك التجارية العربية أيضاً أن تزيد وتوثق تعاونها مع مؤسسات التمويل العربية (الصندوق العربى ، والصندوق الكويتى ، وصندوق أبو ظبى .. إلخ) خاصة وأن أغلب هذه المؤسسات تسمح لها قوانينها بأن تقترض من الأسواق مايوازى ضعفى رأسمالها، وبالتالى فإن بإمكان هذه المؤسسات إصدار سندات دين خاصة بها ، يتم ترويجها من خلال البنوك التجاية العربية .

كذلك، فإن بإمكان البنوك التجارية العربية اللجوء إلى أسلوب التمويل المشترك، بالتعاون مع مؤسسات التمويل العربية . ويتم ذلك بأن تأخذ على عاتقها الجزء التجارى والأقصر أجلاً والمقبول بمعايير الأسواق الخاصة [٢] .

---

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الجهاز المصرفى العربى .. ص ٣٣ .

(٢) حكمت النشاشيبى ، التطورات الأخيرة فى الأسواق المالية الدولية، وأثرها فى العمل العربى المصرفى . المستقبل العربى ، ع ١٥١ ، سبتمبر ١٩٩١ .

معوقات استثمارية أم معوقات سياسية

لئن كانت أسواق المال العربية تتميز بالضعف ، فإن تدوير الفوائض النفطية فى المنطقة العربية ، قد أخذ الصيغة الحكومية سواء على المستوى القومى، أو القطرى عموماً ، فى شكل تعامل مؤسسى أو تعامل حكومى مباشر ، خارج نطاق الأسواق المالية ، وبالتالى يصح تسميته بأنه « لاسوقى» [١] . وفى حالة التمويل العربى - العربى ، وفقاً لعوامل السوق ، فإنه يتم من خلال أسواق المال الدولية .

وقد تكاثرت الكتابات فى الآونة الأخيرة، حول تهيئة المناخ الملائم للاستثمار فى الدول العربية المستوردة لرأس المال ، كشرط ضرورى لعلاج ضعف أسواق المال العربية من جهة ، ولجذب الفوائض المالية العربية من جهة أخرى .

ودون شك فإن الدول العربية المستوردة لرأس المال ، قد بذلت ولاتزال تبذل مجهودات كبيرة منذ منتصف السبعينيات لتحسين مناخ الاستثمار فيها. وتضمنت قوانين الاستثمار فى تلك الدول منح أو التوسع فى منح مزايا وإعفاءات ضريبية وجمركية للاستثمارات الوافدة، وتبسيط إجراءات الاستثمار، وتحويل أرباح الاستثمارات للخارج ، إضافةً إلى طرح حصص من ملكية الشركات العامة للاكتتاب للمستثمرين غير المحليين .

وعلى المستوى القومى العربى ، وفرت الدول العربية إطاراً قانونياً ومؤسسياً لتسهيل انتقال رؤوس الأموال العربية، وتوظيفها داخل الدول العربية.وتمثل ذلك بصفة أساسية فى اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التى حصنت رؤوس الأموال العربية المستثمرة فى الدول العربية بضمانات من المخاطر غير التجارية . ويتمثل كذلك فى الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية فى الدول العربية، التى حصنت انتقال رؤوس الأموال العربية داخل الدول العربية بنظام قضائى خاص ، بحيث تتم تسوية المنازعات الناشئة عن الاتفاقية عن طريق التوفيق، أو التحكيم، أو اللجوء لمحكمة الاستثمار العربية التى تشكلت لهذا الغرض.

وكشفت نتائج الاستبيان الذى أجرته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار حول مناخ

---

(١) حكمت النشاشيبى ، أسواق المال فى الدول العربية ، ورقة قدمت إلى ندوة صندوق النقد العربى ، أسواق رأس المال فى الدول العربية : واقعها ومجالات تطويرها أبو ظبى ٤ - ٦ فبراير ١٩٨٤ ، ص ١٧ .

الاستثمار فى الوطن العربى عام ١٩٨٩ ، أن أهم العناصر الجاذبة للاستثمار فى الدول العربية هى : تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسى والاقتصادى ، وحرية تحويل الأرباح وأصل الاستثمار إلى الخارج ، وإمكانية تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار ، واستقرار سعر صرف العملة المحلية ، وسهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار، والتعامل مع الجهات الرسمية . واعتبر المستثمرون العرب فى مختلف الدول العربية الذين وجه لهم الاستبيان ، أن أهم العناصر المعوقة للاستثمار هى : الروتين، والبيروقراطية، وصعوبة إجراءات التسجيل والترخيص ، وعدم ثبات سعر صرف العملة المحلية، وعدم توفر الاستقرار السياسى والاقتصادى ، وعدم استقرار قوانين الاستثمار ، إضافة إلى القيود المفروضة على حركة رأس المال وتحويل الأرباح [١]. وفى الحق، إن هناك علاقة ارتباطية بين تهيئة المناخ الملائم للإستثمار فى الدول العربية، ونمو وتطور الأسواق المالية العربية، حيث لايتوقع تطور سوق المال فى مناخ غير ملائم للاستثمار ، كما أن وجود سوق مال متطورة ومتسعة يعتبر عنصراً مواتياً للاستثمار .

بيد أن تهيئة مناخ الاستثمار، وإن كانت شرطاً ضرورياً لجذب الاستثمار، فإنها ليست شرطاً كافياً لذلك. وبمعنى آخر، فإن تهيئة مناخ الاستثمار تعد شرط ضرورة وليس شرط كفاية لجذب الاستثمار. ففى العديد من الدول العربية المستوردة لرأس المال، تتوافر فرص واسعة وسياسات ملائمة للاستثمار، ورغم ذلك كانت الاستثمارات الوافدة من دول الفائض إلى دول العجز غيضاً من فيض .

وموضع الداء الأصلى ، هو بلاشك ، التفكك السياسى والاقتصادى العربى ، وضعف الثقة المتبادلة بين الأقطار العربية ، سياسياً ، وتخلخلها اقتصادياً ، وعدم الوصول إلى حد أدنى من الثقة المتبادلة ، التى يمكن أن تنعكس فى تعاون اقتصادى ومالى فعال [٢] .

إن أهم عنصر فعال لتحقيق التكامل الاقتصادى هو توافر الإرادة السيادية ، وقبول الأطراف المتعاقدة التخلى مادياً عن جزء من السيادة الوطنية . وهو أمر يتفق عليه أنصار وخصوم التكامل الاقتصادى إجمالاً [٣] . ويمثل تكامل الأسواق المالية عملاً تكميلياً مهماً

---

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية لعام ١٩٨٩ . ص ٤٨ - ٤٩.

(٢) عبد المنعم السيد على ، نحو سوق مالية عربية ، مصدر سبق ذكره .

(3) Robert Triffin , Gold and the Dollar Caisis , P . 132 .

لتكامل أسواق السلع والعمالة ، أو بمعنى آخر، فإن تحرير عمليات انتقال رأس المال ، يمثل بداية ضرورية لتحقيق التكامل الاقتصادى [١] .

وقد اعتمدت هذا الفهم لدور سوق المال العربية استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك، التى قدمتها الأمانة العامة للجامعة العربية إلى مؤتمر القمة العربى الحادى عشر بعمان (نوفمبر ١٩٨٠) ، حيث تم التأكيد على توجيه قطاع المال على نحو يواجه احتواء فى السوق المالية الدولية، ويسمح بتوجيه المدخرات العربية إلى داخل الوطن العربى لأغراض التنمية ، ويعزز المقومات النقدية والتجارية وفقاً لمتطلبات العمل العربى المشترك [٢] . كما نص ميثاق العمل الاقتصادى القومى الصادر عن قمة عمان (نوفمبر ١٩٨٠)، على ربط رأس المال العربى داخل الوطن العربى بالهدف التكاملى .

كما جاء إبرام الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية فى الدول العربية المصادق عليها فى قمة عمان كذلك، بهدف تسهيل انتقال رؤوس الأموال العربية وتوظيفها داخل الدول العربية [٣] .

إلا أنه بعد مرور أكثر من عقد على انعقاد القمة العربية فى عام (١٩٨٠)، يتأكد أن ما أقرته لم يكن نتاج « إرادة سياسية » بقد ماكان «مزايدة سياسية » .

.(1) Firtz Muchlup , Internateonal Mobility and Movement Of Capital , New York , 1972 , P 55 .

(٣) جامعة الدول العربية، وثيقة استراتيجية العمل الإقتصادى العربى المشترك ، وثائق إقتصادية رقم١ص٩.

(٤) جامعة الدول العربية، الإتفاقية الموحدة لإستثمار رؤوس الأموال العربية فى الدول العربية ، وثائق إقتصادية رقم ٣ ص ٣ .



الفصل السادس

أزمة الخليج ومستقبل فوائض البترودولار العربية

« مما لاشك فيه أن صدام حسين حين غزا الكويت ، وجورج بوش حين أرسل ٤٠٠ ألف جندى للتصدى له ، كان يعتمل فى رأسيهما أن الخليج - هو الآن أكثر من أى وقت مضى - عاصمة الذهب الأسود »

آلان جريش ، دومينك فيدال ، الخليج : مفاتيح لفهم حرب معلنة ١٩٩١ .

وحده النفط ، بآباره وأسعاره وأمواله ، الذى دارت بسببه وحوله حرب الخليج ، والتى بدأت فعلياً بغزو العراق للكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، وتواصلت بهجوم التحالف الغربى على العراق وقواته الغازية فى الكويت، وتدمير آلته العسكرية والاقتصادية .

ومن قبل كان النفط ، وحده ، سبباً للمساندة الأمريكية لابن سعود ضد حسين صنيعة لندن - عام ١٩٣٢ ، ولتضع «شيفرون» قدمها فى المنطقة ظلت محتكرة من الشركات النفطية البريطانية .

وبعد أكثر من ثلاثين عاماً ، كان النفط ، وحده، سبباً للتدخل الأمريكى لإقصاء الدكتور مصدق فى إيران عام ١٩٥٣، لأنه حاول تأميم شركات النفط . كما كان النفط - إلى جانب إسرائيل - من أسباب تدخل أمريكا عام ١٩٦٧ ، لإسقاط عبد الناصر . وفى حرب ١٩٧٣ ، كان النفط حاضراً كأحد أسلحتها ، وحاكماً بعدها . وأثناء الحرب العراقية - الإيرانية ٨٠ - ١٩٨٨ ، لم يكن غائباً ، حيث استدعى قصف الناقلات النفطية حماية البواخر الأمريكية .

وما كان حاكم البعث العراقى، عندما قرر غزو الكويت، يجهل تلك الحقائق التاريخية الشائعة. إلا أن آبار النفط وأسعاره وأمواله، هذه المرة، كانت أكثر خطورة من أى وقت مضى، خاصة بالنسبة للقرن القادم .

وقد كشف الرئيس الأمريكى «بوش» فى خطاب له يوم ١٢ سبتمبر ١٩٩٠، عن ذلك بقوله « إن العراق يسيطر على ١٠٪ من احتياطى النفط العالمى ، ويسيطر مع الكويت على ضعف هذه النسبة . وإذا سمح للعراق بابتلاع الكويت، ستكون له القوة الاقتصادية والعسكرية والغطرسة لتهديد جيرانه الذين يسيطرون على حصة الأسد من النفط العالمى . ولانستطيع ولن نسمح لشخص (..) بالسيطرة على مورد حيوى كهذا » (١) .

ومالم يوضحه بوش ، أورده - من قبل - تقرير الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابيك» عام ١٩٨٩، مؤكداً حقيقتين أساسيتين . الحقيقة الأولى أن احتياطيات دول الخليج النفطية تفوق نسبة ٦٠٪ من الاحتياطيات العالمية ، حيث قُدرت قيمتها بأكثر من ٦٠٠ مليار برميل ، فبلغت احتياطيات السعودية ٢٥٥ مليار برميل ، والعراق ١٠٠ مليار

---

(١) انظر ، رضا هلال ، الصراع على الكويت : مسألة الأمن والثروة، سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩١ .

برميل ، والإمارات ٩٨ مليار برميل ، والكويت ٩٥ مليار برميل. وبالمقارنة، كان أكبر احتياطى نفطى خارج منطقة الخليج وهو الاحتياطى السوفيتى، لايتجاوز ٦٠ مليار برميل، ثم الاحتياطى المكسيكى الذى لايزيد عن ٥٠ مليار برميل. فى حين انخفض احتياطى الولايات المتحدة إلى أقل من ٢٦ مليار برميل ، وقدر احتياطى بحر الشمال بحوالى ١٧ مليار برميل ، واحتياطى كندا بحوالى ٦ مليارات برميل .

والحقيقة الثانية التى يؤكدها تقرير «أوابيك» عام ١٩٨٩ ، أن البشرية لم تفشل فقط فى العثور على مكامن عملاقة ، بل فشلت أيضاً فى التوصل إلى بدائل مناسبة ، ذات كلفة منخفضة، عن النفط ، وبعض هذه البدائل مكلف وخطر جداً على الإنسان والبيئة [١] .

هاتان الحقيقتان، تؤكدان أن الدول الصناعية المستهلكة للنفط ، وبمقدمتها الولايات المتحدة، أصبحت أمام مأزق حقيقى .

فحسب أرقام تقييم احتياطيات النفط، وعلى أساس معدلات الإنتاج اليومية ، فإن مخزون النفط فى الولايات المتحدة الذى يمثل نسبة ٤ر٦٠٪ فقط من الاحتياطى العالمى ، قد ينفذ خلال ٩ سنوات. وفى حالة دول الاتحاد السوفيتى السابق التى تحوى ٩ر٢١٪ من الاحتياطى العالمى ، يكفى المخزون لمدة ١٣ سنة فقط . بينما احتياط النفط فى أوروبا الغربية (٦ر٢ ٪ من الاحتياط العالمى) يعد متواضعاً جداً قياساً لحاجاتها وازدياد استهلاكها السنوى. أما اليابان فإنها دولة مستوردة كلياً للنفط .

ورغم أهمية نفط المكسيك وفنزويلا، للولايات المتحدة والغرب، فإن مخزون أمريكا اللاتينية لايتعدى ١٣٪ من الاحتياطى العالمى، كما أن التوسع الصناعى فى دول أمريكا اللاتينية كالبرازيل والأرجنتين وشيلى، يزيد حاجتها إلى النفط فى المستقبل المنظور (جدول ١ - ٦) .

أما مخزون دول الخليج ، الذى يمثل ثلاثة أضعاف مخزون أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية ، فإنه يتميز بأهمية استثنائية سواء من ناحية الحجم أو العمر .

فمخزون النفط فى السعودية (نسبته ٧ر٢٣٪ من الاحتياطى العالمى) يكفى لما يزيد عن ١٤٠ سنة، ومخزون الكويت (نسبته ١ر١٣٪) لنحو ١٦٨ سنه، ومخزون العراق (٧ر٦٪) لما يزيد عن ٩٦ سنة ، والإمارات (٦ر٦٪) لنحو ١٤٥ سنة ، وإيران (٩ر٦٪) نحو ٨٦ سنة. ناهيك عن مخزون قطر وعمان والمنطقة المحايدة والاكتشافات المحتملة [٢].

---

(١) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، تقرير الأمين العام الخامس عشر ، الكويت ، ١٩٨٩ .

(2) Oil and Gas Gournal , 25 / 12 / 1989 .

جدول (١ - ٦)

الاحتياطيات العالمية من النفط (يناير ١٩٩٠) (*)

المنطقة	الاحتياطى/ مليار برميل	الإنتاج / برميل يومياً	العمر المتوقع/ سنة
الأمريكتان :	١٥٧٫٠٢٠	١٥٫٦٩٦	
الولايات المتحدة	٢٥٫٨٦٠	٧٫٦٧٥	٩٫٢
كندا	٦٫١٣٣	١٫٥٨٨	١٠٫٦
المكسيك	٥٦٫٣٦٥	٢٫٦١٨	٥٩٫٠
فنزويلا	٥٨٫٥٠٤	١٫٧٣٢	٩٢٫٦
دول أخرى	١٠٫١٥٨	١٫٠٨٣	
دول أوروبا الغربية :	١٨٫٨٢٢	٣٫٧٥٩	
بريطانيا	٤٫٢٥٥	١٫٧٤٣	٦٫٧
النرويج	١١٫٥٤٦	١٫٤٧٠	٢١٫٥
دول أخرى	٣٫٠٢١	٠٫٥٤٦	
أفريقيـــا :	٥٨٫٨٣٧	٦٫٣٦٩	
الجزائر	٩٫٢٠٠	٠٫٦٩٨	٣٦٫١
ليبيا	٢٢٫٨٠٠	١٫١٠٠	٥٦٫٧
نيجيريا	١٦٫٠٠٠	١٫٦٠٥	٢٧٫٣
مصر	٤٫٥٠٠	٨٥٤ر	١٤٫٤
دول أخرى	٦٫٣٣٧	٢٫١١٢	
آسيا والشرق الأقصى :	٢٢٫٥٤٥	٣٫٢١٤	
أندونيسيا	٨٫٢٠٠	١٫٢٠٩	١٨٫٦
ماليزيا	٢٫٩٥٠	٠٫٥٥٧	١٤٫٥
الهند	٧٫٥١٦	٠٫٦٧٣	٣٠٫٦
دول أخرى	٣٫٨٧٩	٠٫٧٧٥	
الشرق الأوسط :	٦٦٠٫٤٤٧	١٦٫٠٣١	
السعودية	٢٥٤٫٩٥٩	٤٫٩٣٦	١٤١٫٥
الإمارات	٩٨٫١٠٥	١٫٨٤٤	١٤٥٫٨
الكويت	٩٤٫٥٢٥	١٫٥٤٣	١٦٨٫٠
العراق	١٠٠٫٠٠٠	٢٫٨٣٠	٩٦٫٨
إيران	٩٢٫٨٦٠	٢٫٩٣٤	٨٦٫٧
دول أخرى	١٩٫٩٩٨	١٫٩٤٣	
مجموع العالم (غير الدول الاشتراكية)	٩١٧٫٤٧١	٤٤٫٠٧٠	
مجموع العالم	١١٠٠٫١٥٧	٥٩٫٣٨١	

(*) المصدر : Oil and Gas Jorunal , 25 Dec . 1989 .

إلى هنا ، فإن مخزون النفط فى الغرب ودول الكومنولث الروسى معرض للنفاذ بين ١٠ - ١٥ سنة ، بينما تصبح الدول الخليجية (دول مجلس التعاون الخليجى والعراق وإيران) المصدر الأكبر لإنتاج النفط بعد ذلك التاريخ ، والمصدر الوحيد ، فى الربع الثانى من القرن الحادى والعشرين(*) .

ويزيد من مأزق الدول الغربية، الفشل فى التوصل إلى مصادر بديلة عن النفط أمام رخص مادة النفط من ناحية، وسهولة الحصول على هذه المادة من ناحية أخرى. فالطاقة النووية، إضافة إلى أنها مكلفة، فإن خطورتها الكبيرة على الإنسان والبيئة ، تمنع الاعتماد عليها. أما مصادر الطاقة الأخرى كالماء والشمس، فإنها مازالت فى طور التأسيس. وتتطلب إعادة هيكلة الاقتصاد والآلة الصناعية فى الغرب .

وأمام هذا المأزق ، لم يكن أمام الولايات المتحدة والدولة الغربية عموماً سوى خيارين: إما الهيمنة المباشرة على مواقع النفط فى الخليج وبالتالى التحكم فى إمداداته وأسعاره، وإما التحكم فى تطورات المنطقة بكل احتمالاتها، فى إمدادات وأسعار النفط، وبالتالى تهديد الاقتصاديات الغربية . وطبيعياً ، كان الانحياز للخيار الأول ، بانتظار مناسبة فرضه .

على الجانب الآخر، كان النفط بآباره وأسعاره وأمواله، وراء المغامرة العراقية بغزو الكويت. فالعراق الذى خرج من حربه مع إيران ، مثقلاً بديون تصل إلى ٨٠ مليار دولار ، ولى وجهه إلى الشاطئ العربى للخليج للسيطرة عليه، وإلى الكويت لحل مشاكله الاقتصادية ، بحرب أخرى تجعل له اليد الطولى فى المنطقة .

وقد عبر الرئيس العراقى عن ذلك بصراحة، فى خطاب له فى عمان يوم ٢٤ فبراير ١٩٩٠. فبعد أن استنتج أن تراجع قوة ونفوذ الاتحاد السوفيتى سيؤدى إلى أن تتمتع الولايات المتحدة بحرية مناورة واسعة فى منطقة الشرق الأوسط ، حذر العرب من أن الولايات المتحدة ستتحكم فى منطقة الخليج وستحدد أسعار النفط حسب مصالحها . وقال: «إن الدول التى تستحوذ على النفوذ الأكبر فى المنطقة ، عبر الخليج العربى ومايملك من نفط ، ستكون لها اليد الطولى بغير منافس» (١)

(*) يظل هذا التحليل صحيحاً رغم الإعلان عن نجاح عملية « الاندماج النووى » المنتج للطاقة ، وهى العملية التى تعتمد على رفع حرارة الذرات بدرجة كبيرة ، الأمر الذى يجعلها ترتطم بعضها بالبعض الآخر بقوة كبيرة تؤدى إلى اندماجها ، ومن ثم إنتاج طاقة . فالتوصل إلى مفاعل لإجراء عملية الاندماج بشكل تجارى لن يتحقق قبل عام ٢٠٤٠.

(١) الدستور ، ١٢٥ /٢/ ١٩٩٠ .

وبدأ الرئيس الحرب فى مؤتمر القمة العربية (يونيو ١٩٩٠) فى بغداد، على جبهة النفط. ففى جلسة مغلقة ، وأمام الزعماء العرب ، قال صدام حسين : «إن الحرب تحصل أحياناً بالجنود، ويحصل الإيذاء بالتفجيرات وبالقتل وبمحاولات الانقلاب، وأحياناً أخرى بالاقتصاد. وكان الرئيس العراقى يقصد بالحرب الاقتصادية ، خفض أسعار النفط من خلال عدم التزام بعض الدول العربية بحصص منظمة «أوبيك»، وقال: «إن كل انخفاض فى البرميل الواحد بقدر دولار واحد، وحسب ماقيل لى، فإن خسارة العراق تبلغ مليار دولار فى السنة»[1] .

وبعد إعلان الحرب ، فى قمة بغداد ، قام العراق بتحديد أطرافها باتهام حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة مع حكومة الكويت بإغراق سوق النفط العالمية ، بإنتاج مايزيد عن حصتيهما المقررتين بواسطة منظمة « أوبيك»، وكان ذلك فى شهر يونيو ١٩٩٠ .

وبمسعى سعودى ، اجتمع وزراء نفط دول الخليج العربية الأعضاء فى « أوبيك » فى جدة يوم ١٠ يوليو ١٩٩٠ . وانتهت الاجتماعات بموافقة الإمارات والكويت على خفض الإنتاج، إلا أن الرئيس العراقى ، فى خطابه بمناسة أعياد الثورة فى العراق يوم ١٧ يوليو أعاد اتهام الكويت والإمارات بإغراق سوق النفط، و « تنفيذ مخطط لتدمير اقتصاد العراق » .

وفى اليوم التالى ، ١٨ يوليو ١٩٩٠ ، صعد العراق هجومه السياسى على الكويت والإمارات ، بإعلان مذكرة موقعة من وزير الخارجية العراقى فى ١٥ يوليو إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية . وأوردت المذكرة « أن حكومتى الكويت والإمارات نفذتا عملية مدبرة لإغراق سوق النفط بمزيد من الإنتاج خارج حصتيهما المقررتين فى أوبيك... وقد أدت هذه السياسة المدبرة إلى تدهور أسعار النفط تدهوراً خطيراً ... وأن السعر انخفض هذه السنة (أى ١٩٩٠) عن ١٨ دولاراً بسبب سياسية حكومتى الكويت والإمارات، مما يعنى خسارة العراق مليارات عدة من دخله لهذه السنة، فى الوقت الذى يعانى فيه العراق ضائقة مالية»[2].

وأمام ذلك ، أكدت كل من الكويت والإمارات ، أثناء الاجتماع الوزارى لأوبيك (٢٦ - ٢٧ يوليو ١٩٩٠)، التزامها التقيد بحصتها من إنتاج «أوبيك» مراعاة واستجابة للمطالب العراقية .

---

(١) نص كلمة الرئيس العراقى فى الجلسة المغلقة بقمة بغداد فى :

رضا هلال ، الصراع على الكويت : مسألة الأمن والثروة ،مصدر سبق ذكره ، ص ١٣١ .

(٢) رضا هلال ، المصدر السابق ص ٧٠ - ٧١ .

بيد أن الغزو العراقى للكويت ، فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، قد كشف عن أن المطالب العراقية كانت تتجاوز حد فرض الالتزام بالحصص الإنتاجية لمنع خفض أسعار النفط ، وبما يعنى فعلياً السيطرة على القرار النفطى فى « أوبيك » . فقد كان المطلب الأساسى الاستحواذ على «الغنيمة» الكويتية بنفطها وعائداته، واستثماراتها الخارجية ، لمنع انهيار العراق اقتصادياً .

وكما صرح سعدون حمادى ، نائب رئيس الوزراء العراقى وقتئذ ، بعد الغزو بشهر ، أن ضم الكويت ، التى اعتبرت المحافظة العراقية التاسعة عشر فى ٢٨ أغسطس ١٩٩٠ ، يقفز بالاحتياطى النفطى إلى ١٩٤٫٥ مليار برميل، مقابل الاحتياطى العراقى السابق والبالغ ١٠٠ مليار برميل فقط ، ويصل بالحصة الإنتاجية إلى ٤٫٦ مليون برميل يومياً ، وذلك بإضافة حصة الكويت البالغة ١٫٥ مليون برميل يومياً .

وقدر المسئول العراقى إيرادات العراق من النفط حسب الحصة السابقة، وبسعر أدنى قدره ٢٥ دولاراً للبرميل، بقيمة ٣٨٫٣ مليار دولار سنوياً. أما فى حالة زيادة الحصة الإنتاجية إلى ٥٫٥ مليون برميل يومياً ، فإن الإيرادات النفطية تصل إلى أكثر من ٥٠ مليار دولار سنوياً، وبما يمكن العراق من سداد ديونه الخارجية فى فترة تتراوح بين عامين وأربعة أعوام. وكان تعيين حكومة مؤقتة ، بعد الغزو وقبل الضم ، بهدف وضع اليد على الأصول المالية الكويتية فى الخارج ، بمنطق الغنيمة والاستلاب [1].

وهكذا ، كان النفط ، بآباره وأسعاره وأمواله ، وراء الغزو العراقى للكويت ، ووراء التحالف الغربى ضد العراق بهدف تدمير آلته العسكرية وبنيته الاقتصادية .

---

(١) رضا هلال ، المصدر السابق ص ٩١ .

(٢) الأزمة الكويتية والعائدات النفطية

عندما قام الجيش العراقى بغزو الكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، وكانت الدول العربية النفطية ، قد بدأت فى التغلب على الانكماش الاقتصادى الذى أعقب انهيار أسعار النفط عام ١٩٨٦ . وتعززت الثقة فى الانتعاش مستقبلاً نتيجة للمستجدات على الصعيد العالمى، خاصة انتهاء الحرب الباردة بين القوتين العظميين، والتحولات السياسية والاقتصادية التى شهدتها دول أوروبا الشرقية بنهاية عام ١٩٨٩. فقد تلى تلك المستجدات والتحولات ارتفاع الطلب العالمى على النفط ، وبما يؤدى إلى زيادة حصة دول المنطقة من سوق النفط العالمى، خاصة مع تراجع معدلات إنتاج النفط فى الاتحاد السوفيتى .

وكانت الدول العربية النفطية الأعضاء فى أوبيك (السعودية - الكويت - قطر - العراق - الإمارات - ليبيا - الجزائر) ، قد لجأت خلال عام ١٩٨٩، إلى زيادة معدلات إنتاج النفط اليومى إلى مستويات لم تصل إليها منذ عام ١٩٨١ . ورافق ذلك ارتفاع أسعار النفط بأكثر من ٢٠٪ .

وكان لارتفاع أسعار النفط وزيادة مستوى الإنتاج خلال عام ١٩٨٩ . الفضل فى زيادة العائدات النفطية للدول العربية النفطية أعضاء أوبيك ، إضافة إلى عمان والبحرين ، إلى ٧٢ مليار دولار ، بلغ نصيب دول التعاون الخليجى منها ٤٨ر٥ مليار دولار ، أى نسبة الثلثين تقريباً [١] .

وكان من نتيجة ذلك ، أن انخفضت نسبة العجز فى الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلى فى الدول العربية النفطية عام ١٩٨٩ مقارنة بعام ١٩٨٨ . ففى الإمارات انخفضت النسبة، من ١١ر٣٪ إلى ٩ر٧٪ ، وفى البحرين من ٤ر٩٪ إلى ١٪ ، وفى الجزائر من ١٣ر٥ إلى ٤ر٥٪ ، وفى السعودية من ١٧ر٨٪ إلى ٤ر٨٪ ، وفى عمان من ١٠ر٩٪ إلى ٥ر٣٪ ، وفى الكويت من ١٦ر٢٪ إلى ٦ر٢٪، وفى ليبيا من ٩ر٢٪ إلى ٦ر٧٪ [٢] . إلا أن تقلص العجز على النحو السابق ، يعكس أيضاً تأقلم الدول العربية النفطية مع تراجع الفورة النفطية، وتدهور العائدات النفطية منذ عام ١٩٨٢ ، خاصة مع تأثير العجز فى خفض الاحتياطى العام. وكمثال ، اضطرت السعودية إلى سحب ٤٤ مليار دولار من الاحتياطى العام، لتمويل عجز الميزانية خلال السنوات ٨٤ - ١٩٨٨[٣] .

---

(١) محسوبة بمتوسطات الإنتاج والأسعار خلال ١٩٨٩ .

(٢) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٩٠ .

(٣) التقرير الاستراتيجى العربى ، ١٩٨٩ .

وقدرت الدول العربية النفطية ميزانياتها الحكومية لعام ١٩٩٠ ، على أساس استمرار نمو أسعار النفط وزيادة حصصها الإنتاجية، غير أن إنتاج دول منظمة «أوبيك» من النفط الخام، خلال النصف الأول من عام ١٩٩٠ ، قد زاد عن سقف الإنتاج الذى حددته المنظمة فى مؤتمرها الوزارى، فى نوفمبر ١٩٨٩، بحوالى ٥ .ر٢٢ مليون برميل يومياً . فبلغ معدل الإنتاج خلال شهرى يناير وفبراير حوالى ٦ر٢٣ مليون برميل يومياً ، وزاد خلال شهر إبريل إلى ٨ر٢٣ مليون برميل يومياً ، ثم استقر فى شهر يونيو عند ٤٣ر٢٣ برميل يومياً، وبزيادة ٣٧ر١ مليون برميل يومياً عن السقف المحدد . (جدول ٢ - ٦) .

وعندئذ، شهدت أسعار النفط انخفاضاً حاداً ، فقد انخفض السعر الفورى لسلة نفوط «الأوبيك» من ٥ر٠ ٢ دولاراً للبرميل فى الأسبوع الأول من يناير، إلى ٦٧ر١٣ دولاراً للبرميل فى الأسبوع الثالث من يونيو ١٩٩٠، وانخفض متوسط سعر البرميل من سلة نفوط «أوبيك» من ٣١ر١٧ دولاراً للبرميل لعام ١٩٨٩، إلى ٧ر١٦ دولاراً خلال الأشهر السبعة الأولى من عام ١٩٩٠. وذلك مامثل أحد الأسباب الرئيسية للنزاع العراقى - الكويتى خلال شهرى يونيو ويوليو ، واعتُبر الخلفية السياسية للغزو العسكرى فى أغسطس ١٩٩٠ ، الذى أحدث تقلبات واسعة بسوق النفط . فقد ارتفع سعر النفط إلى ١٩ دولاراً للبرميل بعد غزو الكويت، ثم قفز إلى حوالى ٤٠ دولاراً للبرميل فى أكتوبر ١٩٩٠، لاشتداد التوتر بين العراق والولايات المتحدة، والمخاوف من عجز شديد فى إمدادات النفط ، إلا أن سعر النفط أخذ منحنى هبوطياً بعد هجوم التحالف الغربى على العراق فى ١٧ يناير ١٩٩١، لينخفض سعر البرميل إلى ١٩ دولاراً للبرميل . ففى حين انخفض إنتاج الكويت من النفط إلى ٥٠ ألف برميل يومياً، وإنتاج العراق إلى ٣٠٠ ألف برميل (للاستهلاك المحلى)، زادت المملكة العربية السعودية إنتاجها إلى ٥ر٨ مليون برميل يومياً ، ليبلغ متوسط إنتاجها لعام ١٩٩٠ إلى ٤٥ر٦ مليون برميل يومياً، بزيادة قدرها ٢٨٪ عن متوسط معدل الإنتاج لعام ١٩٨٩. وزادت الإمارات إنتاجها إلى ٤ر٢ مليون برميل يومياً ، ليصل متوسط إنتاجها عام ١٩٩٠ إلى ٦٥ ٠ر٢ مليون برميل فى اليوم، بزيادة نسبتها ١١٪ عن متوسط ١٩٨٩ .

وزادت قطر إنتاجها إلى متوسط ٣٨٢ ألف برميل فى اليوم ، وكذلك سلطنة عمان التى رفعت إنتاجها ليصل إلى ٦٨٣ ألف برميل يومياً ، بينما حافظت البحرين على مستوى إنتاجها لعام ١٩٨٩ . وزادت ليبيا إنتاجها بنحو ١٦٧ ألف برميل يومياً ، فى حين أن الجزائر

جدول (٢ - ٦)

انتاج دول « أوبيك » خلال النصف الأول من عام ١٩٩٠(*)

(بآلاف البراميل يومياً)

يناير فبراير	مارس	أبريل	مايو	مايو	يونيو	الحصة
دول « أوبيك » الخليجية	١٦ر٠٠٠	١٦ر٢٠٠	١٦ر٢٠٠	١٦ر١٢٥	١٥ر٩٧٥	١٤ر٨٨٧
السعودية	٥ر٦٠٠	٥ر٦٥٠	٥ر٨٠٠	٥ر٣٠٠	٥ر٣٠٠	٥ر٣٨٠
إيران	٣ر٠٠٠	٢ر٩٠٠	٢ر٩٠٠	٣ر٢٠٠	٣ر٢٠٠	٢ر٨٨٠
العراق	٣ر٠٠٠	٢ر٩٠٠	٢ر٩٥٠	٢ر١٠٠	٣ر٢٠٠	٢ر٨٨٠
الكويت	٢ر٠٠٠	٢ر٠٠٠	١ر٨٠٠	١ر٨٠٠	١ر٦٠٠	١ر٥٠٠
الإمارات	٢ر٠٠٠	٢ر٠٥٠	٢ر٠٥٠	٢ر٠٦٠	٢ر٠٠٠	١ر٨٠٠
المنطقة المحايدة	-	-	٠ر٣٥٠	ر٣٠٠	ر٣١٠	-
قطر	٠ر٤٠٠	٠ر٤٠٠	٠ر٤٠٠	ر٣٦٥	ر٣٦٥	ر٣٦٧
دول «أوبيك» الأخرى	٧ر٧٠٠	٧ر٥١٠	٧ر٦١٠	٧ر٤٤٠	٧ر٤٥٠	٧ر١٦٨
فنزويلا	٢ر٠٠٠	٢ر٠٠٠	٢ر٠٠٠	٢ر٠٠٠	٢ر٠٠٠	١ر٩٤٥
نيجيريا	١ر٨٠٠	١ر٧٠٠	١ر٨٠٠	١ر٧٠٠	١ر٧٠٠	١ر٦١٠
أندونسيا	١ر٢٥٠	١ر٢٠٠	١ر٢٥٠	١ر٢٠٠	١ر٢٠٠	١ر٢٣٠
ليبيا	١ر٣٥٠	١ر٣٠٠	١ر٢٥٠	١ر٢٥٠	١ر٢٥٠	١ر٢٣٠
الجزائر	٠ر٧٥٠	ر٧٥٠	ر٧٥٠	ر٧٥٠	ر٧٥٠	ر٧٦٠
الجابون	٠ر٢٥٠	ر٢٨٠	ر٢٨٠	ر٢٦٠	ر٢٧٠	ر١٩٧
الإكوادور	٠ر٣٠٠	ر٢٨٠	ر٢٨٠	ر٢٨٠	ر٢٨٠	ر٢٧٣
المجموع الكلى لإنتاج «أوبيك»	٢٣ر٧٠٠	٢٣ر٧١٠	٢٣ر٨١٠	٢٣ر٥٦٥	٢٣ر٤٢٥	٢٢ر٠٥٥

(*) المصدر :

Petroleum Intelligence Weekly . March : June , 1990

لم تستطع الإفادة من نقص العرض فى سوق النفط الناتج عن غياب حصة الكويت والعراق (٤٫٦٤ مليون برميل يومياً).

وبذلك ، استطاعت المملكة العربية السعودية وحدها تعويض نحو مليون ونصف مليون برميل من النقص الذى نجم عن غياب صادرات النفط من الكويت والعراق ، بين أغسطس ١٩٩٠ ويناير ١٩٩١ (جدول ٣-٦). كما استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة ضخ مايزيد عن ٥٠٠ ألف برميل يومياً ، فى المتوسط ، إضافة إلى حصتها المقررة من « أوبيك ».

ورغم أن دولاً أخرى من أعضاء «أوبيك» زادت إنتاجها ، خلال الشهور الخمسة الأخيرة من عام ١٩٩٠ ، فإن معدل إنتاج «أوبيك» فى يناير ١٩٩١ (٢٢٫٨٥ مليون برميل يومياً) ظل دون المعدل الذى كان سائداً قبل أزمة الخليج (٢٣٫٢ مليون برميل يومياً) . وساهم ، إلى جانب ذلك، فى خفض أسعار النفط، قرار وكالة الطاقةالدولية فى ١٧ يناير ١٩٩١ (يوم هجوم التحالف الغربى على العراق) تطبيق برنامج الطوارئ لتزويد سوق النفط العالمية ب ٢٫٥ مليون برميل يومياً من النفط ، إضافة إلى تأكد استمرار إمدادات النفط، مع حسم الموقف العسكرى لصالح التحالف الغربى .

وقد كان لارتفاع أسعار النفط فى الفترة من أغسطس ١٩٩٠، وحتى يناير ١٩٩١، مع الزيادة فى إنتاجه ، خصوصاً من جانب دول مجلس التعاون الخليجى ، دورهما فى تحقيق ارتفاع مرحلى ملحوظ فى العائدات النفطية للدول العربية النفطية . إلا أن حرب الخليج التى هى فى الأساس حرب نفطية ، لم تغير المعطيات الأساسية لسوق النفط لصالح الدول المنتجة ، بل إن عكس ذلك هو الصحيح ، إذ إن المستفيد الوحيد منها هو الولايات المتحدة، والدول الغربية ، بالسيطرة على النفط وأسعاره من أجل إنعاش الاقتصاديات الغربية .

لقد ارتفع متوسط سعر البرميل من سلة نفوط أوبيك، من حوالى ١٦٫٧ دولاراً خلال الأشهر السبعة الأولى عام ١٩٩٠، إلى ٢٩٫٤ دولاراً للبرميل فى المتوسط فى الفترة من أغسطس إلى ديسمبر ١٩٩٠ ، ليصبح متوسط السعر لعام ١٩٩٠ فى حدود ٢٢٫٥ دولاراً للبرميل مقابل ١٧٫٣١ دولاراً للبرميل لعام ١٩٨٩ (1). وارتبط بذلك ، قيام ثلاث دول عربية أعضاء فى أوبيك (السعودية والإمارات وليبيا) بزيادة إنتاجها، بمتوسط ٣ ملايين برميل يومياً، خلال الفترة من أغسطس إلى ديسمبر ١٩٩٠. وحافظت الجزائر وقطر على نفس مستوى الإنتاج قبل الأزمة تقريباً، فى حين توقفت صادرات الكويت والعراق النفطية خلال الفترة .

---

(1) Petroleum Economist , June , 1991 .

(جدول ٣ - ٦)

إنتاج دول أوبيك من النفط خلال أزمة الخليج (*)

(مليون برميل يومياً)

الدول	أغسطس ١٩٩٠	سبتمبر ١٩٩٠	اكتوبر ١٩٩٠	نوفمبر ١٩٩٠	ديسمبر ١٩٩٠	يناير ١٩٩١	فبراير ١٩٩١
دول التعاون الخليجي:	٧ر٩٥٠	١٠ر٥٠٠	١٠ر٦٤٠	١١ر٢٩٥	١١ر٥٢٠	١١ر١٨٠	١١ر٢٣٠
السعودية	٥ر٧٦٠	٧ر٧٢٠	٧ر٨٧٥	٨ر٤١٥	٨ر٦١٥	٨ر٢٨٠	٨ر٢٩٥
الكويت	٠ر١٣٠	ر١٠٠	ر٠٩٥	ر٠٩٥	ر٠٩٥	ر٠٥٥	ر٠٢٥
الإمارات	١ر٦٥٥	٢ر٢٧٥	٢ر٥٣٠	٢ر٣٦٥	٢ر٤٣٥	٢ر٤٨٥	٢ر٥١٥
قطر	٠ر٤٠٥	ر٤٠٥	ر٤٢٠	ر٤٢٠	ر٣٧٥	ر٣٦٠	ر٣٩٥
دول الأوبيك الأخرى:	١٢٨٠٠	١٣ر٣٠٠	١٢ر٦٤٥	١٣ر١٠٠	١٣ر١١٠	١٢ر٦٧٥	١٢ر٦٢٥
إيران	٣ر٢٩٠	٣ر٤٠٠	٣ر٠٤٥	٣ر٣٤٥	٣ر٣٩٥	٣ر٠٧٥	٣ر٢٣٠
العراق	١ر٠٠٠	ر٥٠٠	ر٤٥٥	ر٤٥٥	ر٤٥٥	ر٢٩٥	ر٠٧٥
ليبيا	١ر٣٤٥	١ر٤٤٥	١ر٥٥٥	١ر٢٣٥	١ر٥٣٥	١ر٥٣٥	١ر٥٣٥
الجزائر	١ر٢٥٥	١ر٢٢٥	١ر٢٤٥	١ر٢٤٥	١ر٢٤٥	١ر٢٤٥	١ر٢٤٥
نيجيريا	١ر٨٣٥	١ر٩٣٠	ر٣٠٠	١ر٩٦٠	١ر٩٦٠	١ر٩٦٠	١ر٩٦٠
الجابون	٠ر٢٧٠	ر٢٩٠	ر٢٥٠	ر٣٠٠	ر٣٠٠	ر٣٠٠	ر٣٠٠
الإكوادور	ر٢٩٠	ر٢٩٠	ر٢٩٠	ر٢٩٠	ر٢٩٠	ر٢٩٠	ر٢٩٠
فنزويلا	٢ر٠٨٠	٢ر٣١٠	٢ر٣٣٥	٢ر٣٩٠	٢ر٣٩٠	٢ر٤١٠	٢ر٤٢٥
أندونيسيا	١ر٤٣٥	١ر٤٥٥	١ر٤٦٠	١ر٤٥٥	٠ر٥٣٠	١ر٥٦٥	١ر٥٦٥
الإجمالى	٢٠ر٧٥٠	١٢٣ر٥٠٠	٢٣ر٢٨٥	٢٤ر٣٩٥	٢٤ر٦٢٠	٢٣ر٨٥٥	٢٣ر٨٥٥

(*) المصدر :

Petroleum Economist , May 1991 .

وكان النتيجة ، زيادة العائدات النفطية لدول «أوبيك» العربية، إضافة إلى عمان والبحرين إلى حوالى ٩٠ مليار دولار خلال عام ١٩٩٠ ، رغم غياب صادرات الكويت والعراق من أغسطس إلى ديسمبر ، مقارنة بعائدات قدرها ٦٦ مليار دولار عام ١٩٨٩ ، أى بزيادة تقدر بنسبة ٣٠٪ [1] .

ومثلث العائدات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجى ٦٤٫٦ مليار دولار (شاملة عائدات الكويت من يناير إلى يوليو)، بزيادة نسبتها ٣٠٪ مقارنة بالعام السابق أيضاً . وبدون عائدات الكويت ، تقدر العائدات النفطية لدول التعاون الخليجى الأخرى بقيمة ٦٠٫٤ مليار دولار ، بزيادة نسبتها ٥٣٪ مقارنة بعام ١٩٨٩ .

وكان نصيب المملكة العربية السعودية من العائدات النفطية لعام ١٩٩٠ ، حوالى ٣٥٫٧ مليار دولار بزيادة تربو على ٥٦٪ عن العام السابق . وقدرت عائدات دولة الإمارات العربية بما يزيد عن ١٦ مليار دولار، مقابل حوالى ١٠ مليارات دولار عام ١٩٨٩ ، فى حين بلغت العائدات النفطية لسلطنة عمان حوالى ٤٫٥ مليار دولار، مقارنة بحوالى ٣٫٤ مليار دولار فى العام السابق . وزادت العائدات النفطية لدولة قطر بنسبة ٤٨٪ لتصل إلى ٣٫٣ مليار دولار، بينما وصلت عائدات دولة البحرين ٨٤٥ مليون دولار عام ١٩٩٠، بزيادة نسبتها ٢٨٪ مقارنة بعام ١٩٨٩ .

أما العائدات النفطية للدول العربية الأخرى ، أعضاء أوبيك (الجزائر وليبيا والعراق)، فقدرت بحوالى ٢٦ مليار دولار (شاملة عائدات العراق من يناير إلى يوليو ١٩٩٠)، مقارنة بعائدات قدرت بحوالى ٢٤ مليار دولار عام ١٩٨٩ ، أى بزيادة لاتتجاوز ٨٫٪، وذلك لغياب صادرات العراق فى الفترة من أغسطس إلى ديسمبر ١٩٩٠(جدول ٤-٦) .

أما العائدات النفطية للجماهيرية الليبية، فقد زادت إلى ٩٫٦ مليار دولار مقارنة بعائدات قيمتها ٤٫٦ مليار دولار عام ١٩٨٩ ، فى حين لم تتجاوز الزيادة فى العائدات النفطية للجزائر عام ١٩٩٠ ملياراً واحداً من الدولارات، وإن كانت تلك الزيادة تقدر بنسبة ٢٠٪ مقارنة بعام ١٩٨٩ .

---

(١) محسوبة بمتوسطات الأسعار والإنتاج .

جدول (٤ - ٦)
العائدات النفطية العربية ١٩٩٠ (*)

	١٩٨٩	١٩٩٠
دول التعاون الخليجي:	٤٨ر٤٦٣	٦٤ر٦١١
السعودية	٢٢ر٩٠٠	٣٥ر٦٧٨
الكويت	٨ر٩٩٢	٤ر٢١٠
الإمارات	٣ر٣٧٥	١٠ر٠٧٢
عمان	٣ر٣٥٩	٤ر٤٨٢
قطر	٢ر٢٤٩	٣ر٣٢٤
البحرين	ر٦٥٨	ر٨٤٥
دول أخرى أعضاء « أوبيك » :	٢٤ر١٦٠	٢٦ر٤٣٧
العراق	١٤ر٢٩٠	١٠ر٦٧١
ليبيا	٤ر٥٥٠	٩ر٦٠٧
الجزائر	٥ر٣٢٠	٦ر١٥٩
المجموع	٧٢ر٦٢٣	٩١ر٠٤٨

(*) محسوبة على أساس متوسطات الأسعار والإنتاج .

(٣) الأزمة الكويتية والفوائض المالية العربية

فوق آبار النفط فى الجزيرة العربية والخليج ، حشدت الولايات المتحدة ٥٤٠ ألفاً من عسكرها ، وعشرات السفن ومئات الدبابات والطائرات ، ومساندة من حلفائها بحوالى ٢٤٥ ألف جندى و ٦٤ سفينة حربية و ٦٥٠ طائرة و ١٣٠٠ دبابة ، لتدمير الآلة العسكرية والبنية الاقتصادية العراقية ، والسيطرة على إمدادات وأسعار النفط .

وقدرت وزارة الدفاع الأمريكية ، فى نهاية يوليو ١٩٩١ ، التكلفة الإجمالية لحرب الخليج ب ٦١٫١ مليار دولار ، كتقدير قابل للتعديل مع ظهور عوامل جديدة ، وخصوصاً تكاليف مهمات العسكريين الموجودين فى المنطقة، والطائرات التى تواصل تحليقها فوق المنطقة، والقوات المتمركزة حتى توضع ترتيبات أمنية طويلة المدى .

ووزعت التكلفة، حسب تقرير البنتاجون، بين ٩ مليارات دولار للنقل الجوى والبحرى للجنود الأمريكيين بتجهيزاتهم ، و ١٥٫٢ مليار دولار لمرتبات وبدلات ونفقات الجنود، و١٨٫٥ مليار دولار لصيانة المعدات وإصلاحها ، و ٥٫٦ مليار دولار للوقود ، و ٨٫٣ مليار دولار لتحسين أنظمة التسليح وشراء المعدات، و ٤٢٧ مليون لبناء مساكن ومنشآت للجنود، إضافة إلى ٣٫٩ مليارات دولار لتغطية تعويضات العسكريين وعائلاتهم (١) .

وقدر نصيب الدول العربية الخليجية فى تكاليف حرب الخليج بحوالى ٣٧ مليار دولار ، تكفلت السعودية بدفع ١٦٫٨ مليار دولار ، والكويت بـ ١٦ ملياراً ، والإمارات بأربعة مليارات من الدولارات. وساهمت الدول الثلاثة بحوالى عشرة مليارات من الدولارات فى لجنة التنسيق المالى لأزمة الخليج ، والتى شكلت لتقديم المساعدات الاستثنائية للدول الأكثر تضرراً بأزمة الخليج ، فدفعت السعودية ٤٫٧ مليار دولار، والكويت ٣٫٧ مليار دولار، والإمارات ١٫٤ مليار دولار (٢) .

وفى حين أن العائدات النفطية الإضافية الناتجة عن ارتفاع أسعار وإنتاج النفط فى عام ١٩٩٠ لم تتجاوز ١٢٫٧ مليار دولار فى السعودية و ٦٫٤ مليارات دولار فى الإمارات بينما انخفضت العائدات النفطية فى الكويت بحوالى ٤٫٧ مليارات دولار عن مستوى ١٩٨٩، فإن النفقات الإضافية التى استوجبتها حرب الخليج ، كلفت السعودية ٢١٫٥ مليار دولار،

---

(١) تقرير البنتاجون فى : الحياة ٢٩ / ٧ / ١٩٩١ .

(٢) المصدر السابق .

والإمارات ٥ر٤ مليار دولار ، والكويت ٧ر١٩ مليار دولار. وبالجملة ، فإن نفقات حرب الخليج كلفت الدول الخليجية ٦ر٤٦ مليار دولار ، فى حين أن العائدات النفطية الإضافية لتك الدول لم تتجاوز ٦ر١٤ مليار دولار .

بيد أن الالتزامات المالية التى رتبتها الأزمة على الدول الخليجية ، لاتقتصر على نفقات حرب الخليج . فأثناء أزمة الخليج ، قامت السعودية بإقراض الاتحاد السوفيتى ٤ مليارات من الدولارات، وألغت الدول الخليجية الجزء الأكبر من قروضها لمصر (حوالى ٧ مليارات من الدولارات) وأثناء الأزمة أيضاً، زادت السعودية إنتاجها النفطى من حوالى ٥ر٤ مليون برميل، إلى ٣ر٨ مليون برميل يومياً. وتحولت الإمارات أثناء الأزمة من سادس إلى ثالث أكبر منتج فى «أوبيك». وتطلبت الزيادة فى الطاقة الإنتاجية النفطية للدول الخليجية استثمارات بحد أدنى ١٠ مليارات من الدولارات، تزيد إلى ٣٠ مليار دولار بنهاية عام ١٩٩٥[(١)] .

وتطلبت الترتيبات الأمنية ، وفق وثيقة التعاون الأمني والاقتصادى (إعلان دمشق) بين دول التعاون الخليجى ومصر وسوريا ، إنشاء صندوق تنمية برأسمال - قدر مبدئياً بـ ١٠ أو ١٥ مليار دولار - تموله الدول الخليجية .

ودفعت أزمة الخليج إلى تصاعد الإنفاق الدفاعى للدول الخليجية، وأهم مؤشراته الإعلان عن تعاقد السعودية على شراء أسلحة بقيمة ٢١ مليار دولار، وارتفعت القيمة لكل الدول الخليجية إلى ٣٠ مليار دولار .

أما بالنسبة للكويت، فإن تكاليف إعادة الإعمار قدرت - عند الحد الأدنى - بحوالى ٣٠ مليار دولار، بينما قدرت تكلفة إصلاح الآبار والمنشأت النفطية بحوالى ١٥ مليار دولار، إضافة إلى حوالى ٨ مليارات من الدولارات لتشغيل الجهاز الحكومى وتعويضات الموظفين[(٢)].

إلى هنا، تكون أزمة الخليج قد رتبت التزامات مالية على دول مجلس التعاون الخليجى تفوق ١٧٠ مليار دولار [(٣)].

فهل توفى العائدات النفطية تلك الالتزامات ؟

---

(١) الشرق الأوسط ، ٢٨ / ٩ / ١٩٩١ .

(٢) قدر تقرير لمكتب «الشال» إجمالى التزامات الكويت المالية بحوالى ٨٥ مليار دولار: الحياة ١٩٩١/٩/٧.

(٣) أورد التقرير الاقتصادى العربى الموحد١٩٩١ ، أنه بإضافة خسائر العراق وإيران بسبب حرب الخليج الأولى ، فإن الخسائر التى لحقت بالدول الخليجية، أى دول مجلس التعاون الخليجى، إضافة إلى العراق وإيران ، تصل إلى ٤٥٠ مليار دولار .

وفقاً لتقديرات وكالة الطاقة الدولية فإن الاستهلاك النفطى لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى عام ١٩٩١ ، ظل عند معدلاته لعام ١٩٩٠ (٦ر٣٧ مليون برميل يومياً)، فى حين ارتفع استهلاك الدول الأخرى بنسة ٥ر مليون برميل فى اليوم، ليصل إلى ٨ر١٥ مليون برميل يومياً . وبالتالى وصل إجمالى الطلب العالمى عام ١٩٩١ إلى ٤ر٥٣ مليون برميل يومياً، أى بزيادة نسبتها ١٪ فقط عن معدل عام ١٩٩٠. ومثّل الإنتاج من خارج « أوبيك» ٦ر٢٨ مليون برميل يومياً ، فى حين ساهم إنتاج دول «أوبيك» بحوالى ٦ر٢٤ مليون برميل يومياً ، بزيادة ٣ر٢ مليون برميل يومياً عن السقف الإنتاجى الذى حددته المنظمة .

ولذلك انخفض معدل سعر سلة نفوط «أوبيك»، من ٣٨ر٢٢ دولاراً للبرميل فى يناير ١٩٩١، إلى متوسط سنوى حوالى ١٧ دولاراً للبرميل .

وتشير تقديرات العرض والطلب العالمى على النفط ، إلى أن الطلب العالمى سيصل إلى ٥ر٥٦ مليون برميل يومياً عام ١٩٩٥، أى بزيادة ١ر٣ مليون برميل يومياً عن معدل عام ١٩٩١. وفى حين تتكفل دول «أوبيك» بتغطية ٥٠٪ من الطلب العالمى ، أى مايزيد عن ٢٨ مليون برميل يومياً ، فإن المقدر أن تصل الطاقة الإنتاجية لأوبيك إلى ٣ر٣٤ مليون برميل يومياً عام ١٩٩٥ [1]، وبما يعنى وجود طاقة إنتاجية فائضة .

إن المملكة العربية السعودية التى قامت بدور رئيسى للسيطرة على أوضاع النفط ، بزيادة إنتاجها بنسبة ٣٦٪ لتعويض نقص إمدادات العراق والكويت ، لا تقبل العودة إلى مستوى إنتاجها قبل أزمة الخليج ، بالنظر إلى التكلفة الباهظة التى تحملتها إبان الحرب ، والاستثمارات النفطية التى كلفت زيادة طاقتها الإنتاجية .

والإمارات ، تبنت خططاً طموحة لزيادة طاقة إنتاج النفط فيها إلى ٣ ملايين برميل يومياً، فى حين أن حصتها الإنتاجية المقررة من أوبيك كانت ٥ر١ مليون برميل يومياً قبل أزمة الخليج مباشرة ، وارتفعت بسبب الأزمة إلى ٣ر٢ مليون برميل يومياً .

---

(١) د . هنرى عزام ، تطورات أسواق النفط العالمية بعد أزمة الخليج ، البنك الأهلى التجارى السعودى ، سبتمبر ١٩٩١ .

أما إيران التى أظهرت نوعاً من التنسيق مع السعودية داخل أوبيك ، خلال الغياب المؤقت للعراق ، فقد اتجهت لزيادة طاقتها الإنتاجية إلى ٥ ملايين برميل يومياً ، بعد أن أصبحت على ثقة من جدوى محاولة إعادة علاقاتها مع الغرب .

ولاشك أن استئناف صادرات النفط العراقية، برفع الحظر عنه، هو مسألة سياسية. ويستطيع العراق إنتاج مليون ونصف مليون برميل يومياً. ويمكنه ، عام ١٩٩٥ ، العودة إلى مستوى إنتاجه قبل أزمة الخليج .

وبالنسبة للكويت ، فإنه يمكنها العودة إلى إنتاج مليونى برميل يومياً ، خلال عام ١٩٩٣.

وإلى هنا ، فإن مستويات أسعار النفط فى المستقبل المنظور لاتمكن الدول الخليجية من الوفاء بالتزاماتها المالية بسهولة .

وفى هذا الإطار ، يمكن فهم ما أشارت إليه صحيفة نيويورك تايمز فى يوليو ١٩٩١، عن «مشروع للتعاون الوثيق بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، من أجل ضمان استقرار اقتصاديات البترول» حيث يتضمن المشروع ، إعداد مستودعات بالأراضى الأمريكية لتخزين جزء من احتياطى النفط الخليجى بصفة عامة والسعودى بصفة خاصة ، ليبقى بعيداً عن مخاطر المنطقة التى شهدت ثلاثة زلازل : حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، والحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ - ١٩٨٨ ، وحرب الخليج ١٩٩١ .

ويكفل المشروع للولايات المتحدة السحب من المخزون بالأسعار السائدة عام ١٩٩١ (٢٠ دولاراً للبرميل) ، لتحقيق التوازن بين الاستهلاك العالمى والإنتاج من النفط ، وبما يحد من سيطرة منظمة «أوبيك». ويوفر المشروع للدول الخليجية ضمان جزء من احتياطياتها النفطية، على الأراضى الأمريكية ، بدلاً من تخزينه فى ناقلات نفط عملاقة بالموانئ العالمية بما تحتاجه من نفقات تأمين وصيانة وحراسة ، مع استمرار الإنتاج اليومى من النفط للدول الخليجية. كما يمكن المشروع الدول الخليجية من تسديد قيمة فواتير صفقات السلاح من الأرصدة النفطية المخزونة، دون المساس بالميزانيات السنوية [١] .

لقد دفعت الالتزامات المالية المترتبة على أزمة الخليج - المملكة العربية السعودية ، إلى سحب ٦٫٣٥ مليارات من الدولارات من الاحتياطيات الخارجية ، وتسييل أصول خارجية

(١) الأهرام الاقتصادى ، ٢٦ / ٨ / ١٩٩١ .

بقيمة ٥ر٤ مليار دولار . واستدانة قروض مصرفية بحوالى ٥ر٤ مليار دولار ، خلال عام ١٩٩٠ (جدول ٥ - ٦). كما اضطرت الكويت (جدول ٦- ٦)، لمواجهة الأعباء المالية لأزمة الخليج ، إلى استهلاك ٤٠ مليار دولار من موجوداتها المالية السائلة ضمن استثماراتها فى الخارج، وتوجهت إلى اقتراض ٣٣ مليار دولار من سوق الاقتراض الدولية، بضمان احتياطيها النفطى واستثماراتها فى الخارج (*) .

وانتهت الإمارات ، أمام التزامات حرب الخليج والاستثمارات النفطية، لزيادة طاقتها الإنتاجية، وخسائر بنك الاعتماد والتجارة الدولى (تمتلك ٤ر٧٧٪ من أسهمه)، إلى استنفاد مايزيد عن ١٥ مليار دولار من موجوداتها الخارجية التى تقدر بحوالى ٦٠ مليار دولار [١] .

وعلى صعيد القطاع الخاص ، انعكست الأزمة بموجة هروب رؤوس أموال مملوكة للأفراد والمؤسسات الخاصة فى دول مجلس التعاون الخليجى ، تجاوزت ١٥ مليار دولار[٢] .

وبالجملة فإن حرب الخليج ، قد استنفدت العائدات النفطية الإضافية لدول التعاون الخليجى الناتجه عن ارتفاع أسعار وإنتاج النفط عام ١٩٩٠ (حوالى ٢ر١٦ مليار دولار). ومن ناحية ثانية ، استنفدت الحرب قسماً هاماً من الموجودات المالية الخارجية لتلك الدول ، لتنخفض إلى مستوى أدنى من مستواها فى أوائل الثمانينيات .

وأخيراً ، أسفرت الحرب عن رهن الاحتياطيات النفطية ، وماتبقى من الموجودات المالية الخارجية للدول الخليجية ، وبما يعنى فى النهاية فقدان سيادتها على النفط ، بآباره وأسعاره وأمواله (جدول ٧-٦).

(*) تضمن مشروع موازنة الكويت ١٩٩١ / ١٩٩٢ عجزاً بقيمة ٢٩ر١٨ مليار دولار ، وشمل مشروع الموازنة إنفاق ٢٨ر١٠ مليار دولار لتسديد مستحقات عاصفة الصحراء، وترتبات أزمة الخليج . وتزايد الإنفاق الدفاعى فى مشروع الموازنة بنسبة ٤٤٨٪ من ٥٥ر١ مليار دولار إلى ١١ر٩ مليار دولار .
MEES , 07/01/1992

(١) الحياة ، ٣ / ٨ / ١٩٩١ .

(٢) الاقتصاد والأعمال ، ابريل ١٩٩١ .

جدول (٥ - ٦)

مؤشرات الاقتصاد السعودى ١٩٩١/٩٠*

(مليارات الدولارات)

	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
إنتاج النفط (مليون برميل / يومياً) (١)	٥٫٠٦٤	٦٫٥٤٠	٨٫٠٣٤
العائدات النفطية (٢)	٢٢٫٩٠٠	٣٥٫٦٧٨	٣٦٫٠٣٥
إجمالى الاحتياط (عدا الذهب) (٣)	١٦٫٧٥	١١٫٧	٤٫٠١ (ابريل)
أصول خارجية (ساما) (٤)	٥٨	٥٣٫٥	
أصول فى مصارف خارجية (٥)	٦٩٫٥	٧٣٫٢	

(*) المصدر

(١) ، (٢) محسوبة على أساس متوسط إنتاج وأسعار النفط .

(٣) ، (٤) ، (٥) البنك الفرنسى للتجارة الخارجية - يونيو / يوليو ١٩٩١ .

(جدول ٦ - ٦)

مؤشرات الاقتصاد الكويتى ١٩٩١/٩٠ (*)

(مليارات الدولارات)

	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
إنتاج النفط (مليون برميل / يومياً)	١٫٤٦٢	١٫١٧٨	-
العائدات النفطية	٨٫٩٢٢	٤٫٢١٠	-
أصول خارجية	١١٠	٩٠	٧٠
قروض خارجية	-	-	٣٣ (كحد أقصى)

(*) المصدر السابق .

جدول (٧ - ٦)

الموجودات المالية الخارجية لدول «أوبيك» فى نهاية ١٩٩٠ (*)

الدول الصناعية	٤٧٧ر٣٠٠	٤٩٨ر٣٠٠
مراكز الأوفشور	٥٦ر٤٠٠	٥٢ر٤٠٠
الدول النامية منخفضة الدخل	٧٣ر٢٠٠	٧٤ر٩٠٠
ودائع لغير المصارف	١٣ر٠٠٠	١٢ر٩٠٠
صندوق النقد والبنك الدولى	٣٣ر٢٠٠	٢٧ر٧٠٠
الإجمالى	٦٥٣ر٢٠٠	٦٦٦ر٣٠٠

(*) المصدر :

Bank of England Quarterly Bulletion, Agust, 1991 .

الخاتمة

الاقتصاد السياسى لفوائض البترودولار العربية

« قد تتحول مدن النفط الحالية إلى مدن مهجورة
مما يعرف باسم مدن الأشباح ..
عندئذ لن يطمع بها أحد »

جيوكامو لوشيانى ١٩٨٨

حتى سنوات قريبة ، كانت منطقة الخليج والجزيرة العربية تعتمد على اقتصاد رعى - الماشية من أجل تأمين اللبن واللحوم ، مع بعض الإنتاج الزراعى البسيط القائم على الزراعة المطرية ، ولاسيما الشعير والحبوب ، وصيد اللؤلؤ والأسماك على السواحل البحرية ، والأعمال الحرفية التقليدية كالنسيج والفخار والسلاسل والحصر فى المناطق الحضرية. [١]

وتدفق النفط لأول مرة فى المنطقة ، يوم أول يونيو ١٩٣٢ ، من أول بئر حفر فى البحرين عند مدينة «العوالى» الحالية . وكان اكتشاف اليابان طريقة عمل اللؤلؤ الصناعى فى نفس العام (١٩٣٢) ، قد دمر سوق اللؤلؤ الطبيعى (الحر) ، ودمر بالتالى اقتصاديات البحرين ومشيخات الخليج الأخرى .

ونص عقد الامتياز بين شركة «باكو» وشيخ البحرين عام ١٩٣٢ ، على حق الشركة فى استغلال النفط فى جميع أراضى البحرين ومياهها الإقليمية مقابل عائدات قدرت بثلاث روبيات عن الطن ، مع تأمين حد أدنى للعائدات قدره ١٥٠ ألف روبية [٢] .

وفى عام ١٩٣٥ ، وقعت الشركة الإنجليزية الفارسية ، اتفاقية مع شيخ قطر عبد الله آل ثان ، حصلت بموجبها على حقوق إنتاج وتسويق النفط والغاز الطبيعى فى قطر لمدة ٧٥ عاماً. وتسلم عبد الله ٤٠٠ ألف روبية يوم التوقيع ، علاوة على ١٥٠ ألف روبية كل عام خلال الأعوام الخمسة الأوائل ، على أن يرتفع هذا المبلغ إلى ٣٠٠ ألف روبية من العام السادس وحتى العام الخامس والسبعين . وتم تحديد العائدات على أى نفط يتم العثور عليه بثلاث روبيات للطن أى حوالى ٢٥ بنساً بأسعار عام ١٩٣٥. [٣]

وبعد ثلاثة أعوام ، اكتشف النفط السعودى فى الظهران . وتضمن عقد الامتياز بين شركة «ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا» وابن سعود الذى عُدل عام ١٩٣٩، احتكار الشركة للتنقيب

---

(١) انظر فى ذلك :

د . مسعود ضاهر ، المشرق العربى المعاصر من البداوة إلى الدولة الحديثة ، معهد الإنماء العربى ، بيروت ، ١٩٨٦ .

(٢) جون بولوك ، الخليج (ترجمة دهان العطاونة) ، لندن ١٩٨٨ .

(3) John Marlowe, The Persian Gulf in the Twentieth Century , London , 1962 .

فى مساحة ٨٥ ألف ميل مربع لمدة ٧٠ عاماً ، مقابل ١٤٠ ألف جنيه إلى جانب ٢٠ ألف جنيه سنوياً .

وكان شيخ الكويت أحمد الجابر ، قد وقع عام ١٩٣٤ عقد امتياز مع شركة بترول الكويت (الإنجلو أمريكية) ، شمل جميع أراضى الكويت ومدته ٧٥ عاماً . وتضمن أن تدفع الشركة لشيخ الكويت مبلغ ٤٧٥ ألف روبية كمنحة خلال ثلاثين يوماً من المصادقة على العقد، وعندما يكتشف النفط بكميات تجارية ، تدفع الشركة ثلاث روبيات عن الطن ، وتعفى من بقية الرسوم. [(١)]

وهكذا ، بدأ عصر «الريع النفطى» بالإتاوات التى حصل عليها شيوخ الخليج من الاحتكارات النفطية، مقابل امتيازات الاكتشاف والإنتاج . وفى ديسمبر من عام ١٩٥٠، عدلت الاحتكارات النفطية نصيب البلدان النفطية على أساس «مبدأ مناصفة الأرباح». وبذلك تحدد «الريع النفطى» الذى تحصل عليه البلدان النفطية ، بمبلغ مقدر إسمياً، بنصف الفرق بين السعر المعلن للنفط الخام وكلفة الإنتاج .وبعد تأسيس منظمة الأقطار المصدرة للنفط «أوبيك» عام ١٩٦٨، تزايد نصيب البلدان المصدرة للنفط من «الريع النفطى»، نتيجة لاتفاقات تنفيق أو توزيع العائدات .

ونجحت «أوبيك» عقب مؤتمر طهران عام ١٩٧٠ ، من خلال مفاوضاتها مع شركات النفط، فى رفع سعر برميل النفط من ٨ر١ إلى ٨ر٢ دولاراً. وبعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ (الصدمة النفطية الأولى) ارتفع سعر برميل النفط من ٥ر٣ إلى ٥ر١٠ دولاراً. وعقب الصدمة النفطية الثانية (١٩٧٩ / ١٩٨٠) ارتفع سعر برميل النفط إلى ٣٠ دولاراً عام ١٩٨٠ وإلى ٥ر٣٥ دولاراً عام ١٩٨١ .

ونتيجة لذلك ، تضاعفت العائدات النفطية «الريع النفطى» للدول العربية المصدرة للنفط الأعضاء فى «أوبيك»، إضافة للبحرين وعمان، من ٧ر٢٣ مليار دولار عام ١٩٧٣ إلى ٣ر٢٠٨ مليار دولار عام ١٩٨١. [(٢)]

إن اعتبار العائدات النفطية «ريعاً نفطياً» ، يتأتى من أن تلك العائدات هى إيجار تتقاضاه البلدان النفطية من تأجير أراضيها إلى الشركات النفطية . وهى بذلك ، ريع خارجى غير مكتسب، ولم يتولد من العمليات الإنتاجية للاقتصاد الوطنى. [(٣)]

---

(1) John Marlowe , The Persian Gulf .. Op. cit .

(٢) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، أعداد مختلفة .

(3) H. Mahdavy , Patterns and Problems of Econonic Development in Rentier States , .. Op . cit .

وتبدو أهمية الصفة الخارجية للريع النفطى، من ناحية تأثيراتها على الاقتصاد والمجتمع فى الدولة العربية النفطية من جهة ، وعلاقاتها الإقليمية (العربية) والدولية من جهة أخرى.

لقد اعتمد الأداء الاقتصادى فى الدولة النفطية ، على تحويل الثروة النفطية الناضبة كأصل عينى إلى أصول مالية .

أى تحويل شكل من أشكال الثروة إلى شكل آخر ، من ثروة فى باطن الأرض إلى ثروة نقدية ورقية .

وهى بذلك لاتحصل على دخل وإنما تأكل ثروتها . فالدخل إيراد دائم متجدد يمكن الحصول عليه بشكل مستمر مع بقاء الثروة أو الطاقة الإنتاجية على ماهى عليه ، ويمثل إضافة صافية إلى موارد الفرد أو الدولة . والدول النفطية لاتعرف شيئاً من ذلك ، فهى تكسب موارد نقدية ورقية، وتخسر فى نفس الوقت مورداً طبيعياً. (١)

ويتضاعف الريع النفطى، مع تضاعف استخراج وتصدير الثروة النفطية ، تراكمت فوائض مالية قابلة للاستثمار ، تُوجهه إلى أسواق المال فى الدول الصناعية المتقدمة ، بهدف الانتقال من الاعتماد على « الريع النفطى » إلى «الريع المالى» مع اقتراب أجل وأفق نضوب النفط.

فخلال الفترة بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٩٠ ، بلغت التدفقات التراكمية للأصول المالية العربية المستثمرة فى الخارج، حوالى ٦٠٠ مليار دولار. وتوجهت الحصة الأكبر منها إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية وبقية الدول الصناعية الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. وتحول جزء منها فى السنوات الأخيرة، إلى أسواق الدول المصنعة حديثاً فى الشرق الأقصى. وتركزت تلك الأصول ، نوعياً ، فى الموجودات السائلة وشبه السائلة مثل ودائع الدولار، واليورودولار، والذهب، والأوراق المالية الحكومية مثل سندات الخزانة الأمريكية، والأسهم .

كما نشطت البنوك العربية الخارجية ، فى لندن وباريس ولكسمبرج ونيويورك والبحرين ، فى الإقراض المصرفى لمختلف دول العالم . مثلما نشطت الحكومات فى الدول العربية النفطية فى إقراض صندوق النقد والبنك الدوليين.

---

(١) د . حازم الببلاوى ، نظرات فى الواقع الاقتصادى المعاصر ، كتاب العربى (١١) ، الكويت ، أبريل ١٩٨٦ ، ص ٢٦ .

وهكذا أعيد تدوير فائض «الريع النفطى» الخارجى ، إلى الخارج مرة أخرى ، بهدف توليد «ريع مالى» لتغطية تناقص «الريع النفطى»، مع اقتراب نضوب النفط . فبدلاً من تدوير ريع النفط ، محلياً ، فى تنويع مصادر الناتج القومى ، تحسباً لمرحلة مابعد النفط ، كان السلوك الريعى للدول النفطية وراء توجيه الفوائض خارج الجهاز الإنتاجى، لتوليد «ريع مالى» خارجى منفصل عن العملية الإنتاجية فى الداخل. وهنا تبدو أهمية التأكيد على الصفة «الخارجية» للفوائض المالية العربية والريع المالى المتولد منها، حيث توظف تلك الفوائض فى عمليات مالية تداولية (أسهم - سندات - قروض) فى الأسواق المالية الدولية بانفصال كامل عن الاقتصاد الوطنى، كما أن الريع المالى المتولد منها يتولد خارج الجهاز الإنتاجى الوطنى. وفى الحالتين ليست النتيجة توسيع العملية الإنتاجية، أو تنويع مصادر الناتج القومى .

وبذلك يمكن القول بقدر كبير من المعقولية، إنه رغم الاستثمارات الداخلية المحددة فى الصناعات التحويلية فى البتروكيماويات فإن الأداء الاقتصادى للدولة النفطية العربية يتمثل فى التصرف فى «الريع الخارجى»، أى الريع النفطى والمالى ، بعد تدهور قطاعات الإنتاج التقليدية مثل صيد اللؤلؤ والصناعات الحرفية والرعى والزراعة .

بيد أن السلوك الريعى للدولة النفطية قد انعكس على المجتمع أيضاً . فالدولة المحتكرة لحقوق التصرف بالريع الخارجى، تحولت إلى مؤسسة لتوزيع «الريع» على الأهل . ومثلت الميزانية العامة الأداة الرئيسية لذلك ، وبها تحدد الدولة : من يأخذ ماذا ؟ فقد كان من أهم أبواب الإنفاق الحكومى وتوزيع «الريع النفطى» ماسمى «التثمين»، أو التعويضات العامة، من خلال نزع ملكية الأراضى القديمة من المواطنين، مقابل صرف قسائم سكنية فى الضواحى الجديدة ومبالغ ضخمة [1] .

كما يعتبر الإنفاق الاستثمارى الحكومى، وسيلة ثانية لتوزيع «الريع النفطى» ، باعتباره محدداً لمساهمة القطاع الخاص . وتمثل الإنشاءات الحكومية مجالاً كبيراً لذلك .

وخلال عملية تصريف الريع .. تبرز فئات ريعية من السماسرة والوكلاء والمضاربين العقاريين والمضاربين بأسواق الأسهم والمتاجرين بوثائق الإقامة وفقاً لنظام « الكفيل » .. وفى كل تلك النشاطات ينفصل العائد عن الإنتاج .

---

(١) رضا هلال ، الصراع على الكويت : مسألة الأمن والثروة ، سينا للنشر ، القاهرة ١٩٩١ ، ص ٣٧ .

وقد ارتبطت فكرة الريع دائماً بظاهرة المضاربة . فإذا كان الريع يرجع عادة إلى المزايا الخاصة وغير المرتبطة بالجهد، فإن ذلك سرعان مايؤدى إلى قيام عقلية المضاربة التى تسعى إلى تحقيق فرص للربح فى جو من الظروف المناسبة نفسياً لإمكانيات الكسب دون جهد. وقد عرفت دول الخليج النفطية مراكز متميزة للمضاربة ، وخاصة فى مجال المضاربات العقارية ثم المضاربات المالية فى أسواق الأسهم، وهى كلها لم تكن بعيدة عن سيادة عقلية الريع فى تحقيق المكاسب، نتيجة لبعض الظروف الخاصة القائمة أو المفتعلة. (١)

وعلى صعيد العلاقات العربية - العربية، فإن الفوائض المالية المتوافرة للدولة النفطية العربية تدفعها باتجاه استبعاد التكامل الاقتصادى وصولاً إلى التكامل الإقليمى سياسياً. فالأولوية بالنسبة لها، أن تتمكن من استثمار فائض أموالها فى أى مكان من العالم . ولايمنع ذلك، من توجيه قدر متواضع من تلك الفوائض إلى دول العجز العربية لأغراض سياسية أولها التأثير على النظم القومية والتقدمية (مثلما حدث مع مصر وسوريا)، وثانيها إعاقة التكامل السياسى (مثلما حدث مع اليمن الشمالى حتى لايتوحد مع اليمن الجنوبى ، ومع تونس لإبعادها عن الوحدة مع ليبيا) ، وآخرها دعم النظم المحافظة فى الدول العربية مثل المغرب والأردن . وإن توجهت الفوائض العربية لأغراض اقتصادية فى الوطن العربى ، تركزت فى الأنشطة المالية والخدمية دون إضافة حقيقية للطاقات الإنتاجية . وإن كانت دول الفائض العربية تحتاج للعماله من دول العجز العربية ، فإنها لاتفضل تنظيم انتقالها ، وتمنع إدماجها حقوقياً فى مجتمع الدولة النفطية. ورغم أنها تستبعد التكامل الاقتصادى أو السياسى العربى، فإنها تطلب التكامل أمنياً من أجل تحقيق الاستقرار، دون أن يغنى ذلك عن الاستنجاد بالقوى الخارجية، وتصاعد الإنفاق على مشتريات السلاح. ومقابل «إقليمية النفط»، التى أظهرتها الثروة النفطية لدى الدول العربية النفطية ، فإن دول العجز العربية ، تدرك أنها تشارك الدول النفطية فى الانتماء إلى كيان ثقافى واحد هو «الأمة العربية»، إلا أنها لاتشاركها الثروة النفطية . وقد حاولت دول العجز العربية - من قبل - عبر الإيديولوجية القومية حل ذلك التناقض ، كما غامر العراق محاولاً حل التناقض عسكرياً بغزو الكويت، فيما بعد. وتسعى دول العسر العربية - الآن - لنفس الهدف، من خلال نمط للعلاقات يتضمن تهيئة الفرص لتدفق الفوائض إليها من الدول النفطية، إضافة إلى تسهيل تصدير منتجاتها وانتقال العمالة إلى الدول النفطية .

وبالجملة ، فإن معضلة استمرار محدودية القاعدة الإنتاجية فى الدول النفطية العربية ،

---

(١) د . حازم الببلاوى . الدول الريعية فى الوطن العربى . م . س . ذ .

وتواضع دور الفوائض النفطية فى تحقيق التكامل الاقتصادى العربى ، ترتبط باستمرار الدورة الريعية النفطية المتمثلة فى تحويل الثروة النفطية إلى ريع نفطى، ثم توليد ريع مالى من الفوائض النفطية. ومن الممكن افتراض استمرار تحويل الثروة النفطية إلى أصول مالية خارجية بدلاً من تدويرها لتنويع مصادر الناتج المحلى، وتنمية القاعدة الإنتاجية عربياً ، وذلك حتى آخر برميل من النفط (شكل ١-٧) .

وباعتماد التحليل السكانى، فإن وصول الدولة العربية النفطية إلى آخر برميل من النفط، يمكن أن يكون بعد ثلاثة أجيال (حوالى ٧٥ سنة) من الآن . وعندئذ تغلق الدولة أبوابها وتُهجر البلاد ، إذ تكون أكثرية المواطنين قد جمعت من الأموال مايكفى للعيش فى مكان آخر. وكما يقول جياكومو لوشيانى : «قد تتحول عواصم النفط الحالية إلى مدن مهجورة، مما يعرف باسم مدن الأشباح... وعندئذ لن تواجه خطراً أمنياً لأنها لن يطمع بها أحد ، ولن يشغل بالها أمر الدفاع عن نفسها .. ». [١]

إن السيناريو الخطى الذى تسير عليه الدولة العربية النفطية حالياً ، يتمثل فى توليد «الريع المالى» من الفوائض المالية بالخارج لتعويض تناقص «الريع النفطى»، بدلاً من تنويع مصادر الناتج غير النفطى محلياً . ويوضح الشكل (٢ - ٧) ذلك السيناريو ، حيث يتجه منحنى ريع الاستثمارات الخارجية (ك كَ) لأعلى ، مع هبوط منحنى ريع النفط (ع عَ)، خاصة بعد تلاقيهما عند النقطة (ن)، فى حين يظل منحنى الناتج غير النفطى (م عَ) عند مستواه .

وحسب هذا السيناريو الخطى ، فعند النقطة الزمنية (لَ) ، تصل الدولة النفطية إلى ريع آخر برميل من النفط ، وأعلى مستوى من الريع المالى المتولد من الاستثمارات الخارجية، بينما يظل الناتج غير النفطى عند مستواه المتدنى. وعند هذه النقطة ، يصح القول بأن الدولة العربية النفطية قد وصلت نقطة النهاية، ويمكن تعميم ذلك الاستنتاج على الدول الخليجية (عدا السعودية والعراق) . فعند هذه النقطة ، تكون أموال الدولة والأفراد بالخارج ، دون أن يكون هناك مايمكن أن يولد الريع فى الداخل، أو يمكن العيش من أجله إلا الحنين لزمن الأجداد.

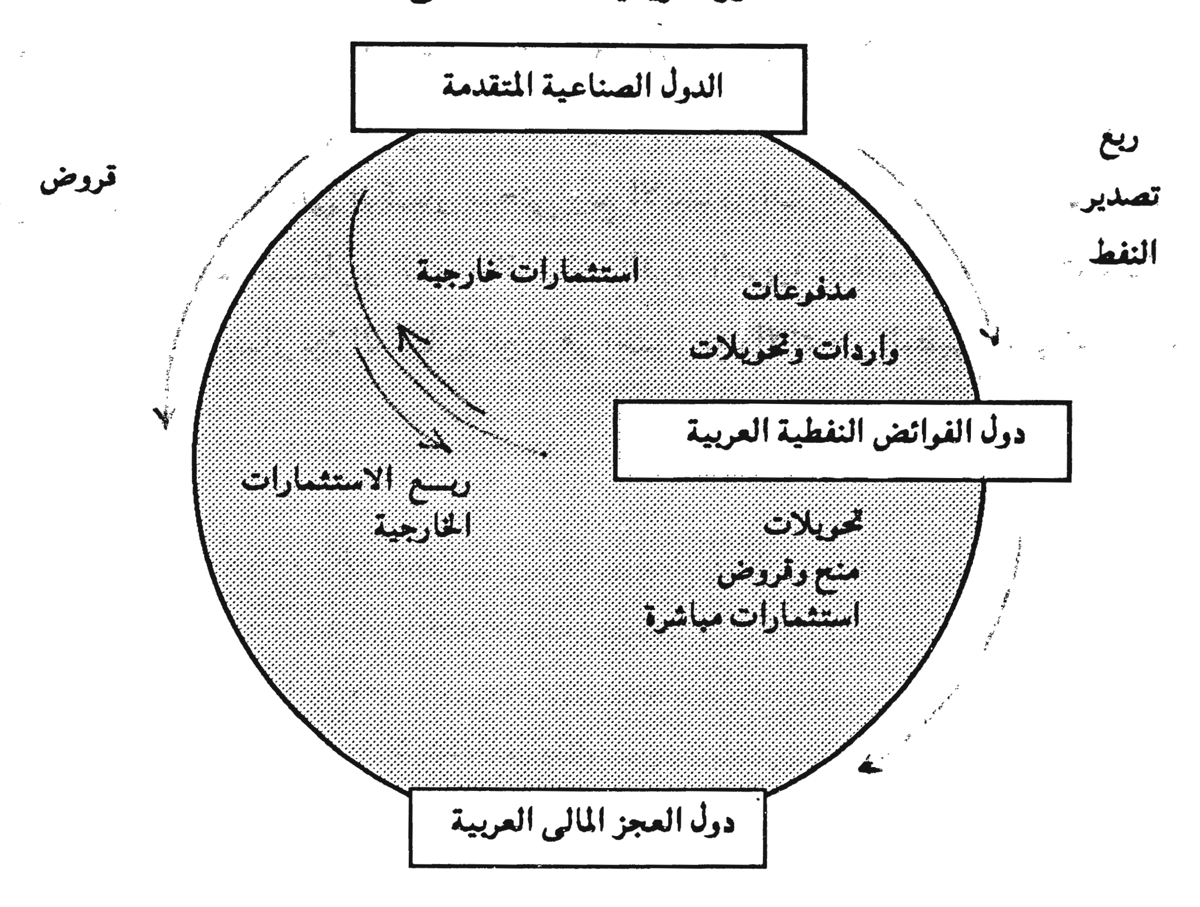
وأمام مأساوية هذا السيناريو، هناك سيناريو آخر (استهدافى)، يتمثل فى تنويع وبالتالى

---

(١) جياكومو لوشيانى ، دول رصد التخصيصات مقابل دول الإنتاج : إطار نظرى ، المستقبل العربى ع ١٠٣ سبتمبر ١٩٨٧ .

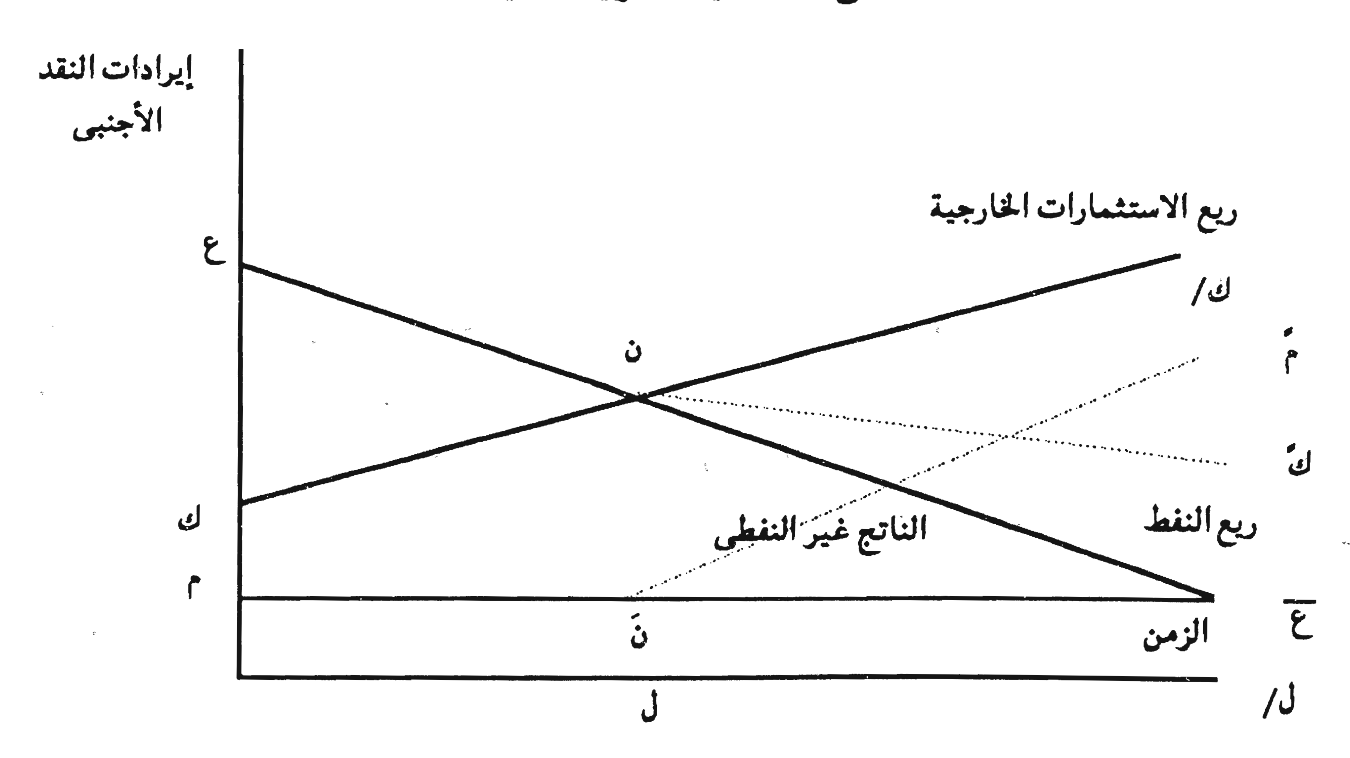
شكل (١ - ٧)

الدورة الريعية للمال النفطى



شكل (٢ - ٧)

عملية الانتقال من الريع النفطى إلى الريع المالى
فى الاقتصاديات العربية النفطية



زيادة الناتج غير النفطى، من خلال تدوير الفوائض الخارجية محلياً ، وبما يعنى تحمل تكلفة انخفاض الريع المالى المتولد من الاستثمارات الخارجية . وحسب الشكل (٢ - ٧) ، يكون ذلك من خلال انتقال منحنى الناتج غير النفطى (م نَ عَ) عند النقطة الزمنية الراهنة (نَ)، ليصبح (م نَ مً)، وبالتالى انكسار منحنى ريع الاستثمارات الخارجية (ك ن كَ)، ليصبح (ك ن كً). وذلك هو السيناريو الذى يكفل بقاء الدولة العربية النفطية (خاصة الخليجية) بعد نضوب النفط . والاختيار بين السيناريوهين، هو اختيار بين الانتحار البطيئ وصيانة البقاء(*).

(*) يشير اقتصادى خليجى نابه إلى «احتمال ولوج دول الخليج خلال عقد التسعينيات مرحلة المعاناة من الأمراض التقليدية لدول العام الثالث مثل: معدلات النمو السالب والبطالة السافرة وعجز الميزانية وعجز الموازين الخارجية والتضخم وعدم استقرار أسعار الصرف..

ويستشرف مستقبل الدول الخليجية من منظور متشائم بقوله: «إن سقوط النفط بالتقادم العلمى، أو انخفاض أهميته ودخله بشكل رئيسى، قد يعرض احتمالات بقاء الدول الخليجية لخطر حقيقى».

جاسم السعدون، المستقبل الاقتصادى للخليج العربى، المستقبل العربى، ع ١٦١، يوليو ١٩٩٢، ص١٤ - ٢٨.

المراجـــع

١- المصادر العربية

(أ) وثائق وتقارير ونشرات

- اتحاد المصارف العربية ، تحديات العمل المصرفى العربى فى التسعينيات ، مارس ١٩٨٩.
- ------------- ، المصارف العربية بالخارج ، مايو ١٩٨٩ .
- جامعة الدول العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الأمانة العامة ، المشروعات العربية والمشروعات العربية والدولية المشتركة - حصر وتبويب ومقدمة تحليلية، القاهرة، ١٩٧٧ .
- ------------- ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. معهد البحوث والدراسات العربية استخدامات عوائد النفط حتى نهاية السبعينيات ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
- ------------- ، وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك، منطلقاتها - أولوياتها - برامجها - آلياتها ، الصادرة عن مؤتمر القمة العربى الحادى عشر ، عمان ، نوفمبر ١٩٨٠ .
- ------------- ، ميثاق العمل الاقتصادى القومى ، الصادر عن مؤتمر القمة العربى السادس عشر ، عمان ، نوفمبر ١٩٨٠ .
- ------------- ، الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية فى الدول العربية المصدق عليها فى مؤتمر القمة العربى الحادى عشر بعمان ، نوفمبر ١٩٨٠ .
- صندوق النقد العربى ، أسواق رأس المال فى الدول العربية، واقعها ومجالات تطويرها أبوظبى فبراير ١٩٨٤ .
- ------------- ، موازين المدفوعات والدين العام الخارجى للدول العربية ١٩٧٩ - ١٩٨٩ ، أبو ظبى ١٩٩٠ .
- ------------- ، الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد للسنوات ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩١ .

- لجنة الجنوب ، التحدى أمام الجنوب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٠ .
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، المشروعات المشتركة ، الكويت ، مارس ١٩٨٧ .
- ------------ ، أسواق الأوراق المالية العربية : واقعها وإمكانيات تطورها والروابط بينها ، الكويت ، نوفمبر ١٩٨٨ .
- ------------ ، الجهاز المصرى العربى : دوره وملامحه ، الكويت ، مارس ١٩٨٩ .
- ------------ ، صناديق التنمية العربية ، الكويت ، مارس ١٩٨٩ .
- ------------ ، تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية ، الكويت لعام ١٩٨٩ الكويت ١٩٩٠.
- معهد الدراسات المصرفية (الكويت) ، بنوك دول مجلس التعاون الخليجى ، التقرير المالى : ١٩٨٦ - ١٩٨٨ ، الكويت ١٩٨٩ .
- مركز الدراسات الاستراتيجية (الأهرام) ، التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٨، ١٩٨٩، القاهرة ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ .
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، تقارير الأمين العام لسنوية ١٩٨٧ : ١٩٩٠، الكويت .
- ------------ ، تقرير موجز عن نشاط المنظمة ١٩٦٨ - ١٩٧٣، الكويت، د.ن.
- الميزانيات المنشورة والتقارير السنوية للبنوك العربية فى الخارج ، السنة المالية ١٩٨٩ .

(ب) كتب ودراسات

- د . برهان البرجانى، تراجع الفورة النفطية وتأثيراته المحتملة والمتوقعة على البلاد العربية فى : عرب بلا نفط ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٨٦ .
- جياكومو لوشيانى ، دول رصد التخصيصات مقابل دول الإنتاج ، المستقبل العربى ، ع ١٠٣ سبتمبر ١٩٨٧ .
- جون بولوك ، الخليج (ترجمة برهان العطاونة) ، لندن ١٩٨٨ .
- د. حازم الببلاوى ، الدولة الريعية فى الوطن العربى ، المستقبل الغربى ، ع ١٠٣، سبتمبر ١٩٨٧ .
- ------------ ، فى الحرية والمساواة ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
- ------------ ، نظرات فى الواقع الاقتصادى المعاصر ، كاب العربى (١١) الكويت ، ابريل ١٩٨٦ .
- ------------ ، محنة الاقتصاد والاقتصاديين ، دار الشروق ، ١٩٨٩ .

- ------------ ، أزمة الخليج بعد أن يهدأ الغبار ، دار الشروق ، ١٩٩٠ .
- حكمت النشاشيبى ، المؤسسات والمراكز المالية العربية تشترك فعلياً فى جهود التنمية الإقليمية ، نشرة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، الكويت ، يونو ١٩٧٧ .
- ------------ ، الاستثمار المصرفى العربى فى الأسواق الدولية، ورقة غير منشورة ، لندن ، مايو ١٩٨٩ .
- ------------ ، التطورات الأخيرة فى الأسواق الدولية وأثرها فى العمل العربى المصرفى ، المستقبل العربى ، ع ١٥١ ، سبتمبر ١٩٩١ .
- رضا هلال ، تراجع الفورة النفطية وتكيف الاقتصادات العربية ، فى : توظيف العوائد النفطية فى الثمانينيات ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ابريل ١٩٨٨ .
- ------------ ، الصراع على الكويت : مسألة الأمن والثروة ، دار سينا للنشر، القاهرة ١٩٩١.
- د. رمزى زكى ، الأموال المهربة للخارج .. هل من الممكن عودتها ، الأهرام الاقتصادى، ع ٩٤٠ ، ١٥ يناير ١٩٨٧ .
- د. سميح مسعود ، المشروعات العربية المشتركة: نشأتها التاريخية - خصائصها الأساسية . إمكانيات التكامل فيما بينها ، دار الرأى ، بيروت ، ١٩٨٧ .
- د. عبد الأمير السعيد ، الريع البترولى والدولة الريعية ، دارسات عربية ع (٦) أبريل ١٩٨٩ .
- د. عبد الرحمن النمر ، أرباح الاستثمارات الخارجية تعوض العائدات النفطية ، عالم التجارة ، لندن ، نوفمبر ١٩٨٤ .
- عبد الكريم صادق ، إعادة تدوير الأصول العربية المستثمرة فى الخارج للمنطقة العربية: الواقع الراهن والإمكانيات المتاحة، الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية الكويت، مارس ١٩٨٩ .
- عبد المنعم سيد على ، نحو سوق مالية عربية ، المستقبل العربى ، ع ١٤٩ ، يوليو ١٩٩١.
- عبد الوهاب حميد رشيد ، العوامل المؤثرة فى نجاح المشروعات الصناعية العربية المشتركة ، المستقبل العربى ، ع ٦٥ ، يوليو ١٩٨٤ .
- د. على أحمد عتيقة ، النفط والعمل الاقتصادى العربى المشترك ، المعهد العربى للتخطيط ، الحلقة النقاشية (١٠) ، الكويت ، نوفمبر ١٩٨٦ - أبريل ١٩٨٧ .
- د. على كريمى ، النظام القانونى لانتقال رؤوس الأموال بين الأقطار العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٠ .
د. عمر خليف ، سوق النفط واستراتيجية الأطراف ، ندوة آثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية العربية ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١١، ١٣ يناير ١٩٨٧ .

- د. غسان سلامة ، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥ : دراسة فى العلاقات الدولية ، معهد الإنماء العربى ، بيروت ، ١٩٨٠ .
- د. فؤاد مرسى ، التحدى العربى للأزمة الاقتصادية العالمية ، العربية للدراسات والنشر، د.ت .
- ------------ ، الرأسمالية تجدد نفسها ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٩٠ .
- د. محمود عبد الفضيل ، النفط والوحدة العربية ، تأثير النفط العربى على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط القاهرة، ١٩٨٢ .
- ------------ ، السلوك والأداء الإقتصادى للدول النفطية الريعية فى المنطقة . العربية ، المستقبل العربى ، ع ١٠٣ سبتمبر ١٩٨٧ .
- د. مرفت بدوى ، عوائد النفط وتأثيرها على الأقطار العربية ، النفط والتعاون العربى، ع ٥٣ ، ١٩٨٨ .
- د. مسعود ضاهر ، المشرق العربى المعاصر من البداوة إلى الدولة الحديثة ، معهد الإنماء العربى ، بيروت ، ١٩٨٦ .
- د. هنرى عزام ، المستثمر الخليجى فى الأسواق الدولية ، بنك الخليج الدولى ، البحرين، ١٩٩٠ .
- ------------ ، تدفق رؤوس الأموال العربية إلى الخارج ، التعاون ، ع ١٦، ديسمبر ١٩٨٩ .
- ------------ ، تطورات أسواق النفط العالمية بعد أزمة الخليج ، البنك الأهلى التجارى السعودي ، سبتمبر ١٩٩١ .

(د) دوريات

- الأهرام الاقتصادى (القاهرة) فبراير ١٩٨٠ ، ١٩٩١/٨/٢٦ .
- الاقتصاد والأعمال (بيروت) مايو ١٩٩٠ ، أبريل ١٩٩١ ، سبتمبر ١٩٩١ .
- الاقتصاد والنفط (الرياض) يونيو ١٩٩١ .
- الحياة (لندن) ١٩٩١/٩/١٣ ، ١٩٩١/٧/٢١ ، ١٩٩١/٧/٢٩.
- الدستور (عمان) ١٩٩٠/٢/٢٥
- السياسة الدولية (القاهرة) أكتوبر ١٩٦٧ .
- الشرق الأوسط (لندن) ١٩٩١/٧/١٦ ، ١٩٩١/٩/٢٨ .

٢ - المصادر الأجنبية

(A) Reports and Bulletions

- Arad Banking and Finance 1991 .
- Bank of England , Quarterly Bulletion , Nov . 1986, Agust , 1991 .
- Emerging Stock Market Factbook , 1991 .
- Internationl Monetary Fund, World Economic Outlook April 1986 ,
- -------------------, Internationsl Finanaial Statstics, Feb . 1989, Mar . 1990 .
- ------------------ , Occional Papers , April , 1983 .
- Sulmon Brother's co ., Monthly Report June 1991 .
- Morgan Stanly Cor. International Capital Statistics , 1989.
- OPEC Amnual Statistics , 1987 .
- World Bank , World Development Report , 1990 .

(B) Books and Studies .

- Dudley Sears , The Mechanism Of an Open Petroleum Economy , paper No. 87 , New Haven Conn .
- Firtz Muchlup , International Mobility and Movement of Capital, N. y, 1972 .
_ John Marlowe The Persian Gulf in The Twentienth Century , London , 1962 ,
- Harry Churchil , Foreign Financial Investment Strategies of the . G.C.C. Member States , Gulf Centre for Strategic Studies , 1987 .
- H. Mahdavy , Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States : The Case of Iran , in : M. A Cook Studies in Economic History of the Middle East , Oxford university Press , 1970 .
- Mohamed Wafic Khoja , The Economy of Kuwait: Development and role of International Finace, London, Macmillan, 1979.
- O. Obordene, The Investment Income of Saudi Arabia and Kuwait, June 1981, Unpubished Report.

(c) Periodicals

- The Bamker, September 1981.
- Finacial Times, O7 / 07 / 1991.
- ------------------- 29 / 07 / 1991.
- ------------------- 03 / 08 / 1991
- ------------------ 4 / 08 / 1991

- ------------------- 09 / 08 /1991
- Journal of Post Kiresian Economics , Spring 1981 .
- The Observer , 08 / 01 / 1989 .
- MEES , 07 / 01 / 1992 .
- Oil and Gas Jouranl , 25 / 12 / 1989 .
- Petroleum Economist May 1991 .
- ------------------- June 1991 .
- Peteoleum Intelligence Weekly , Marh : Jume 1990 .

مقابلات شخصية

- د. أحمد محمد على ، رئيس البنك الإسلامى للتنمية ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين، ٢٩ مايو ١٩٩١ .
- أسامه جعفر فقيه ، المدير العام ورئيس صندوق النقد العربى ، ١٦ ديسمبر ١٩٨٩ .
- برهان الدجاني ، أمين عام اتحاد غرف التجارة العربية ، ٢ اكتوبر ١٩٩١ .
- جاسم محمد الخرافى ، وزير المالية الكويتى الأسبق ، ٢٥ مارس ١٩٩٠ .
- د. حازم الببلاوى ، رئيس مجلس إدارة البنك المصرى لتنمية الصادرات ، لقاءات متعددة ، ١٩٩٠ . ١٩٩١ .
- الشيخ سالم عبد العزيز ، محافظ بنك الكويت المركزى ، ١٤ ابريل ١٩٩٠ .
- د.صعفق الركيبى ، أمين عام الاتحاد العربى للبورصات ، ١٨ مارس ١٩٩٠ .
- عبد العزيز التركى ، أمين عام منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ، ١٢ مارس ١٩٩٠.
- عبد الله السعودى ، الرئيس التنفيذى - المؤسسة العربية المصرفية ، ١٠ مايو ١٩٩١.
- عدنان الهندى ، أمين عام اتحاد المصارف العربية ، ١٥ يونيو ١٩٨٩ .
- الشيخ على الخليفة الصباح ، وزير المالية الكويتى السابق ، ٢٦ ابريل ١٩٩٠ .
- مأمون ابراهيم حسن ، المدير العام للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، لقاءات متعددة ١٩٩٠ . ١٩٩١ .
- د. محمد سعيد النابلسى ، محافظ البنك المركزى الأردنى ، ٢ أكتوبر ١٩٩١ .
- ناصر الروضان ، وزير المالية الكويتى ، ٢٨ مايو ١٩٩١ .
- هشام العتيبى ، مدير عام سوق الكويت للأوراق المالية ، ٢٠ مارس ١٩٩٠ .

قائمة الجداول

المحتويات

٩٢ / ٧١٠٩

I. S. B. N : 977 - 271 - 007 - 2

عربية للطباعة والنشر

١٠٠٧ شارع السلام ـ أرض اللواء المهندسين

ت: ٣٠٣٦٠٩٨